



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة -3-

كلية العلوم السياسية



أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسات مقارنة

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د. عبد الكريم كيبش

من إعداد الطالب :

بن زعتات محمد الصديق

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	لقب و إسم الأستاذ
رئيسا	جامعة قسنطينة 03	أستاذ التعليم العالي	أ.د رياض بوريش
مشرفا و مقررا	جامعة قسنطينة 03	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الكريم كيبش
عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة 03	أستاذ محاضر	د. عبد اللطيف بوروبي

السنة الجامعية 2012-2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من سهرت الليالي وضحت بالنفيس و الغالي من أجلي
إلى من أنستني ووقفت إلى جانبي ، إلى من شجعتني ودعمتني
إلى أعز ما في الوجود، إلى الوالدة: "نادية".

إلى من ضمانني إليهما ، فربياني و وقفا إلى جانبي ، إلى الجد العزيز "دحمان" و
الجدة الغالية " فاطمة الزهراء" أطال الله في عمرهما و حفظهما

إلى من كانوا دوما خير الدعم و السند ، إلى من وثقوا في و شجعوني ، إلى أوالي و
خالاتي: جلال،سليمة، حسان،عبد اللطيف،حسيبة ، طارق،عبد المجيد،فريد صليحة،
كريمة، و داد ، نرجس.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل.

شكرو وتقدير

"بل الله فاعبد وكن من الشاكرين" (الزمر 66).

فالحمد والشكر لله على توفيقه، و الصلاة و السلام على نبينا و حبيبنا محمد صلى

الله عليه و سلم.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل والمشرف، الأستاذ الدكتور عبد الكريم كيبش

الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث، و على كل ما قدمه لي من عون

ومساندة ونصح وإرشاد وأعانني بملاحظاته وتوجيهاته القيمة على انجاز هذا العمل

رغم كثرة أشغاله ومهامه، فله فائق التقدير وجزيل الشكر والاحترام.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان لأساتذة كلية العلوم السياسة-

جامعة قسنطينة3- خلال مرحلة الدراسات العليا ، و أخص بالذكر في هذا المقام كلا

من الأستاذ الدكتور رياض بوريش ، الدكتور عبد اللطيف بوروبي والأستاذ محمد

بشير زروق على كل ما جادوا به خلال السنة النظرية.

ملخص الدراسة:

يعبر ظهور سياسة الجوار الأوروبية أساسا عن حاجة الإتحاد الأوروبي إلى تطوير و بلورة فضاء استقرار و ازدهار على طول حدود الإتحاد الأوروبي الموسع، كما تهدف سياسة الجوار أيضا إلى تطوير و تعزيز سبل التعاون السياسي، الأمني، الاقتصادي و الثقافي بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار بإدماج هذه الدول المتجاورة في مجالات تعاون تتسم بتكافؤ الفرص و الفوائد بينها و بين دول الإتحاد الأوروبي.

لقد برز تطبيق و تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية كنتيجة لمختلف التطورات الجيو-استراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة على المستوى الدولي عموما و الأوروبي خصوصا، و لكي تتسم هذه السياسة بالمصداقية و الفعالية، فإنه يجب على الإتحاد الأوروبي أن يعمل على التقدم و التحكم مختلف المجالات الاقتصادية، الأمنية، الديموغرافية والثقافية مع الأخذ بعين الاعتبار مقومات دول الجوار السوسيو-اقتصادية و مدى اختلافها من دولة لأخرى.

من جهة أخرى يهدف هذا العمل إلى تحليل سياسة الجوار الأوروبية و أبعادها على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة و هذا من خلال تحديد بنية سياسة الجوار الأوروبية السياسية و التاريخية، ثم الانتقال لدراسة الأطر النظرية لهذه السياسة، خطط عملها و تطبيقاتها و كذا الحديث عن معوقاتنا و حدودها على المستويين الداخلي و الخارجي بغية للوصول إلى تحديد أبعادها وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة خصوصا عند التركيز على كل من الدور الأوروبي المتزايد على المستوى الدولي، وكذا البعد الهوياتي الدولي الذي يحاول الإتحاد الأوروبي تبنيه وإبرازه من خلال سياسة الجوار الأوروبية. و أخيرا تقييم الأسباب التي من شأنها أن تقف عائقا أمام تطور سياسة الجوار الأوروبية إلى أداة لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الجوار الأوروبية، السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، الإتحاد الأوروبي، دول الجوار الأوروبي.

RESUME :

La politique européenne de voisinage est née de la volonté de développer un espace de prospérité et de stabilité aux frontières de l'union élargie. Elle vise à renforcer la coopération politique, sécuritaire, économique et culturelle entre l'union européenne et ses voisins, tout en atténuant le caractère séparatif des frontières européennes en engageant les pays voisins dans une coopération mutuellement avantageuse avec l'union européenne.

L'exécution et l'évolution de la politique européenne de voisinage résultent d'un changement géostratégique sur le continent européen et dans le monde entier. Et pour que cette politique soit efficace, il est important pour l'union européenne d'être capable d'avancer dans un nombre de domaines sensibles d'ordre sécuritaire, économique, démographique, ou encore culturel, tout en prenant en compte la différenciation de la réalité socio-économique et politique de chaque partenaire.

L'objectif de cette recherche est d'analyser l'état de la politique européenne de voisinage, ses perspectives et son impact sur l'élaboration d'une politique étrangère européenne commune. La réalisation de ces objectifs passe par un nombre de tâches parmi lesquelles on peut définir : révélation des prémisses politiques et historiques de la politique européenne de voisinage, l'étude d'un fondement théorique de la politique, l'analyse de sa mise en œuvre, ses plan d'action ses objectifs ainsi ses impacts sur l'élaboration d'une politique étrangère européenne commune.

Enfin, la thèse évalue les raisons qui représentaient un obstacle pour la politique européenne de voisinage et pour la réalisation d'une politique étrangère européenne commune.

Mots clés : politique européenne de voisinage, union européenne, politique étrangère européenne commune, voisinage européen.

Summary:

The European Neighbourhood Policy is born from the desire to develop a zone of prosperity and stability on the borders of the enlarged union. It aims to strengthen political, security, economic and cultural cooperation between the European Union and its neighbours, while mitigating the divisive nature of European borders by engaging neighbouring countries in a mutually beneficial cooperation with the European Union.

The implementation and evolution of the European neighbourhood policy result from a geostrategic change on the European continent and in the world. For this policy to be effective it is important for the European Union to move forward in a number of sensitive areas of security, economic, demographic or cultural grounds taking into account the specificities of socio-economic and political realities of each partner.

The objective of this research is to analyze the state of the European Neighbourhood Policy, its prospective and its impact on the development of a common European foreign policy. Achieving these objectives requires a number of tasks from which one can define: the revelation of political and historical premises of the European Neighbourhood Policy, the study of a theoretical basis for policy, the analysis of its implementation, its action plans, its objectives as well as its impact on the development of a common European foreign policy.

The thesis at hand evaluates the hindrances of the European Neighbourhood Policy and the achievement of a common European foreign policy.

Keywords: European neighborhood policy, European Union, European foreign policy, European neighborhood.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول : تطور سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: الوثائق الرسمية لنشأة سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الرابع: البعد الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية و النظرية لسياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: الفيدرالية

المطلب الثاني: الوظيفية

المطلب الثالث: الوظيفية الجديدة

المطلب الرابع: الفوق قومية

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية و السياسات الجوارية السابقة

المطلب الأول: أوروبا الموسعة و سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني : الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: البعد الشمالي و سياسة الجوار الأوروبية

الفصل الثاني: الهيكلة التقنية و العملية لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول: الشق العملي لسياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: أهداف سياسة الجوار

المطلب الثاني: حوافز سياسة الجوار الأوروبية المقدمة

المطلب الثالث: شروط و نتائج سياسة الجوار المتوقعة

المبحث الثاني: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية: خطط العمل

المطلب الأول: محتوى خطط العمل

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لخطط العمل

المطلب الثالث: تنفيذ رصد و مراقبة خطط العمل

المبحث الثالث: قيود و معوقات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: فاعلية مبدأ المشروطة

المطلب الثاني: اختلال التوافق ما بين الإمكانيات و التوقعات

المطلب الثالث: نهج التشكيك لدى الدول الشريكة في فاعلية سياسة الجوار الأوروبية.

الفصل الثالث : سياسة الجوار الأوروبية و السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

المبحث الأول: حدود سياسة الجوار على المستوى الداخلي:

المطلب الأول: فشل الدستورية و تراجع شرعية الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: جمود عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: حدود سياسة الجوار على المستوى الخارجي:

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي الموسع و الجوار المقرب

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية /الروسية

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية – الأمريكية

المبحث الثالث: أثر سياسة الجوار على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

المطلب الأول: دور سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: مكانة سياسة الجوار الأوروبية في الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: سياسة الجوار و تحديات الإتحاد الأوروبي في إقامة هوية أوروبية فعالة.

خاتمة.

قائمة الاختصارات
List of abbreviations

AA	Association Agreement
CARDS	Community Assistance for Reconstruction, Development and Stabilization
CEECs	Central and Eastern European Countries
CIS	Commonwealth of Independent States
CFSP	Common Foreign and Security Policy
EEA	European Economic Area
EFTA	European Free Trade Area
EMP	Euro-Mediterranean Partnership
ENPI	European Neighbourhood Policy Instrument
ESDP	European Security and Defence Policy
OSCE	Organisation for Security and Cooperation in Europe
PCA	Partnership and Cooperation Agreement
PHARE	Poland and Hungary: Assistance for Restructuring their Economies
TACIS	Technical Aid to the Commonwealth of Independent States
TAIEX	Technical Assistance Information Exchange Unit
WNIS	Western Newly Independent States

مقدمة

مقدمة:

منذ سنوات عديدة، كان الاتحاد الأوروبي قائماً على نحو لم يتجاوز حد إنشاء منطقة تجارية حرة، ولكن الآن قد قام بإزالة الحواجز الداخلية في طريق التجارة والاستثمار من خلال توحيد العملة والاتفاق على سياسات مشتركة تحكم وتنظم التجارة الخارجية، والحماية البيئية، والزراعة ومختلف النشاطات الصناعية. و كذلك تشكل سياسات مشتركة للحفاظ على أمن الحدود، وتوثيق التعاون القضائي فيما بين الدول الأعضاء، مما يتطلب المزيد من النشاط المكثف لإكمال المسيرة عن طريق إدخال سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

و قد نجحت مسيرة الوحدة الأوروبية في التقدم، وعكست نموجا في العمل والبناء نجح في صناعة وحدة، لم يتوقعها الكثيرون، لذا فقد حاول الإتحاد الأوروبي اكتمال عناصر هذه الوحدة حين بدأ بوضوح في الفترة الماضية على العمل لإيجاد السبل و الآليات المناسبة لصياغة و تنفيذ سياسة خارجية مشتركة. حيث أن التحولات و المتغيرات السياسية و الاقتصادية التي عرفها النظام الدولي بعد سقوط المعسكر الشيوعي، تتطلب من الإتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع هذه المتغيرات وذلك من خلال تكيف سياسته الخارجية وأولوياته، بصورة تعكس قدرته على التأثير و الفعالية على الساحة الدولية، خاصة في وقت انفردت الولايات المتحدة بهذا الدور و سعت لتكريس هيمنتها و سيطرتها على تحديد السياسات العالمية بما يتماشى و تحقيق مصالحها القومية الخاصة. فبالرغم من بروز الاتحاد الأوروبي كقوة و قطب اقتصادي منافس، ازداد الاقتناع في الأوساط الأوروبية بأن أوروبا السياسية و العسكرية ما زالت غائبة تماما عن تسيير وتدبير السياسة العالمية.

و مع بداية الألفية الثانية، و تحديدا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة

الأمريكية ، أدرك الاتحاد الأوروبي حالة عدم الاستقرار التي تميز عالم ما بعد الحرب الباردة، ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تعيد التفكير في إعادة رسم سياسة خارجية موحدة لمواجهة مختلف مصادر التوتر التي تحاصر كتلة الاتحاد الأوروبي على جبهتيه الشرقية المتمثلة في دول شرق أوروبا المنشقة بعد انهيار المعسكر الشيوعي، الجنوبية الشرقية و المتمثلة في دول جنوب القوقاز و الجنوبية المتمثلة أساسا في جنوب المتوسط والذي كان و لا يزال هدفا استراتيجيا من الدرجة الأولى بالنسبة لدول الاتحاد. أي بصفة أخرى إعادة ضبط علاقاتها مع الدول الحبيطة به و هو ما عرف بعد ذلك ب: " أوروبا الموسعة وسياسة الجوار " .

مبررات اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار موضوع بعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة إل عدة اعتبارات:

- اعتبارات علمية: تتمحور هذه الدراسة أساسا حول سياسة الجوار الأوروبية و أبعادها على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، و هو الأمر الذي يمكن من خلاله فهم و توضيح طبيعة سياسة الجوار الأوروبية و كيف يكون لهذه السياسة الدور في بناء الإتحاد الأوروبية لسياسة خارجية تضمن للإتحاد الفعالية على الساحة الدولية خاصة أمام التصاعد الكبير لدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عموما و بالنسبة لحدود الإتحاد الأوروبي المباشرة على وجه الخصوص، و هذا تحديدا بعد التغييرات الجيوسياسية الكبيرة التي واكبت نهاية الحرب الباردة في المنطقة.

- اعتبارات عملية: تعود أساسا و ترتبط بأهمية و حيوية منطقة الإتحاد الأوروبي من جهة، إضافة إلى الأهمية و الحيوية الجيوستراتيجية الكبيرة لمناطق الجوار الأوروبي الشرقية و الجنوبية لفترة ما بعد الحرب الباردة و الذي شهد تهاافت العديد من القوى الدولية وعلى

رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وكل هذا ضمن مظاهر التعاون والتكامل الإقليمي و التي تستحق الاهتمام و المتابعة على طول منطقة الإتحاد الأوروبي و مناطق الجوار المقرب.

إشكالية الدراسة

تسببت نهاية الحرب الباردة في إعادة هيكلة النظام الدولي بشكل عام، ما كان له التأثير الكبير على الخريطة الجيوسياسية العالمية، و الأوروبية بشكل خاص، لذلك سعى الإتحاد الأوروبي إلى تكثيف أعماله حول بناء سياسة خارجية موحدة كقيلة بحماية القارة من التهديدات الخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة من جهة ، و لإعادة القارة الأوروبية لمصاف الدول المهيمنة على السياسة الدولية خاصة أمام تقدم الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد مهيمن على كل مستويات السياسة الدولية. و يأتي موضوع سياسة الجوار الأوروبية في وقت يشهد فيه الإتحاد الأوروبي تجاذبات و صراعات بين مصالحه و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال محاولة الطرفان النظر في تشكيل النظام الإقليمي لمناطق شرق أوروبا، جنوب المتوسط وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط وهي التي تمثل المناطق الجوارية المباشرة للإتحاد الأوروبي. و بما أن السياسة الخارجية في إطارها العام تعمل على إيجاد التوازنات بين مجموعة الإلتزامات الخارجية و جملة الإمكانيات المتوفرة لتنفيذ هذه السياسة بالنسبة لدولة معينة، في وقت تتناول الدراسة أساساً وحدة سياسة مركبة في صورة الإتحاد الأوروبي الذي يضم الآن 28 دولة بتوجهات و مصالح وآليات قد تختلف من دولة لأخرى. و على ضوء ما سبق ذكره ، يحاول محتوى الدراسة إلى تطرق لأبرز سمات و توجهات هذه السياسة الأوروبية للجوار وأبعادها على السياسة الخارجية الأوروبية وذلك عبر طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية كبذرة أولى في رسم معالم سياسة خارجية مشتركة و مستقلة تعبر عن التكتل الأوروبي ككل ، أم أنها لا تعدو إلا أن تكون آلية لتمرير و تطبيق مجموع السياسات الخارجية للدول الأعضاء، أين تشكل المصالح القومية اللبنة الأساسية في تشكيل مضمون و محتوى هذه السياسة؟ وهو التساؤل الذي نخوض فيه بشيء من التدقيق و التفكيك عبر طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي دوافع الإتحاد الأوروبي من وراء اقتراح سياسة الجوار الأوروبية؟
- ما هي حدود و نطاق سياسة الجوار الأوروبية ، ما هي أهدافها ، وسائلها، محفزاتها، و معوقاتها؟
- هل يمكن اعتبار الحوافز المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار كافية لحث دول الجوار على الانضمام إلى السياسة و القيام بإصلاحات في إطارها؟
- هل يمكن أن تكون سياسة الجوار الأوروبية كافية لتحقيق تطلعات الإتحاد الأوروبي في بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة؟
- هل استطاع الإتحاد الأوروبي الوصول إلى سياسة خارجية موحدة بما يضمن لها الدور الفعال على المستويين الإقليمي و الدولي؟

المجال الزمني للدراسة:

إن طبيعة الدراسة التي تتمحور أساسا حول سياسة الجوار الأوروبية و أبعادها على السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة، تقودنا بالضرورة إلى حصر الموضوع في إطار زمني محدد ما بين سنتي (2003/2013). و هي المدة التي حددتها لجنة الإتحاد الأوروبي لمشروع سياسة الجوار الأول في مراسلتها إلى البرلمان الأوروبي تحت عنوان " أوروبا الموسعة- الجوار: إطار جديد للعلاقات الجوارية الشرقية و الجنوبية" - L'Europe élargie «

voisinage : Un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de

l'est et du sud »

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، و تبعاً للأسئلة الفرعية المذكورة سابقاً ننطلق من مجموعة

فرضيات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إذا كان الإتحاد الأوروبي يعاني من غياب سياسة خارجية موحدة تغلب المصلحة الجماعية لدول الإتحاد على المصالح القومية الضيقة، فإن سياسة الجوار الأوروبي جاءت لسد هذا الفراغ بسياسة مشتركة تضمن الفاعلية على المستويين الإقليمي و الدولي للإتحاد.
- كلما تحققت و ارتسمت الوحدة على المستوى الداخلي كلما أدى ذلك إلى انسجام و بلورة لسياسة خارجية و أمنية مستقلة و فعالة للإتحاد.
- إن جو التنافس الدولي و صراع المصالح بين أمريكا و أوروبا ، يحتم على هذه الأخيرة تبني سياسة خارجية مشتركة من أجل تفعيل على المستويين الإقليمي و الدولي.

المقاربة المنهجية للدراسة:

و التي تعنى باستعمال مختلف الأدوات و التقنيات و المقاربات الأكاديمية قصد الوصول إلى الهدف المركزي من البحث، بتحليل إشكالية الدراسة و الإجابة عن أسئلتها المختلفة محاولة لإثبات أو نفي صحة الفرضيات التابعة لموضوع الدراسة المعلق بسياسة الجوار الأوروبية و أبعادها على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

و قد تم الاستعانة في بادئ الأمر بالمقاربة الوظيفية، فالإتحاد الأوروبي من بين القوى الغربية التي تعمل في تسييرها وفق منظور وظيفي، كما أن محور دراسة سياسة الجوار الأوروبية يأتي

في إطار البحث في نظريات التكامل و الاندماج ، أين احتل التحليل الوظيفي مركزا مرموقا في دراسات العلوم السياسية، واستخدمه الباحث السياسي البريطاني "ديفيد ميتراي"، وترك أثرا واضحا على نظريات التكامل المعاصرة حيث لاحظ "ميتراي" أن الدولة القومية أصبحت عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وأعتبر أن الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة. وكانت النظرية الوظيفية التي غرس " ديفيد ميتراي " بذورها خلال فترة الحرب العالمية الثانية، قد ظهرت كرد فعل لانهايار نظرية الأمن الجماعي وفشل الجهود الرامية إلى إقامة حكومة أو مؤسسات عالمية قادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين.وقد تمحور اهتمام هذه النظرية حول البحث عن أنسب السبل لتجاوز إطار الدولة القومية التي أصبحت تشكل في مفهومها عقبة في طريق تحقيق التعاون الدولي وقامت هذه النظرية على عدة افتراضات:

-إن تقسيم المجتمع العالمي إلى دول قومية تقوم على أسس جغرافية لم يعد يتناسب مع مرحلة التطور التي يمر بها النظام الدولي وأنه آن الأوان، من ثم، للبحث عن تقسيم بديل لا يعتمد على الجغرافيا وإنما يقوم على أساس المشكلات التي يتعين حلها أو الوظائف التي يلزم الاضطلاع بها.

-إن الخلل الاقتصادي والاجتماعي في العالم هو السبب الرئيسي وراء اندلاع الحروب واللجوء إلى العنف، ولذا فإن معالجته يعد المدخل الصحيح لمعالجة قضايا السلم والأمن في العالم، وأن المؤسسات الدولية القائمة على أساس وظيفي وليس على أساس جغرافي هي الأقدر على أداء هذه المهمة.

- إن الفصل بين النواحي الفنية والسياسية هو شرط ضروري للتغلب على الصعوبات التي تكتنف عملية بناء المؤسسات التكاملية، وهو ما يتطلب البدء بالتعاون في النواحي الفنية وسيؤدي النجاح فيه إلى تشجيع التعاون في النواحي السياسية.

إضافة إلى أن العملية التكاملية تزيل الشكوك وتخلق ولاءات من نوع جديد اتجاه المؤسسات المشتركة الوليدة ومن ثم تمهد الطريق أمام بناء الوحدة السياسية وتزيل العقبات التي تعترض طريقها تدريجياً.

وهكذا يمكن القول أن المنهج الوظيفي ينظر إلى بناء الوحدة السياسية على أنها عملية تدريجية تبدأ من القاعدة، على أن يتحقق تكامل بين قطاعات فنية تتسع تدريجياً إلى أن تشمل كل القطاعات، وليس عملية فجائية تبدأ من القمة عن طريق توحيد البنى والهياكل، وهو ما ذهب إليه بعض منظري النظرية الوظيفية الجديدة، التي تقول إن الاندماج في قطاع واحد والذي عادة ما يحدد على أسس اقتصادية يميل إلى توليد آثار تدفع إلى الاندماج في قطاعات أخرى . إضافة إلى ذلك، فإن الفاعلين دون الدول مثل جماعات المصالح والبيروقراطيات الحكومية تعمل مع مؤسسات فوق قومية مثل: المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، من أجل إيجاد حلول إقليمية لمشاكل كانت تعالج في السابق على مستوى الدولة. وتترى الوظيفية الجديدة أن الفاعلين دون الدول والمؤسسات فوق القومية تعد بمثابة قاطرة الاندماج، وآداه دفع الاندماج إلى مجالات أخرى.

كما ترى الوظيفية الجديدة أن امتداد العمل التعاوني إلى المجالات السياسية والأمنية لا يعدوا أن يكون مجرد ترجمة لنجاح أطراف العمل الإقليمي في المجال الاقتصادي إلى مجال الفعل الدولي المؤثر.

كما اعتمدت الوظيفية الجديدة على إسهامات " أرنيست هاس " و " ليون ليندبرغ "الذين تأثرا

بالتجربة الاندماجية الأوروبية حيث يرى " هاس " أن التكامل هو العملية التي تضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وهو يعتبر أن السلطات عبر الوطنية ضرورة لنجاح التعاون الاقتصادي وأن قيمته تتجاوز الالتزام السياسي، ولقد رفض " هاس " فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة أو الرفاهية والرخاء عن الحرب كما جاء في نظرية "ميتراي" إذ يرى الموظفين الجدد أن نجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهونا بإدراك وتبني النخبة السياسية له أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية، ويربطون إذا بين نجاح العملية التكاملية باعتقاد الفاعلين السياسيين أن مصالحهم الشخصية سوف تتحقق من خلال التزام سياسي مع تلك المنظمة الدولية.

ولا يهدف الموظفون الجدد من تقليص دور السيادة الوطنية كما هو الشأن عند ميتراي بل خلق سيادة جديدة في إطار دولة فيدرالية ذات حدود موسعة مع احتفاظ الدول بسيادتهم الوطنية الأصلية.

كما فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجية مركبة كمحاولة للاقترب من الإشكالية محل الدراسة تراوحت ما بين:

1/ المنهج التاريخي والذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركات الظاهرة في وضعها الحالي.

2/ المنهج الوصفي الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات حول تفاعلات الإتحاد الأوروبي على المستويين الداخلي و الخارجي ، ودراستها كما هي في الواقع العملي، ووصفها وصفا كليا أو كيفيا لتحديد الطبيعة هذه التفاعلات و لفهم حركية الظاهرة محل الدراسة.

3/ المنهج التحليلي وذلك لجمع وتحليل البيانات المتوفرة عن سياسة الجوار الأوروبية بصفة عامة، وسياسة الجوار اتجاه كل منطقة بصفة خاصة، وذلك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات على المستوى الإقليمي والدولي.

4/ المنهج المقارن : و الذي يركز في دراستنا أساسا عند المقارنة بين سياسة الجوار الأوروبي في تفاعلاته مع المحيط الجوّاري خاصة عند الحديث عن العلاقات الأوروبية الأمريكية أو حتى العلاقات الأوروبية الروسية على المستوى الخارجي، و عند الحديث عن العلاقات الفرنسية الألمانية و توجهاتهما داخل الإتحاد على المستوى الداخلي.

أدبيات الدراسة:

1- كتاب ريتشارد وايتمان RICHARD G WHITMAN و ستيفان وولف STEFAN

WOLFF بعنوان "سياسة الجوار الأوروبية في منظور: السياق، التنفيذ و الأثر

و عنوانها الأصلي: **The European neighborhood policy in perspective: context, implemtaion and impact**

و الصادرة عن منشورات Palgrave

MacMillan سنة 2010، وجاءت الدراسة في ثلاثة فصول أساسية، تناول الكاتبان في

أول فصل فيها عن سياسة الجوار في أطرها النظرية و التنظيمية العامة، و هذا عند

الحديث عن تحديد الهوية الأوروبية من خلال إعادة رسم حدود الإتحاد الأوروبي النهائية

عن طريق التعامل مع سياسة الجوار الأوروبية من منظور أمني، لينطلق في فصل الكتاب

الثاني للحديث عن التصميم الفعلي و العملي لسياسة الجوار الأوروبية من خلال الحديث

عن السياسة كأداة حل أزمت محتملة و سلط الضوء في دراسته لهذا الشق على منطقة

البلقان في سبيل تحقيق هذه الأداة لينتقل فيما بعد إلى الحديث عن العلاقات الأوروبية

الأمريكية و مكانة سياسة الجوار الأوروبية منها وطرق تفعيلها. ليختتم الدراسة بفصل ثالث

و أخير عن الإطار التفاعلي لسياسة الجوار الأوروبية أين قسمها إلى ثلاث محطات أساسية؛ تمثلت المحطة الأولى في سياسة الجوار الأوروبية و علاقات الإتحاد الأوروبي بدول شرق أوروبا ومثالها كل من أوكرانيا و مولدوفا كدراسة حالة، لينتقل إلى دراسة العلاقات الأوروبية-الشمال إفريقية في إطار سياسة الجوار الأوروبية ليختتمها ببعده سياسة الجوار الأوروبية اتجاه منطقة القوقاز و توقعات نجاح سياسة الجوار الأوروبية في المنطقة و هو الفصل الذي يتحدث الكاتب فيه بشكل صريح عن الغطاء الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية بأبعدها الثلاثة شرقية، جنوب شرقية، جنوبية.

2- كتاب فيديريغا بيندي FEDERIGA BINDI و المعنون ب" السياسة الخارجية للإتحاد

The foreign policy of the European union: Assessing europe's role in the world

و الصادر عن منشورات Brookings institution press سنة 2010. و جاءت الدراسة في أربعة قسام ، حيث تحدث القسم الأول على السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي من نظرة التطور التاريخي أين تطرقت الكاتبة للحديث عن السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي عبر مختلف المحطات التاريخية التي ترتبط بمختلف المعاهدات الأوروبية، بدءا من بدراستها على ضوء معاهدة لشبونة، ثم مقارنتها و دراسة علاقتها بسياسة الإتحاد الأوروبي للدفاع و الأمن وصولا إلى دراستها من خلال سياسة الجوار الأوروبية وهو موضوع البحث الأساسي، لتنتقل في الجزء الثاني للحديث عن الإتحاد الأوروبي و علاقاتها مع دول الجوار بدءا بعلاقاته مع روسيا، ثم مع أوكرانيا و مولدوفا مروراً بدول البلقان. ثم الحديث بشكل مفصل عن العلاقات الأوروبية التركية و تحديات هذه الأخيرة بمسار الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وصولا إلى علاقات أوروبا مع دول الشرق الأوسط في إطارها العام. ثم تتحول الكاتبة إلى علاقات الإتحاد الأوروبي مع باقي الدول خارج

إطار الجوار المقرب، مستهله ذلك بالحديث عن العلاقات الأوروبية الأمريكية، مروراً بعلاقات أوروبا بأمريكا اللاتينية، العلاقات الإفريقية، ثم علاقات أوروبا بشرق آسيا مركزاً أساساً على العلاقات الأوروبية الصينية و طبيعتها و تحولها من مجرد تعاون إلى شراكة إستراتيجية ذات أهمية بالغة بالنسبة للطرفين. لتختتم الكتاب بقسم يتحدث عن كيفية ترويج الإتحاد الأوروبي لمبادئ "الهوية الأوروبية المرتكزة على أسس الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحكم الراشد باستعماله " لقوة ناعمة أوروبية" فعالة.

3- أما بالنسبة لثالث مؤلف لصاحبيه نيكولا كاساريني NICOLA CASARINI و كوستانزا

موسو COSTANZA MUSU و المعنون ب" السياسة الخارجية الأوروبية في النظام

الدولي المتطور" و عنوانه الأصلي European foreign policy in an evolving

international system الصادر عن منشورات Palgrave MacMillan سنة 2007

، و الذي يدرس بشكل عام السياسة الخارجية الأوروبية و ما حقته من مكانة بين مصاف

الكبار على مستوى السياسة الدولية و هو ما أبرزه مؤلفا الكتاب عن تقسيم المؤلف إلى

أربعة فصول؛ تناول الفصل الأول مكانة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي و السياسة

الدولية، لينتقل فيما بعد إل علاقات الإتحاد الأوروبي بالقوى الدولية الكبرى، مستهلا هذا

القسم بدراسة مكانة الإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للدفاع و الأمن ، و كذا

بعلاقته بحلف شمال الأطلسي NATO و الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى طبيعة

علاقات التفاعل و الاعتماد المتبادل بين الإتحاد الأوروبي و روسيا، وكذا سياسة أوروبا

الخارجية اتجاه الصين باعتباره عنصراً فاعلاً على مستوى السياسة الدولية، لينتقل الباحث

بعد ذلك الكاتب في تحليل دور الإتحاد الأوروبي و سياسته الخارجية في حل الأزمات

معتمداً في دراسته على أمثلة النزاع في إقليم البلقان، دور الإتحاد الأوروبي عمليات السلام

العربية_الإسرائيلية، و كذا التطرق إلى دور الإتحاد الأوروبي حيال ملف الصحراء الغربية

كـنـمـوـذـج لإدارة النزاعات في القارة الإفريقية، ليختتم الكاتب مؤلفه بقسم مستقل يتحدث عن دور السياسة الخارجية الأوروبية على المستوى الإقليمي و خاصة حول مدى فاعليتها اتجاه دول الجوار الأوروبي المباشرة.

تبرير خطة البحث:

لدراسة موضوع سياسة الجوار الأوروبية و الإجابة عن مختلف الأسئلة المتعلقة به، انقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ متكونة من فصل نظري و فصلين تطبيين.

يتناول الفصل الأول من الدراسة باعتباره شقها النظري تحديد مفهوم و طبيعة سياسة الجوار الأوروبية، مقسما إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ يتناول المبحث الأول ماهية سياسة الجوار الأوروبية الفكرية و ذلك من خلال التطرق إلى تطور السياسة التاريخي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة و ما واكبها من تغيرات جيوسياسية على القارة الأوروبية و العالم ككل، إضافة إلى تناول المرجعية القانونية لسياسة الجوار الأوروبية و المتمثلة في مختلف القرارات و الوثائق الرسمية الصادرة في هذا الصدد، لننتقل فيما بعد إلى الحديث عن الجانب الجغرافي الذي تغطيه سياسة الجوار الأوروبية بأبعاده الثلاثة: شرقية، جنوب شرقية، و جنوبية ، مرورا بدراسة أهم النظريات المفسرة لسياسة الجوار الأوروبية و الأبعاد النظرية لها، لنختتم الفصل بتقييم مبدئي لسياسة الجوار الأوروبية من خلال مقارنتها بالسياسات الجوارية السابقة و التي انتهجها الإتحاد الأوروبي اتجاه دول الجوار.

أما بالنسبة للفصل الثاني، و هو أحد الفصلين التطبيين، فيتم التطرق فيه مباشرة إلى الشق التقني و العملي لسياسة الجوار، وذلك عند تناول أهداف، محفزات و شروط السياسة، لننتقل فيما بعد إلى تحليل محتوى خطط العمل الموجهة لدول الجوار، مبادئها، طرق تنفيذها و مراقبة سيرورتها، لنختتم الفصل بتقييم آخر يخص خطط عمل سياسة

الجوار من خلال التطرق إلى قيود و معوقات تنفيذ السياسة أو بتعبير آخر؛ عند الحديث عن القيود المتأصلة في سياسة الجوار الأوروبية في حد ذاتها و كذا في خطط عملها.

أما بخصوص آخر فصول الدراسة، و المتمثل في الفصل التطبيقي الثاني، و الذي يعنى بشيء من التفصيل تحديات الإتحاد الأوروبي في إقامة سياسة خارجية أوروبية مشتركة و فعالة، و ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول حدود سياسة الجوار الأوروبية على المستوى الداخلي و التي تمثل التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي من الداخل ما بين الدول الأعضاء للإتحاد، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى الحدود و تحديات الإتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي مع دول الجوار المباشرة من جهة، لإضافة إلى تحدياتها موازاة مع القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة ممثلة في كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

لنختتم الدراسة بمبحث أخير يتناول كيفية تأثير سياسة الجوار الأوروبية على شكل و طبيعة تكوين سياسة خارجية أوروبية مشتركة و ذلك من خلال الحديث عن دور سياسة الجوار في تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي من جهة، وعن دورها و تحدياتها في بناء و ضمان هوية و دور دوليين للإتحاد الأوروبي على المستويين الإقليمي و الدولي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري

لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية و النظرية لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية و السياسات الجوارية السابقة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لسياسة الجوار الأوروبية:

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية، وذلك من خلال الحديث عن ماهية سياسة الجوار الأوروبية أولاً ثم الانتقال إلى الحديث عن المرجعية الفكرية و النظرية المؤسسة لسياسة الجوار الأوروبية و من ثم الحديث عن الهيكلة الجغرافية للسياسة من خلال التطرق إلى عنصري الغطاء الجغرافي ثم تحليل علاقات الإتحاد الأوروبي و دول الجوار من خلال السياسات الجوارية و التي سبقت ومهدت لاستحداث سياسة الجوار الأوروبية.

المبحث الأول : ماهية سياسية الجوار الأوروبية:

يهدف المبحث الأول من هذا الفصل التطرق بشيء من التفصيل إلى طبيعة و ماهية سياسة الجوار الأوروبية و هذا من خلال الحديث عن التطور التاريخي للسياسة و من خلال الحديث عن حيثيات قيامها ، كما تجدر الإشارة في هذا المبحث إلى أهم الوثائق الرسمية الصادرة عن الإتحاد الأوروبي و المؤسسة لسياسة الجوار الأوروبية و دراسة كيفية نظر الإتحاد الأوروبي إلى سياسة الجوار و كذا إلى دول الجوار الأوروبي و هو ما يمكن تكملته و تفسيره بأكثر دقة عند الحديث عن الغطاء الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: تطور سياسة الجوار الأوروبية:

كان لنهاية الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفياتي الأثر الكبير و البالغ على الساحة الدولية عموماً و الإقليمية خصوصاً، ذلك لأنها مثلت تحدياً كبيراً للإتحاد الأوروبي، فلم تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى بروز دول جديدة حديثة الاستقلال من دول وسط و شرق أوروبا ، تسعى وتصبو إلى الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي و حسب، بل خلق ذلك أيضاً مطلباً إضافياً قوياً للإتحاد الأوروبي لتوسيع المشاركة و الحضور على المستوى للإقليمي.

حيث تمحور هذا الطلب أساسا حول مدى قدرة الإتحاد الأوروبي على تحمل المسؤوليات المتعلقة باستقرار المنطقة خاصة على المستويين السياسي و الاقتصادي.

هذا ما جعل الإتحاد الأوروبي يأتي على شكل اتساع و الذي اعتبر في ذلك الوقت أحسن أداة لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة على مدى الفترة السابقة ، معتمدا على نجاعة سياسة التوسع من خلال المعايير السياسية و الاقتصادية الموضوعة من طرف الإتحاد الأوروبي لقبول الدول المترشحة، و بالفعل فقد نجحت موجة التوسع التي والت نهاية الحرب الباردة في تمديد نطاق الديمقراطية و المساعدة على نهوض و ازدهار دول وسط وشرق أوروبا المستقلة حديثا. و هو ما يمكن تفسيره بانضمام 10 دول أخرى للإتحاد الأوروبي في التكيف مع إفرازات نهاية الحرب الباردة على المستوى الإقليمي و خاصة بالنسبة لرغبة دول وسط و شرق أوروبا في الانضمام إلى الهيكل السياسي و الاقتصادي للإتحاد الأوروبي.¹

و وفقا لكارين سميث ، فإن أكبر تحد واجه الإتحاد الأوروبي في فترة ما بعد الحرب الباردة تمثل أساسا فيما يمكن تسميته ب"المعضلة الأساسية" و التي تتمحور حول مدى تعيين الإتحاد الأوروبي لحدوده النهائية.²

حيث تستند في تبرير هذه المسألة إلى كون هذه المعضلة تسير على نحو مستمر ، و هذا يرتبط أساسا بقائمة المترشحين و المترشحين المحتملين التي لا تكف عن النمو والتوسع، و حسبها فإن توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004 لم يكن إلا بمثابة الحل المؤقت للمعضلة و حسب.³

¹ Roland Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: the European Neighbourhood Policy", *European Foreign Affairs Review* 11: 183-201, 2006, p. 183.

² Karen E. Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", *International Affairs* Vol.81, No. 4 (2005), pp. 757-773, p. 757.

³ Ibid, p. 758.

و على الرغم من أن الإتحاد قد تعامل و بنجاح مع فكرة الإدماج ، و ذلك بضمه لعشر(10) دول جديدة آنذاك ، بقي هناك تساؤل لظالما اعتبر نقطة عرقلة تتعلق أساسا بوسائل و أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة اتجاه جيرانه الجدد.

كان لفكرة الإدماج الجديدة في الواقع تأثيرا أكبر من المتوقع من حيث سياسة الجوار، متنوعة ما بين قضايا الحدود، إلى مسائل الأقليات و وصولا إلى إشكالية الخريطة الجغرافية النهائية للإتحاد الأوروبي¹. و لذلك لم يستغرق الإتحاد الأوروبي وقتا كبيرا لإدراك تأثير عملية توسع 2004 ، ذلك لأنه لم يقتصر على انضمام أعضاء جدد إلى الإتحاد وحسب ، و لكنه يتضمن أيضا ضرورة إعطاء تعريف جديد لحدود الإتحاد ما سيقود بالضرورة إلى خلق جيران جدد باهتمامات و توقعات و مصالح خاصة قد لا تكون مشابهة بالضرورة لسابقتها.²

فبعد عملية توسع سنة 2004 ، اكتسب الإتحاد الأوروبي حدودا جديدة مع كل من بيلاروسيا (روسيا البيضاء) و أوكرانيا، و بذلك وسع الإتحاد الأوروبي نطاق حدوده باتجاه روسيا. و هو نفس الشيء بالنسبة لإدماج كل من جزيرتي قبرص و مالطا ما جعل الإتحاد الأوروبي في حدود مباشرة مع دول متوسطة قريبة من أوروبا.

و بانضمام رومانيا سنة 2007 ، أصبح للإتحاد الأوروبي حدودا متشاركة مع مولدوفا. و فضلا عن ذلك فإن انضمام تركيا المحتمل من شأنه أن يؤدي إلى خلق جيران جدد متموقعين في جنوب القوقاز.

و بصرف النظر عن اختلاف المواقع الجغرافية للجيران، فإن كل هذه الدول المجاورة

من روسيا و إلى المغرب تتشارك في مميزات و خصائص مرتبطة أساسا بمشاكل هذه الدول

و التي يمكن حصرها في:

¹ Antonio Missiroli, "The EU and its changing neighbourhood: stabilization, integration and partnership", in Roland Dannreuther (ed), *European Union Foreign and Security Policy: Towards a Neighbourhood Strategy*, London and New York: Routledge, 2004, p. 16.

² G. Amato and J. Batt, *The Long Term Implications of EU Enlargement: the Nature of the New Border*, Florence: European University Institute, 1999.

1- اعتماد هذه الدول أساسا على محاولة الدخول إلى السوق الأوروبية

باعتبارها السوق المهيمن إقليميا، ما سيحفزهم إلى الدخول إلى سوق العمل الأوروبية.

2- حالة الإستقرار خاصة على المستوى السياسي و الاجتماعي ،

إضافة إلى الحالة الاقتصادية الضعيفة و النمو البطيء لدول الجوار على وجه

العموم.¹

إذا هذا الانقسام الحاد بين درجات التراجع لدول الجوار و الازدهار الذي يميز القارة الأوروبية ، من شأنه أن يهدد أمن دول الإتحاد الأوروبي و يعرضها للخطر، لأنه قد يعزز بصفة أو بأخرى مستويات الجريمة و الشبكات الإجرامية ، كتهريب المؤن ، المخدرات و حتى الأشخاص.

وهذا ما التفتت إليه المفوضية الأوروبية في وثيقتها المعنونة ب" أوروبا الموسعة

و سياسة الجوار" :

" إن الاختلافات القائمة بين دول الإتحاد الأوروبي و جيرانه ما هي إلا نتيجة النمو

السريع الذي تشهده الدول الحديثة الانضمام . و هذه الاختلافات المتمحورة حول البيئة ،

الصحة العمومية و مكافحة الجريمة المنظمة يجب معرفة التعامل معها ، لأن إدارة الحدود

بطريقة آمنة و فعالة من شأنها أن تسهل حماية الحدود المشتركة، و كذا تسهيل تشريعها².

و في سنة 2004، و بعد مبادرة مشتركة بين اللجنة الأوروبية و الممثل السامي

خافيير رسولانا ، تطورت فكرة "الجوار" أو "سياسة الجوار" لتنتقل فيما بعد إلى جدول أعمال

المجلس و الذي أقر بضرورة اتخاذ مبادرة فعالة اتجاه دول الجوار الجدد :

¹ Commission européenne : la politique européenne de voisinage- travailler ensemble. Office de publications officielles des communautés européennes. Luxembourg.2007.p23.

² European Commission Communication, "Paving the way for a New Neighbourhood Instrument", COM(2003)393, 1 July 2003, p. 4.

" إن توسع الإتحاد الأوروبي، سيمنح فرصا لتعزيز الروابط ما بين الإتحاد الأوروبي و الدول المعنية بالجوار، من خلال خلق توازن بين الأخيرين على طول الحدود الأوروبية الجديدة". و بتعبير آخر، ضرورة انتهاز الفرصة لتطوير العلاقات مع الجوار الذي لابد من أن يكون مبنيا على نفس القيم السياسية و الاقتصادية.

و وفقا لذلك، قرر المجلس انتهاز الفرصة لتطوير العلاقات مع دول الجوار، و التي يجب أن تكون مبنية على نفس قيم الإتحاد الأوروبي السياسة و الاقتصادية.¹

في حين أثرت موجة التوسع لسنة 2004 على منطق سياسة الجوار الأوروبية، حيث طرأت العديد من التطورات على المستويين الداخلي و الخارجي و التي كان لها التأثير الواسع في عملية تطور سياسة الجوار الأوروبية:²

أولا: و الذي تمثل في تبني و اعتماد إستراتيجية الأمن الأوروبي من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر سنة 2003، و ذلك لعدم وجود فكرة التماسك و القدرة على العمل الموحد داخل الإتحاد الأوروبي و هو ما برز مباشرة عندما تعلق الأمر بالحرب على العراق. و بكونها أول إستراتيجية أمنية في تاريخ الإتحاد ، قام المجلس بتحديد التحديات الخارجية القادمة من دول الجوار الأوروبي، حيث قامت إستراتيجية الأمن الأوروبي بتحديد التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي على نحو متزايد ، كالإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية سواء أكانت صراعات نشطة أم جامدة، إضافة إلى الجريمة المنظمة بكل أنواعها، و إذا وصلت هذه التهديدات إلى دول الجوار و كياناتها السياسية، فإن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تتحدث عن ضرورة وجود حلقة بلدان جوار تتمتع بحكم راشد للحد من وصول هذه التهديدات إلى الحدود المباشرة مع الإتحاد الأوروبي، و يفسر ذلك :

¹ European Commission Communication, "Paving the way for a New Neighbourhood Instrument", COM(2003)393, 1 July 2003, p. 4.

² Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighbourhood Policy", p. 186.

" إنه لمن مصلحة الإتحاد الأوروبي أن يكون الحكم الراشد سائدا على طول دول الجوار، فضعف دول الجوار سينمي بطريقة أو بأخرى نشاطات الجريمة المنظمة و مشاكل الانفجار السكاني، أو اختلال السياسات الوظيفية داخل هذه الدول، و كل ذلك يشكل تهديدا و مشاكل للإتحاد الأوروبي، كما أن عملية إدماج هذه الدول داخل الإتحاد سيزيد من أمننا من جهة ، ولكن من شأنه أن يجعل أوروبا أقرب بكثير إلى المناطق المضطربة.

مهمتنا الأساسية تقضي بتعزيز و خلق حلقة دول ذات حكم رشيد على الجانب الشرقي لأوروبا و على طول حدود البحر الأبيض المتوسط، مع دول يمكن أن تكون لدينا معهم علاقات تعاون وثيقة"¹.

ثانيا: التطور الذي كان له علاقة بالضغوط الداخلية الآتية من قلب الإتحاد الأوروبي، و التي تمثلت في أزمة دستورية عبر عنها بمصطلح " زيادة المتاعب نتيجة التوسع" داخل الإتحاد الأوروبي، فعلى غرار دفع الخوف بشأن القدرة الاستيعابية للإتحاد الأوروبي اتجاه القادمين الجدد ، فهو يرتبط أيضا بالجدل القائم حول الدول التي قدمت لها وعود بالانضمام كبلغاريا و رومانيا (قبل توسع سنة 2007) ، تركيا ، كرواتيا، إضافة إلى الدول المترشحة و الواقعة غرب منطقة البلقان. فالإتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتوسع إلى ما لا نهاية ، فكل شيء له حدود ، فيجب إذا على الإتحاد الأوروبي احترام التزاماته الأساسية و المتمثلة في الحفاظ على معايير الإتحاد بشكل أساسي و أحد هذه المعايير يتمحور حول قدرة الإتحاد الأوروبي الاستيعابية.²

¹ European Commission Communication, "Paving the way for a New Neighbourhood Instrument", COM(2003)393, 1 July 2003, p. 5

² Eneko Landaburu, "From Neighbourhood to Integration Policy: Are there Concrete Alternatives to Enlargement?", *CEPS Policy Brief* No. 95, March 2006, p. 1.

و هو الشيء الذي يقود الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة أخذ وقت مستقطع حيال عملية التوسع، إلى حين أن تستطيع دول الإتحاد الأوروبي الثماني و العشرون (28) التكيف مع بعضها البعض.¹

ومنه ، فإنه من الواضح و الجلي بأن التطورين المذكورين سابقا(على المستويين الداخلي و الخارجي) كان لهما التأثير الكبير على تطور سياسية الجوار الأوروبية داخل الإتحاد الأوروبي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الأمني للإتحاد الأوروبي و الدور الواضح الذي لعبه هذا البعد في تركيز مصالح الإتحاد و التي تمحورت أساسا حول مصلحة الإتحاد الأوروبي في ضمان الحدود الخارجية بطريقة قوية و فعالة تضمن ترحيب الدول المجاورة و تدفعها للتعاون مع الإتحاد الأوروبي من أجل القضاء على التهديدات المشتركة و المتمثلة في الهجرة، الإرهاب ، الجريمة المنظمة بكل أنواعها من اتجار بالمخدرات والأسلحة، غسل الأموال، الجرائم الاقتصادية و المالية و غيرها.²

و من ناحية أخرى يتضح أن سياسة الجوار الأوروبية على وشك تعزيز العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار (الشركاء) بغض النظر عن فكرة الانضمام، من أجل الابتعاد عن إرهاب الإتحاد الأوروبي جراء عمليات التوسع المتتالية و المرتبطة بمحدودية قدرة الإتحاد الأوروبي الاستيعابية المذكورة سابقا.

¹ William Wallace, "Looking After the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25", *Notre Europe Policy Papers* No.4, July 2003, p. 7.

² European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", COM(2004)373, May 12, 2004, p. 17.

المطلب الثاني نشأة سياسة الجوار الأوروبية:

و لمواجهة مختلف التحديات و التطورات السابقة الذكر، أدرك الإتحاد الأوروبي و أقر بضرورة صياغة سياسة خارجية جديدة نحو دول الجوار ، و كما سبق ذكره أيضا، فإن معضلة الإتحاد الأوروبي تمثلت في عدم قدرته على تعزيز حدوده الجديدة و غلقها أمام الجيران الجدد، و لكن و في نفس الوقت لا يمكن للإتحاد الأوروبي الاستمرار بنفس وسائل و أدوات السياسة الخارجية التقليدية، فالاستمرار في التوسع جنوب المتوسط و شرق أوروبا من شأنه أن يهدد تماسك الإتحاد، و هو شيء مرفوض بطبيعة الحال في أوساط المجتمع الأوروبي هذا ما حتم على الإتحاد الأوروبي القيام بتصدير الأمن و الاستقرار لدول الجوار عوض المخاطرة باستيراد اللااستقرار من هناك.

باختيار الوضعية الأولى، يقدم الإتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها الإطار الجديد للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة اتجاه دول الجوار. و هو ما عرضه المجلس الأوروبي في بروكسل في 12 و 13 ديسمبر 2003 تحت اسم سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها مبادرة جديدة اتجاه جيران الإتحاد الأوروبي الموسع¹. لتمتد هذه المبادرة من روسيا شمالا إلى شمال إفريقيا جنوبا، حيث كانت التغطية الجغرافية لسياسة الجوار مصممة لتمس كلا من : روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء (بيلاروسيا) ، و مولدوفا ، وبالنسبة لجنوب المتوسط لتمس: الجزائر، مصر، الكيان الإسرائيلي، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، سوريا، و الدولة الفلسطينية. وبعد ذلك و تحديدا سنة 2004 امتدت السياسة لتمس دول جنوب القوقاز متمثلة في كل من جورجيا، أرمينيا و أذربيجان. فضلا عن ذلك لم تصمم سياسة الجوار

¹ European Commission Communication, "Paving the way for a New Neighbourhood Instrument", COM(2003)393, 1 July 2003, p. 5

الأوروبية لتمس الدول المرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في صورة تركيا و كرواتيا قبل انضمامها السنة الحالية.

أعتمد مفهوم سياسة الجوار الأوروبية لأول مرة عقب أشغال المجلس الأوروبي في مدينة "تيسالونيك" في جوان 2003، و كان الهدف منها هو إقامة نوع جديد من العلاقات مع الدول التي لها حدود مباشرة مع دول الإتحاد الأوروبي، و تحقيقا لذلك، و بالضبط في مارس 2003 (أي 3 أشهر قبل انعقاد المجلس) أصدر هذا الأخير وثيقة بعنوان: " أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب"¹ و التي كانت بمثابة البذرة الأولى للإطلاق الرسمي لسياسة الجوار الأوروبية، حيث لم تكن هذه الوثيقة بصدد الإشارة أو طرح أولويات الإتحاد الأوروبي في تشكيل علاقات مستقبلية مع جيرانه و حسب، بل أنها اتجهت أيضا إلى وصف و توضيح مختلف الفرص و كذا التحديات التي ستنتج و تواجه الإتحاد الأوروبي الموسع في علاقاته مع جيرانه تحت ما يسمى بسياسة الجوار. و كما سبق ذكره، فقد أدى توسع الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء مناطق جديدة و مباشرة على طول حدود الإتحاد الأوروبي الموسع، و الذي من شأنه أن يخلق إذا تحديات جديدة للإتحاد الأوروبي. و في هذا الصدد، فإن الهدف الأسمى والأول لسياسة الجوار الأوروبية - التي أعلنها الإتحاد الأوروبي طبعاً- يرمي إلى " تقاسم الفوائد من توسيع الإتحاد الأوروبي مع دول الجوار" و هذا من أجل تعزيز الاستقرار، الأمن و الرفاه في المنطقة بأسرها. كما أعلن الإتحاد الأوروبي أيضا في وثيقته بأن سياسة الجوار الأوروبية صممت أساسا لمنع خلق خطوط فراغ بين الإتحاد الأوروبي و جيرانه، و ذلك بتقديم فرصة المشاركة في أنشطة

¹ European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", COM(2003)104, March 11, 2003.

الإتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز التعاون على المستويات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الثقافية.

و خلاصة ذلك، فإن سياسة الجوار الأوروبية تقدم و بصراحة عدم قدرة أو قابلية دول الجوار للانضمام أو لاكتساب العضوية داخل الإتحاد الأوروبي، أي أن شركاء الإتحاد الأوروبي سيتفاسمون كل شيء فيما بينهم خاصة من الجوانب الأمنية و الاقتصادية ما عدا تقاسم المؤسسات، في المقابل ضرورة إقامة دول الجوار لإصلاحات واسعة على مستوى المؤسسات الداخلية لهذه الدول الجوارية.¹

المطلب الثالث: الوثائق الرسمية لنشأة سياسة الجوار الأوروبية:

حيث أنه لا يمكننا الحديث عن سياسة الجوار الأوروبية بدون التطرق إلى وثيقتين أساسيتين، لعبتا دورا كبيرا و مهما و حاسما في بلورة و انطلاق و تطوير سياسة الجوار الأوروبية.

وثيقة أوروبا الموسعة و سياسة الجوار :

بالنسبة لانطلاق سياسة الجوار الأوروبية، يمكن اعتبار وثيقة " أوروبا الموسعة و سياسة الجوار " أول و أهم وثيقة في مسار السياسة، ذلك لأنها قدمت مفهوم السياسة لأول مرة باعتبارها أداة أو مبادرة أولية لبناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة اتجاه جوارها. حيث تعرف و تحدد الوثيقة الأسباب، الأهداف العامة و المبادئ و الحوافز الممكنة و التي تحددتها سياسة الجوار بصفة عامة، كما تهدف أيضا إلى تقييم الظروف الجديدة و كذا بحث سبل التعاون الممكنة و التي تتماشى و هذه الظروف الجديدة.

¹ Romano Prodi, "A Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability", p.3.

و بذلك فالهدف الأساسي للوثيقة تعلق بالبحث عن سبل جديدة لدمج دول الجوار في أوروبا لكن دون تقديم خيار العضوية¹. واستندت هذه الحاجة أساسا على الاعتراف بدرجة الاعتماد المتبادل الكبيرة الموجودة بين دول الجوار و الإتحاد الأوروبي نظرا للقرب الجغرافي.

و بالنسبة للمجلس الأوروبي، فإن درجة الاعتماد المتبادل تلك ضرورية جدا بالنسبة للإتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، بما أن غيابها يعد من الأسباب الجذرية لوجود الصراعات و انعدام الأمن في نطاق الجوار الأوروبي و الذي سيتعدى بذلك إلى المساس بمستوى الأمن، الرخاء، و الاستقرار بالنسبة لمواطني الإتحاد الأوروبي عموما.²

ويذهب المجلس إلى أن الميزة الجديدة في هذه السياسة تقضي إلى توفر الملكية المشتركة و المناهج المتقاربة فيما بينها و بين الجيران عموما، ذلك أن تحقق العلاقات مع دول الجوار لن يتحقق إلا على أساس " القيم المشتركة" بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار. و التي جاءت في المادة السادسة(6) من معاهدة الإتحاد الأوروبي : "... تأسس الإتحاد الأوروبي على مبادئ الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، إضافة إلى سيادة القانون..."³.

و أن توفير الحوافز اللازمة لدول الجوار من طرف الإتحاد الأوروبي لا بدّ من أن يكون مرتبطا و مشروطا بمدى تمسك الجوار و تطبيقه و الالتزام بتلك القيم المشتركة المذكورة أعلاه.

و بتعبير آخر فإن دول الجوار مطالبة بالمشاركة و بفعالية في قيام و في الحفاظ على تلك القيم للحصول على الحوافز المسطرة. و في مقابل ذلك يعد الإتحاد الأوروبي دول الجوار بمشاركة

¹ Dov Lynch, 'The New Eastern Dimension of the Enlarged EU, *Partners and Neighbors: A CFSP for a wider Europe*, Chaillot Paper, No. 64, September 2003, p.49-50

² Commission, *Wider Europe...*, *op.cit.*, p.3.

³ Commission, *Wider Europe...*, *op.cit.*, p.4.

هذه الأخيرة في حصص من السوق الداخلية، و مزيد من التكامل و التحرير بما في ذلك

الحرية الأربع : حرية تنقل الأشخاص، السلع ، الخدمات، و رؤوس الأموال.¹

الورقة الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية:

أما بالنسبة لتطور سياسة الجوار الأوروبية، فتعتبر الورقة الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية على درجة عالية من الأهمية ذلك لأنها عملت على تعديل السياسة وفقا للظروف المتغيرة، و التي صدرت بعد عملية توسع سنة 2004 ، فالورقة الإستراتيجية تحدد الأهداف والمبادئ الأساسية للسياسة، نطاقها الجغرافي، إضافة إلى الطرق و الآليات المستخدمة لتنفيذها. كما تدرج الوثيقة جملة من المفاهيم الجديدة عليها في صورة "الملكية المشتركة" و "القيمة المضافة" و التي تحدد آلية سياسة الجوار الأوروبية. و في حين يرتبط مفهوم " الملكية المشتركة" مع الجانب التنفيذي لسياسة الجوار الأوروبية من خلال خطط العمل ، فإن مصطلح "القيمة المضافة" يتعامل أو يتعلق و طبيعة السياسة في حد ذاتها. و بالتالي فهي تركز على كون القيمة المضافة" ستكون أكثر تركيزا و تعزيزا من خلال سياسة الجوار الأوروبية على عكس السياسات الجوارية السابقة. وذلك من خلال تقديم درجات أكبر من مستويات التكامل بالنظر إلى الآليات السابقة طبعاً، إضافة إلى ترقية و تكثيف التعاون السياسي ، مع تحديد الأهداف، الأولويات، و طرق و مستويات التمويل.²

و تعيد الوثيقة الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية تعريف السياسة باعتبارها ردا على مختلف التحديات و الفرص التي برزت بعد توسع 2004، ليشمل هذا التوسيع التغطية الجغرافية للسياسة باتجاه دول جنوب القوقاز (أذربيجان ، أرمينيا و جورجيا).

¹ Commission, Wider Europe..., *op.cit.*, p.10.

² European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper".P.8

و على الرغم من ضمهما رسميا داخل سياسة الجوار الأوروبية، تنص الورقة الإستراتيجية على أن مشاركة كل من روسيا البيضاء (بيلاروسيا) و ليبيا مرهونتان بمستوى الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تلك الأنظمة التي تصفها سياسة الجوار الأوروبية ب" الاستبدادية". كما تلخص الوثيقة كيف أن سياسة الجوار الأوروبية تحرز تقدما ملحوظا من خلال رسم الإطار الإستراتيجي لتنفيذ السياسة عبر تنفيذ خطط العمل¹.

المطلب الرابع: البعد الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية:

شركاء أوروبا الشرقية:

بالنسبة لشرق القارة الأوروبية، اقتصرت دول سياسة الجوار الأوروبية على كل من : أوكرانيا ، بيلاروسيا و مولدوفا، و هذا طبعا لارتباطها المباشر بحدود الإتحاد الأوروبي.

بالنسبة لأوكرانيا، بدأ تشكل العلاقات بين الطرفين مع المصادقة على اتفاقية التعاون و الشراكة **pca** بينهما سنة 1998، و في هذا الصدد قام الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية بصدد الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، تسيير الحدود الخارجية خاصة تلك الملتقية و الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى الإصلاحات في المجال الإنساني.

لكن و بالرغم من ذلك، فقد ثبت عن اتفاقية التعاون و الشراكة بعض الأخطاء و النقائص وخاصة تلك المتعلقة بمدى فشل الحومة الأوكرانية في الالتزام بالوعود الموضوعة و المتعلقة بالإصلاحات المطلوبة حول الفساد المستمر و الواسع الانتشار على مستوى الإدارة الأوكرانية، إضافة إلى مختلف مظاهر الجريمة العابرة للحدود من خلال شبكات تهريب السلع و المخدرات و الأشخاص. و من ناحية أخرى، و نظرا لتزايد طلب أوكرانيا المستمر في طلب العضوية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي،

¹ Ibid, p. 2.

تم التخفيف من الظروف السلبية السائدة في أوكرانيا عقب الثورة البرتقالية سنة 2004، و مع غياب عرض رسمي من جانب الإتحاد الأوروبي لعضوية أوكرانيا في المستقبل، و مع الأخذ بعين الاعتبار الضغط المتزايد من طرف دول أوروبا الشرقية الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي، اتجه هذا الأخير إلى سياسة الجوار الأوروبية كسياسة تهدف جزئيا إلى التعامل مع المشكلة الأوكرانية باعتبارها سياسة موجهة لأوكرانيا على المدى القصير و باعتبارها محطة يمكن التعبير عنها بمصطلح " سياسة ما قبل الانضمام".

و كذلك هو الحال بالنسبة لمولدوفا و التي لم تختلف كثيرا عن سابقتها أوكرانيا، حيث قامت بالمصادقة على اتفاقية التعاون و الشراكة في نفس السنة 1998، و لكن كان لذلك نهاية بالفشل لنفس الأسباب أو المشاكل الاقتصادية و السياسية التي كانت سائدة آنذاك ، هذا بالإضافة إلى مأزق إقليم "ترندستريا" و الذي أضعف مسار العملية الإصلاحية في مولدوفا.¹

و على الرغم من طموح مولدوفا في العضوية داخل الإتحاد الأوروبي، إلا أنها تسعى قبل ذلك إلى أن يكون لها المقام المعترف به كشريك كامل في المؤسسات الإقليمية لجنوب شرق أوروبا و كذلك في سياسة الجوار الأوروبية.

و على عكس كل من أوكرانيا و مولدوفا، لم يكن لبيلاروسيا أي اتفاق رسمي مع الإتحاد الأوروبي، فاتفاقية التعاون و الشراكة **PCA** الممضاة سنة 1995 لم تلبث طويلا و ألغت سنة 1997 قبل المصادقة عليها، نتيجة للانتكاسات الكبيرة التي شهدتها بيلاروسيا آنذاك خاصة فيما يتعلق بالتنمية الديمقراطية و حقوق الإنسان داخل البلاد ، و على الرغم من أن بيلاروسيا تتدرج داخل نطاق سياسة الجوار الأوروبية، إلا أن العلاقات مع الإتحاد الأوروبي لا تزال راكدة نوعا ما في ظل النظام

¹ Richard G. Whitman, Stefan Wolff, The European Neighbourhood Policy in Perspective :Context, Implementation and Impact, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2010.p183.

الاستبدادي السائد هناك حسب وجهة نظر هذا الأخير، و بالأخذ بعين الاعتبار رفض روسيا البيضاء (بيلاروسيا) عرض الإتحاد الأوروبي المتعلق بالمساعدات الموجهة للإصلاح السياسي و الاقتصادي ، إلا أن الإتحاد الأوروبي يسعى لتعزيز التعاون فيما يتعلق بالأمن الداخلي لبيلاروسيا، و هذا على الرغم من أن بيلاروسيا لا تستوفي على الشروط السياسية اللازمة للمشاركة في سياسة الجوار الأوروبية.

شركاء جنوب المتوسط:

أما بالنسبة لشركاء جنوب المتوسط، فسياسة الجوار الأوروبية تطبق على كل دول المنطقة الغير أعضاء داخل الإتحاد الأوروبي و الواقعة تحت إطار الشراكة الأورومتوسطية باستثناء تركيا و التي تسعى أساسا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، و هذه الدول هي الجزائر، مصر، الكيان الإسرائيلي، الأردن، لبنان ، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا و تونس¹. و هو ما يمكن التطرق إليه بنوع من التفصيل في المبحث الرابع عند الحديث أساسا عن الشراكة الأورومتوسطية و المعروفة أيضا بمسار برشلونة .

شركاء جنوب القوقاز:

و تنحصر دول جنوب القوقاز و الواقعة تحت الغطاء الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية في كل من أرمينيا، أذربيجان و جورجيا. و يرجع تمديد الإتحاد الأوروبي لغطائه اتجاه هذه الدول إلى حاجاته و مصالحه في إقامة الاستقرار و التنمية في المنطقة، و حماية نفسه من الآثار الغير مباشرة المترتبة عن ضعف دول المنطقة ، إضافة إلى أهميتها بالنسبة للإتحاد الأوروبي باعتبار حوض بحر قزوين مصدرا مهما للطاقة هناك. خاصة مع ملاحظة الاعتماد المتزايد للإتحاد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية، ما يسبب تخوفا كبيرا من إعطاء القوة لروسيا في علاقاته المتبادلة مع الإتحاد الأوروبي،

¹ Ibid, p207-209.

و باختصار، فإن الإتحاد الأوروبي يسعى أساسا إلى تنويع مصادر إمدادات الطاقة، أين تلعب دول جنوب القوقاز دورا هاما في هذا التنويع اعتبارا لقربها الجغرافي من الإتحاد الأوروبي.

بالنسبة لعلاقة الإتحاد الأوروبي مع أرمينيا، كانت اتفاقية الشراكة و التعاون **PCA** و التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1999 بمثابة الخطوة المهمة، فبالرغم من تحقيق أرمينيا لنجاحات معتبرة في عملية الإصلاحات الاقتصادية و السياسية، إلا أنه لا تزال هناك بعض التحديات الكبرى لهذه الدولة خاصة في مجالات الديمقراطية و حقوق الإنسان و هي العقبة التي لا تزال سائدة خاصة في ظل ظروف النزاع حول إقليم "تاغورنو كاراباخ". و على هذه الأسس تم تضمين أرمينيا في نطاق سياسة الجوار الأوروبية.

و هو نفس لحال بالنسبة لأذربيجان و التي دخلت هي الأخرى حيز اتفاقية الشراكة و التعاون سنة 1999 باعتبار أن أذربيجان لها تقريبا نفس المؤهلات و التحديات الاقتصادية و السياسية الموجودة في أرمينيا، إضافة إلى اعتبار هاتين الأخيرتين (أرمينيا و أذربيجان) طرفا للنزاع حول إقليم كاراباخ الأعلى و هي الأمور التي تبرر إدراج أذربيجان في إطار سياسة الجوار الأوروبية¹.

و على غرار أرمينيا و أذربيجان، فقد تحسنت علاقات جورجيا بالإتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة و التعاون **PCA** سنة 1999 هي الأخرى في وقت كانت جورجيا تعاني من مستويات فقر و فساد عالية جدا إضافة إلى مختلف المشاكل الاقتصادية و السياسية السائدة، وبعض المشاكل الداخلية و المتعلقة ببعض الجمهوريات الانفصالية في أبخازيا و جنوب أوستيا².

¹ Ibid, p223.

² Ibid, p224-225.

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية و النظرية لسياسة الجوار الأوروبية:

يمكن الحديث عن سياسة الجوار الأوروبية- باعتبارها جزءا من العلاقات الدولية- على أنها مجموعة من الإجراءات العقلانية و المتناسقة المتعلقة بالعلاقات الخارجية و المؤسسة على مصادر و أسس نظرية، أين تؤثر هذه الأسس على الممارسة السياسية و ذلك من خلال تحديد الأهداف و طرق الوصول إليها و تحقيقها.

و من وجه نظر تحليلية، فإن الأسس النظرية لأي سياسة كانت لها أهمية لا تقل عن أهمية التنفيذ الفعلي لهذه السياسات، ذلك لأن دراستها ستمكننا من فهم ما حدث بالضبط و لماذا حدث هذا و بهذه الطريقة تحديدا. فتسليط الضوء على العناصر الأساسية للبناء النظري لسياسة الجوار الأوروبية، سيمكننا من فهم منطق تنفيذ هذه السياسة ، و بالتالي الفهم و التمثيل الجيد و كذا تصنيف أمثلة التعاون بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار.

بالاستناد إلى تحليل الأسس و المصادر النظرية، يمكننا من فهم تفسير و حتى التكهّن بمجريات سياسة الجوار الأوروبية و كذا نتائجها النهائية، ففهم الأطر النظرية يسهل حتما فهم و تحليل النهج المتبع من طرف الإتحاد الأوروبي اتجاه محيطه الجوّاري.

و عند الحديث عن عملية الاندماج على مستوى القارة الأوروبية، يمكن التمييز بين مجموعة من الدراسات و التحاليل ، و التي من شأنها أن تلعب دورا مهما في تكوين الفكر النظري في مجال السياسة الأوروبية إجمالا و نذكر منها: الفدرالية، الوظيفية ، الوظيفية الجديدة إضافة إلى الفوق قومية.

بالنسبة لكل من الفدرالية و الوظيفية فهما تشرحان في المجمل حالة أو عملية نقل جزء من سلطة الدول الأعضاء في عملية الاندماج نحو سلطة مركزية موحدة.

من الواضح أنه من المهم جدا - و لعدة أسباب- ذكر هذه الدراسات النظرية عند الحديث عن سياسة الجوار الأوروبية ، بالرغم من أن سياسة الجوار لا ترمي بتاتا و لا تصبو

إلى نقل سلطة الدول المشاركة في سياسة الجوار نحو سلطة الإتحاد الأوروبي، و لكنه من جهة أخرى، فإن كلاً من الفيدرالية و الوظيفية أثرا و بصفة كبيرة على عملية الاندماج الأوروبي، و لهذا السبب فإن دراسة مختلف التقنيات و كذا المؤسسات المتأثرة بهذين التيارين النظريين لا غنى عنه في محاولة دراسة و تحليل واقع سياسة الجوار الأوروبية و آفاقها، إضافة إلى ذلك، فإن سياسة الجوار الأوروبية قد تشكلت على غرار و على أساس التجربة الناجحة المكتسبة من خلال عملية إضافة أعضاء جدد داخل الإتحاد الأوروبي. و على أساسها فدراسة الأسس النظرية لتوسع الإتحاد الأوروبي المنبثقة من النظريتين الفيدرالية و الوظيفية سيمكننا من استعمال مجموعة التقنيات و الأساليب المتبعة في عملية التوسع و محاولة إسقاطها و توظيفها في دراسة سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: الفيدرالية:

تعتبر الفيدرالية تيارا نظريا واسعا يجد أصوله في الفكر الفلسفي، أين يمكن استنباط مصادرها الأساسية من خلال مشاريع تعزيز السلم في أوروبا ما بين القرنين السابع عشر (17) والثامن عشر (18) وكذا في موثيق تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية. ظهرت الفيدرالية التقليدية في بادئ الأمر أين كان يمكن التعبير عنها بأنها مجموعة المبادئ التنظيمية و التي تربط الشركاء بالتزامات معنوية (عبارة عن عقد) ، مبنية على الاعتراف المتبادل ، الثقة ، الاحترام، الالتزام، و المسؤولية.¹

فالفيدرالية حسب الباحث الأمريكي ريكس **W.H.RICKER** عبارة عن اتفاق سياسي و الذي يتعدى و بكثير حدود الاتفاق العادي، ذلك أن الفيدرالية السياسية حسب نفس الباحث تعني الموافقة و العقد و الثقة في آن واحد، لاحترام المتبادل بين الأطراف إضافة تحمل

¹ MUTIRNER D. *European integration : theories and approaches* ed. By H. Michelmann, P. Soldatos, Lanham. MD: University Press of America, 1994. p.16.

الواجبات الموكلة إلى كل طرف. حيث أن أهم مبدأ هنا في الفيدرالية السياسية حسب ريكز، هو التوزيع الوظيفي و الإقليمي للسلطة بطريقة تجعله أقرب إلى حل المشاكل و هو ما يتماشى مع مبدأ التبعية باتجاه سلطة مركزية موحدة.¹

فالفيدرالية إذا أصبحت و غدت أول مقارنة تهتم بدراسة و تحليل عملية الاندماج الأوروبي. فبعد الحرب العالمية الثانية تقام عدد مؤيدي التوجه الفيدرالي، حيث ظهر أن التطور حسب المبادئ الفيدرالية يعد رهانا عمليا في سيرورة أوروبا على المستوى الداخلي و بطريقة علمية أيضا؛ فمن وجهة نظر الفيدراليين الأوروبيين، كان من الضروري جدا محاولة تحدي وتجاوز مختلف النزاعات الدولية من خلال وضع مؤسسات و آليات "فوق دولية" تتميز بالشرعية طبعاً، من شأنها أن تكون العنصر الأساسي في تكوين السياسة الأوروبية ، وهو ما يبرر وجود الفكر الفيدرالي على طول عملية الاندماج الأوروبي.

و بالحديث عن خصائص النظام السياسي الفيدرالي، يؤكد سبينلي **A. SPENELLI** أنه ما من سلطة من مستوى مساو يجب أن تحظى بأفضلية من أي نوع كانت، و أن صلاحيات السلطات المحلية، أو الوطنية و كل الإدارات على المستوى المحلي يجب أن تتفق على أن تصير متكاملة، و بصفة أخرى، لا يجب أن تحظى السلطات المحلية و الداخلية - البين دولية- لأوروبا المستقبلية أية صلاحيات واسعة، هذا طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الهام للمستوى التحتي للفيدرالية (أجزاء الإتحاد الفيدرالي طبعاً) لما لها من دور هام؛ فالمفكر **روجمون دو دينيس ROUGEMONT DE DENIS** عرض أن تجع الدول بخلق اتحاد فدرالي من الأعلى (الحديث عن المؤسسات) و بتطوير الضواحي أو المقاطعات من الأسفل.

¹د.مازن خليل غرابية، نظريات التكامل: دراسة نظرية تحليلية، مؤتم للبحوث و الدراسات (سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية) جامعة مؤتم، الأردن، المجلد السادس، العدد الثالث، 1991، ص 183-184.

و لكن رغم كل ذلك، يرى بعض النقاد أن التوجه الفيدرالي لم يكن في أساسه توجهها نظريا، بل يعبر عنه على أنه برنامج سياسي، بالرغم من أنه يرمي إلى شرح العلاقات التنظيمية منها خاصة، التي تحكم أساس توحيد مختلف الوحدات السياسية داخل نفس البنيان السياسي.

ومن أحد العيوب الأخرى للفيدرالية الحديثة، هو مدى قابليتها للتطبيق تحت الظروف الحقيقية للاندماج السياسي داخل الإتحاد الأوروبي. وهو المحور الأساسي الذي تدور حوله جل الانتقادات الموجهة إلى النظرية الفيدرالية. و التي من ترى أن نموذج الإتحاد الفيدرالي يجب أن يكون واضحا، و أن يتميز بتحديد دقيق و فعال للسلطات بين مستوى الصلاحيات و الحكومات التي تتولى مع بعض و بتضامن مسؤولية تنمية و تطوير النظام الفيدرالي في مجمله.¹

كما يذهب بعض النقاد أيضا إلى تبيان عيب آخر في النظرية الفيدرالية، والذي يتجلى في صعوبة التنسيق بين المبادئ العامة للفيدرالية و التطور الملحوظ الذي تشهده عملية الاندماج الأوروبي على عدة مستويات. و في هذا الصدد تنقسم الآراء إلى توجهين أساسيين حول آفاق و مستقبل المبادئ الفيدرالية ف ظل الممارسة السياسية للإتحاد الأوروبي؛ أين يذهب الأول إلى خلق أو إحداث دولة فيدرالية لأوروبا، لها دستور خاص بها إضافة إلى برلمان فعال مع الإشارة إلى تحول المفوضية الأوروبية نحو حكومة أوروبية تتمتع بكافة الصلاحيات. و يذهب البعض الآخر على عكس الرأي الأول؛ بأن كل المحاولات الرامية لجعل الإتحاد الأوروبي فيدراليا لن تذهب أبعد من إتحاد الدول الأوروبية مع احتفاظ كل منها بسيادتها الوطنية، بالتأكيد على فكرة التعاون الدولي و ليس بالمصطلح الفوق دولي كما تذهب إليه الفيدرالية.

و لكن و بالرغم من كل الصعوبات التي يعرفها اعتماد مشروع الدستور الأوروبي، فإن الإتحاد الأوروبي قد انتهى من عملية إقرار تلك الوثيقة. و كل هذا شكل خطوة مهمة نحو

¹د.مازن خليل غرابية، مرجع سابق، ص184

تحقيق و تطوير الرأي الأول و القاضي بتحرير قوة المؤسسات الحكومية الأوروبية وهو ما سيؤدي حتما إلى توطيد مركزه على مستوى القارة الأوروبية. على المستوى الدولي أيضا ما سيقود إلى تقوية عملية الاندماج في وضعها الحالي (يعني في شكل الدول السبعة و العشرون -27- المكونة للإتحاد الأوروبي) و التي ستترافق مع عملية تعميق و توطيد الشراكة مع الدول المجاورة دون أية إمكانية للاندماج أو للعضوية كبديل . وهو السيناريو الأصح كحل بالنسبة للإتحاد الأوروبي للتعامل مع إشكالية التوسع لاحقا ، و بالاعتماد على تحقيق هذا الرأي أو هذا السيناريو بإمكان الإتحاد الأوروبي تأخير عملية التوسع إلى وقت لاحق، ما يضمن له زيادة تأثيره على المستوى الدولي أيضا.

المطلب الثاني: الوظيفية:

تجد الوظيفية أصولها الكلاسيكية من خلال أعمال الباحث السياسي البريطاني **دافيد ميتراني DAVID MITRANI** ، حيث أثرى فكرة التحليل الوظيفي، و الذي كان له الأثر البالغ في تطوير الفكر السياسي المتعلق بالاندماج¹ (خاصة عند الحديث عن الوظيفية الجديدة فيما بعد). كما أنه أثرى و حفز كذلك مجمل التصرفات و التحركات العملية الرامية إلى التقارب الحقيقي و الفعلي للدول الأوروبية.

إن الفكرة السائدة في الممارسة السياسية تقرر بأن التوحيد الفعال للدول يحتاج و قبل كل شيء إلى بحث عن الحلول المشتركة للمشاكل²، خاصة على المستوى الاقتصادي قبل الانتقال إلى المستوى السياسي، و هو الحال بالنسبة للحوار بين كل من الإتحاد الأوروبي و الدول المجاورة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، و بالتالي فالتقارب السياسي المعمق للدول المجاورة مع الإتحاد الأوروبي لن يكون فعالا إلا إن أبدى الطرفان الرغبة و النية الحقيقية في

¹ MARTIN GRIFFITS, 50 key thinkers in international relations, routledge, London,1999,p191.

² JEAN-JCQUES ROCHES, Théories des relation internationles, 2^{ème} ed, paris :Monchrestien,1997,p 60

التعاون على المستوى الاقتصادي ، و على رفع الحواجز التي من شأنها أن تقف عرضة أمام التطور التجاري بين الأطراف.

لطالما اكتسبت فكرة التعاون الاقتصادي أهمية كبيرة في برنامج سياسة الجوار الأوروبية، و هو ما نلتزمه في الوثائق الأساسية الممهدة لسياسة الجوار الأوروبية " فإحداث سوق مفتوحة و مندمجة بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار، مبنيا على قواعد متناسقة تقوم على مبدأ الحرية سيكون له نتائج إيجابية على كل المستويات الاقتصادية و غيرها بالنسبة لكلا الطرفين على حد سواء . على حد تعبير وثيقة " أوروبا الموسعة و سياسة الجوار" طبعا.

كما أن نفس الوثيقة تنص على أن الإتحاد الأوروبي سيمنح كافة المساعدات اللازمة لدول الجوار من أجل النهوض باقتصادياتها و من أجل انخراط سريع و بشروط مقبولة في منظمة التجارة العالمية OMC.

و حسب التيار الوظيفي، لا توجد هناك حاجة لخلق مؤسسات دولية (بين دولية) كبيرة، لأنها قد تهدد سيادة الدول المؤسسة لها، عوضا عن ذلك يجب تنظيم ما يمكن التعبير عنه بمصطلح " التعاونية"¹ بين الدول في ميادين محددة للتأكد من احترام المصالح الحقيقية للدول. و بالتالي فديناميكية الاندماج ستؤدي إلى استحداث هياكل وظيفية تملك صلاحيات ممنوحة من طرف الدول الأعضاء في عدد من الميادين المحددة، و بما أن الهياكل الوظيفية ستكون في تزايد دائم، فهذا يدل على أن مجالات التعاون في تزايد هي الأخرى، وأن آخر ما سينتج عن عملية الاندماج سيكون باستحداث و وضع نظام وظيفي ذا مجالات متعددة من دون الحاجة إلى كيان سياسي موحد². فالوظيفيون يعتبرون أن الاندماج الدولي سيؤدي إلى تحول النظام الكلاسيكي للعلاقات بين الدول، إلى مجتمع عملي و وظيفي أين سيعاد توزيع السلطات

¹ M, GRIFFITS, Op, Cit, p192

² د. مازن خليل غرابية، مرجع سابق، ص 186.

أو الصلاحيات (خاصة بالنسبة للدول المنعزلة) لفائدة هيكل فوق دولي يتسم أساسا بالفعالية و الوظيفية.

و لاحظ بعض الخبراء بأن تطور عملية الاندماج الأوروبي لم تتم حسب التصور الوظيفي، إذ أن الهياكل التي بنى عليها هؤلاء آمالهم لم يتمكنوا من تجاوز التحويل السياسي للهياكل و بالتالي تركيز كل القوى على حل المشاكل الوظيفية للدول الأعضاء.

كما يضيف البعض الآخر، إلى أن الوظيفيين لم يعيروا اهتماما كبيرا للجانب السياسي للتعاون، رغم أن الممارسة قد أثبتت بأن كل جوانب التعاون الاقتصادي تعتمد بشكل أو بآخر على دعم سياسي. ففي فترة النمو الاقتصادي و الازدهار لا يمكن التماس الجانب السياسي للقرارات المتخذة، عكس فترات الانهيار و خطورة إضاعة الأسواق و ما شابه ذلك، أين تصبح القرارات السياسية أكثر بروزا و ظاهرة.

ومن ناحية أخرى، ينتظر أصحاب النظرية الوظيفية أن تساهم نشاطات المنظمات الدولية و أن تساعد أساسا على تفادي التهديدات الأمنية أو على الأقل التقليل منها. فمن دون أي تأثير على المؤسسات السياسية، لا يمكن إيجاد حلول جذرية لمسائل الأمن، هذا إضافة إلى أن الفكر الوظيفي في حد ذاته لا يمكن تطبيقه على المستوى السياسي و خاصة في مجال الأمن و السلم و السيادة الداخلية.

و على الرغم من ذلك، فجل أفكار البريطاني "دافيد ميتزاني"، قد أخذت و عدلت فيما بعد لتشكل أساسيات أكثر النظريات تأثيرا في مجال الاندماج الدولي، و يتعلق الأمر الوظيفية الجديدة .

الوظيفية الجديدة:

يرجع ظهور النظرية الوظيفية الجديدة إلى فترة الستينات (60) و أوائل سبعينات (70) القرن الماضي، في فترة ازداد فيها الحماس الأوروبي على ضرورة إتمام عملية الاندماج الأوروبي، أين زاد الاهتمام الأكاديمي و العلمي بضرورة بلورة فكرة الاندماج الأوروبي من خلال الرجوع إلى دراسة المجتمعات الأوروبية و محاولة تطبيق تجربتها على عملية الاندماج الأوروبي، و هذا بفضل مجموعة من الباحثين و الأخصائيين في الظاهرة من وزن كل من ارنست هاس **E.HAAS** و ايتزيوني و ليون ليندبيرغ **L.LINDBERGH** و الذي يرجع لهم الفضل الكبير في تكوين و تطوير النظرية الوظيفية الجديدة.¹

و من خصوصيات الوظيفية الجديدة، أنها حاولت تخطي نقائص الوظيفية التقليدية لصاحبها **ميتزاني**، خاصة عندما تعلق الأمر بغياب الاهتمام بالجانب السياسي في عملية الاندماج، باعتباره الركيزة الأساسية لعدد من القرارات الدولية (على المستوى الدولي).

تعتبر الوظيفية الجديدة الاندماج على أنه عملية تتفق بموجبها القوى السياسية لمختلف الدول على تحويل نشاطاتها السياسية نحو مركز جديد. و بجمع مجموعة معينة من الدول، يكون بإمكان هذا المركز الجديد اتخاذ القرارات باسم هذه الدول. و يترتب عن ذلك تحمل هذا المركز الجديد مسؤولية حل المشاكل السياسية لهذه المجموعة أو لهذا التجمع الوظيفي.²

و تبعا لهذا المركز الجديد طبعا، فجانبا الاندماج في ميدان معين يمكن تطبيقه في ميدان أو مجال آخر، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان هدف هذه الوحدات أو أهدافها مدروسة بقرارات سياسية. و هو ما نتج عنه حسب التيار الوظيفي الجديد طبعا بتطوير تقنية

¹ M, GRIFFITS, Op, Cit, p181.

² J-J ROCHES, Op, Cit, p61.

الامتداد SPIL OVER و التي تسمح بامتداد أو بتوسيع التعاون الوظيفي من ميدان أو مجال إلى آخر، و هكذا دواليك في سبيل تطوير عملية الاندماج. إن ضمان دوام واستمرارية العملية الاندماجية يركز أساسا و يتطلب استحداث مؤسسة مركزية قوية يتم فيها نقل السلطة تدريجيا إلى غاية الوصول إلى المستوى الفوق-دولي.¹

لا تهدف الوظيفة الجديدة إلى التكهن بالمصير النهائي لعملية الاندماج على خلاف باقي النظريات السياسية، و لكنها تركز و بشكل كبير على دراسة عملية الاندماج في حد ذاتها و كل تقنياتها و ميكانيزماتها. إلا أن مؤيدي النظرية و في نفس الوقت متيقنون بظهور كيان سياسي أعلى مرتبة من الدول في حد ذاتها.

و من وجهة نظر الوظيفة الجديدة، فإن المنظمات الدولية كانت و من الأساس عبارة عن ميكانزمات لضمان التعاون و المشاركة بأكثر فعالية ممكنة في بعض المجالات الاقتصادية، لتتحول فيما بعد إلى محركات لعملية الاندماج السياسي، و التي بإمكانها ضمان الأمن و السلم. و أن التوجه الفوق-دولي يتطور هنا في حد ذاته كحل وسط في ظل عدم السيطرة من طرف الأطراف الفيدرالية و حتى البين دولية (ما بين الدول الوحدات).

و مع ذلك، فإن بعضا من مظاهر الوظيفة الجديدة قد أصبحت عرضة للانتقاد ، فتزى الوظيفة الجديدة أن تطور عملية الاندماج تتم بطريقة أفقية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار عمليات السياسة الداخلية للدول الأعضاء المشاركة في عملية الاندماج .

كما أن الوظيفة الجديدة تقوم بدراسة عملية الاندماج بعيدا عن العالم، في حين أن التأثير الخارجي يلعب دورا مهما من شأنه أن يؤثر على عملية الاندماج عموما.

¹ M, GRIFFITS, Op, Cit, p182.

الفوق قومية: transnational:

إذا كان الفكر الوظيفي الجديد قد أسس أصلا على تكريس المبادئ العامة للفكر الوظيفي التقليدي لصاحبه **ميتراي**، فإن فكر الاندماج الذي تكون في نفس المرحلة في إطار الفكر الفوق قومي **transnational** قد انطلق أساسا على أنقاض نقائص التفكير الوظيفي.

إن دراسة و تحليل الأمثلة التاريخية لعملية الاندماج و تكوين الوحدات الدولية، هو ما سمح **لكارل دوتش**¹ **K.DEUTCH** من تعزيز رأيه بأن " الوظيفة كانت بطبيعتها غير فعالة في مدى نجاح أو فشل محاولات خلق مجتمعات مندمجة"². فما وصل إليه الباحثون كنتيجة هو أنه " أكثر ما يمكن قوله عن الاتجاه الوظيفي هو أنه ساعد و يساعد على تفادي خطر الاندماج المبكر دون أية حسابات، و أنه يمنح الفرص للدول؛ نخبا و شعبا وقتا أطول للتمكن تدريجيا من ممارسات و عادات الاندماج، من أجل تقدم أكثر ثباتا و أكثر فائدة.

عرضت العبر وطنية مفهوما خاصا بها بخصوص الاندماج، يختلف تماما عن كل المفاهيم السابقة لنظريات الاندماج المقابلة؛ حيث انطلقت في دراستها من مفهوم آخر للاندماج، لا باعتباره هدفا أو عملية، و إنما عبارة عن حقيقة من حقائق العلاقات الدولية: باعتباره " علاقة بين الوحدات التي تحكم اعتمادهم المتبادل، و تمنحهم بذلك صفات تعجز عن تحقيقها كل وحدة على حدى". هذا الاعتماد أو تلك الحاجة المتبادلة بين الأطراف الأعضاء و الوحدات تدل على أن التغيرات التي قد تحدث في وحدة معينة ستطرأ بالضرورة و تلقائيا على الأخرى، وبذلك فإن الاندماج السياسي يصبح بمثابة نظام للعلاقات المتبادلة بين الوحدات السياسية فيصبح جوهر المجتمعات المندمجة هو الحاجة المتبادلة أو التعاون المتبادل (أي الاعتماد المتبادل). وحسب تعريف **كارل دوتش**؛ فإن المجتمعات المندمجة تشكل: " مجموعة الوحدات

¹ M, GRIFFITS, Op, Cit, p197

² Ibid , p187

السياسية أين يكون للاعتماد المتبادل فيها التأثير الكبير خاصة عندما يتعلق الأمر بالقرارات التي تتخذها وحدة معينة اتجاه الأخرى".

و من ذلك إذا، فهذا التعريف الجديد لمفهوم الاندماج قد سمح بتفعيل هذا الأخير، فحسب التوجه الفوق قومي، يمكن التمييز بين الأبعاد الأساسية للاندماج و المتمثلة في : الفضاء، المدى، الصف، و المقاومة.

فضاء الاندماج يحدد أساسا بعد المواطنين داخل الدول أو الأقاليم الدولية المرتبطة بعملية الاندماج طبعاً. في حين يحدد المدى تنوع النشاطات التي تتطور في إطار عملية الاندماج، و يحدد الصف بأهمية المصالح المنتظرة مع اخذ بعين الاعتبار الخسائر المحتملة لإتمام عملية الاندماج، و أخيراً تحدد المقاومة أو ما يمكن التعبير عنها بدرجة الاستقرار و التي تعكس الحد الأقصى للضغط الذي يمكن لنظام الاندماج تحمله طبعاً.

كل هذه الأبعاد ستسمح بطريقة أو بأخرى بالتعرف على الأنواع الرئيسية للمجتمعات السياسية المندمجة، حيث يقسمها التيار الفوق قومي و يصنفها إلى مجتمعات محلية و عالمية محددة بعدد أعضائها، إضافة إلى تلك المختصة من تعاون أو شراكة بين الأعضاء، و القابلة للانتشار أين الشراكة بين الأعضاء غير محددة تماماً.

يعبر التيار الفوق قومي اهتماماً كبيراً و خاصاً لفكرة التعايش السلمي بين الدول، و يظهر ذلك جلياً عندما قدّم كارل دوتش فكرة مجتمعات السلم أو مجتمع السلم SECURITY COMMUNITY¹، و التي تعرض " مجموعة من الدول، حققت درجة و مستوى متقدماً من الاندماج، و أدركت من خلاله الحاجة و الضرورة إلى وحد معينة. إذ كانت الدول المشاركة تهدف خاصة إلى السلم و الاستقرار، ففي هذه الحالة فإن مجتمع الأمن المتعدد يصبح كافياً،

¹ Ibid,p187.

أما في حالة تجاوز هذا الهدف و الطموح إلى تحسين وتطوير الإمكانيات المشتركة، وكذا لعب دور أهم في العلاقات الدولية و خصوصا بالنسبة للحضور الدولي.

حللت النظرية الوظيفية الجديدة و قامت بدراسة سلوك الوحدات الدولية من مختلف تجارب الاتحادات أو التعاونات الدولية التي ظهرت في تلك الفترة لتحديد مجموعة الشروط و العوامل النموذجية و التي تحفز عملية الاندماج و التي تسهل الانتقال من مرحلة اندماج لمرحلة أخرى أكثر تطورا. حيث حصل الوظيفيون الجدد على فرصة لتقييم القدرة الإدماجية أو بتعبير آخر تقييم إمكانيات الاندماج ما سيقود حتما إلى التنبؤ بإيقاع و ديناميكيات مسار العملية الإدماجية.

في حين أورد التصور الفوق قومي انتقادات عديدة باتجاه النظريات السابقة لها، فالاندماج من وجهة نظر "الفوق قومية" يمكن التعبير عنه على أنه وضع تعلق أساسا بمستوى الاعتماد المتبادل الذي يربط بين عناصر مختلفة في نظام أكبر ذا ميزات خاصة. أين تكون العناصر المكونة للعملية الإدماجية حسب دوتش مترابطة و متداخلة، فأى تغيير يطرأ في أحد تلك العناصر يؤثر بطريقة واضحة على العناصر الأخرى. فطبيعة الاعتماد المتبادل يمكن قياسه بعدد من المؤشرات و التي إذا كانت مرتفعة ، ايجابية وهامة بالنسبة للوحدات الأعضاء، يمكن الحديث من خلالها عن اندماج فعلي.

على خلاف النظرية الوظيفية الجديدة و التي أعارت أهمية كبيرة للعلاقات بين نخب الدول في طريق الاندماج، يؤكد دوتش على أهمية العلاقات بين المجتمعات في مجملها، فهو يعتقد بأن التفاعلات التي توجد بين المجتمعات ذات المواقف المتقاربة عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تواجهها ما أسماه دوتش "مجتمع الأمن"، من شأنها أن تساعد على تفادي خطر النزاعات المسلحة و الحروب و ما شابه ذلك.¹ فالاندماج لا يهدف ضرورة إلى توحيد الدول

¹ Ibid,p187.

المنخرطة كما ذهبت إليه الوظيفية الجديدة، فالاندماج حسب دوتش قد يقود أساسا إلى نوعين

أساسيين من التشكيلات المحتملة:

- تجمع مشكل من أعضاء مستقلين بالأساس يجتمعون تحت برلمان موحد

- كيان جماعي أين تظل الوحدات المشكلة له مستقلة عن بعضها البعض

و في هذا الصدد، يذهب دوتش بأن أوروبا ستسلك في عملية الاندماج الخاصة بها المسلك

الثاني، حيث يذهب إلى أن هذا النوع من الكيان يحتاج إلى توفر ثلاثة شروط أساسية من أجل

استحدثه و تطوره:

- تلاؤم و توافق المبادئ الأساسية المتعلقة باتخاذ القرارات السياسية

- قدرة الدول و الأحزاب السياسية المشاركة في عملية الاندماج على التحرك بسرعة و بطريقة

فعالة تضمن تحقيق المصالح المشتركة.

- جانب الاتصالات و الذي يركز عليه دوتش خاصة بين الأحزاب السياسية و المجتمعات

المدنية و الأفراد في عملية الاندماج طبعاً و ضرورته في تكوين ما سماه ب "مجتمع الأمن"

في مسار عملية الاندماج.

و في الأخير، وجب حوصلة أن النظرية الفوق قومية تعرف الاندماج باعتباره خلق نوع من

الإحساس بالاندماج أو الوحدة و كذا مؤسسات قوية كفاية لتتمكن من الحفاظ على السلم في

فضاء مندمج، و هذا الإحساس بالاندماج يرتبط بالدرجة الأولى بمستوى الاتصال بين هذه

المجتمعات.

غير أن افتراض دوتش الرامي بأن تطور العلاقات الوظيفية من خلال التفاعلات الاقتصادية

والاجتماعية الغير رسمية بين الشعوب ستدفع بالنخب السياسية على جعل هذه العلاقات رسمية

و أن تضيف عليها الطابع المؤسسي قد تم نقضها بالتجربة الأوروبية، أين تبين و على العكس

بأن المؤسسات أو الطابع المؤسساتي يأتي بالمقام الأول و عليه تبنى كافة المعاملات الغير رسمي و بالتالي المساعدة على خلق روح الانتماء داخله العملية الاندماجية.

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية و السياسات الجوارية السابقة.

سيتم الحديث في هذا المبحث عن مختلف السياسات المنتهجة من طرف الإتحاد الأوروبي اتجاه الجوار السابق ذكره و هي السياسات التي سبقت خلق و إنشاء سياسة الجوار الأوروبية أين تعتبر هذه السياسات بمثابة النواة و البذرة الأولى التي ساعدت في بلورة سياسة الجوار الأوروبية و يتعلق الأمر هنا بكل من : الشراكة الأورومتوسطية، البعد الشمالي مع ضرورة الحديث مرة ثانية عن عمليات التوسع و كل هذا من أجل الوصول و تبيان العلاقة بين هذه السياسات باعتبار سياسة الجوار الأوروبية قد بنيت و بلورت على خبرات السياسات الجوارية السابقة الذكر .

المطلب الأول: أوروبا الموسعة و سياسة الجوار الأوروبية:

قبل الخوض في تحليل نقاط اختلاف سياسة الجوار الأوروبية عن عمليات التوسع، و جب التطرق أولا إلى مدى التأثير العميق لعملية التوسع على سياسة الجوار الأوروبية. بسبب النتائج التالية: التغير الجغرافي و النتائج المكتسبة من عملية التوسع. فلا يمكن إنكار آثار عملية توسع سنة 2004 على تأطير سياسة الجوار الأوروبية، و هذا اعتبارا إلى أن التوسع، و الحدود الخارجية هي عوامل لا بد أن ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض¹. فمنذ آخر عملية توسع، وموازنة مع التطورات الداخلية للإتحاد الأوروبي، طرحت تغيرات مهمة للإتحاد في تفاعله مع العالم و بالأخص دول الجوار². و كانت استجابة الإتحاد الأوروبي لهذه التغيرات بإطلاق سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها إطارا جديدا للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة اتجاه دول

¹ Dov Lynch, "The European Neighbourhood Policy", *Eurojournal.org*, June 2004.p. 1.

² Hill, "The Geopolitical Implications of Enlargement", p. 97.

الجوار و التي تقدم إطار علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي، و تقليل فرص العضوية ولو لفترة وجيزة، في مقابل الالتزامات المطروحة والمتعلقة بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية، فضلا عن الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي، من ثم، يمكن تقييم سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها إطارا لتفعيل سياسة الخارجية تضمن تحرك الاتحاد الأوروبي بعيدا عن معضلة العضوية وعدم العضوية.

و كما هو معروف فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تدور حاليا حول مسألة العضوية و عدم العضوية، فإذا منح الاتحاد الأوروبي خيار العضوية سيضمن ذلك له حتما النفوذ الكبير على الدول المترشحة لذلك، و إن لم يكن كذلك، فإن تأثير الاتحاد الأوروبي لن يكون كبيرا بدرجة عملية التوسع، و لكن يبدو ن هذا الوضع سيتغير مع إطلاق سياسة الجوار الأوروبية والتي يعطي من خلالها للاتحاد الأوروبي فرصة تفعيل دور السياسة الخارجية من دون تقديم احتمالية أية عروض عضوية.¹

لقد تم توضيح الفرق بين كل من مسألة التوسع و سياسة الجوار الأوروبية، و تبعا لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى إقامة سياسات جديدة مع دول الجوار مبنية على أسس و قيم مشتركة، كالحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، و سلطة القانون، و مع ذلك، و جب النظر إلى تلك المشاركة في القيم بانفصال عن مسألة الانضمام و العضوية.²

و بتحديد الفرق الواضح بين عمليتي التوسع و سياسة الجوار الأوروبية، أعلن الاتحاد الأوروبي الأهداف العامة لهذه السياسة الأخيرة و التي تتمحور أساسا حول التعامل مع الشركاء للحد من الفقر، خلق منطقة رخاء، ترسيخ القيم المشتركة القائمة على التجارة الحرة، تكثيف العلاقات

¹ Ibid, p. 2.

² European Council Conclusions of 16 June 2003.

السياسية و الثقافية، تعزيز التعاون عبر الحدود و تقاسم المسؤوليات في حل و تسوية و إدارة النزاعات.¹ مع غياب إمكانية العضوية داخل الاتحاد الأوروبي، أي بصفة أخرى تقديم "ما هو أكثر من الشراكة و أقل من العضوية دون استبعاد هذا الأخير بشكل قاطع" و ذلك من خلال تقديم ما يمكن تسميته بـ "تقاسم كل شيء عدا المؤسسات".²

و في هذا الصدد، يعلل مايكل ايمرسون M.EMERSON بأن سياسة الجوار الأوروبية، "لم تكشف صراحة و بوضوح ما المقصود من ذلك"³ ثم يكمل ذلك بتبيان ثلاثة نماذج أساسية بشأن الشكل المستقبلي لسياسة الجوار الأوروبية ؛ حيث يتمحور الأول حول كونها عملية لمحو الآثار الغير مرغوب فيها جراء التوسع نحو بلدان أخرى و توسيع الحدود الأوروبية، في حين يذهب النموذج الثاني إلى تعزيز الصورة الأوروبية كنموذج في دول الجوار، خاصة فيما يخص الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، على الرغم من عدم وجود احتمال عضوية طبعاً، أما النموذج الثالث فيذهب إلى تفسير الضعف السياسي في مواجهة أو التعامل مع المستبعدين من الدول للحصول على العضوية داخل الاتحاد الأوروبي.

في حين يذهب البعض الآخر إلى أن، أهم ميزة لسياسة الجوار الأوروبية هو طريقة التعامل مع من ليست لهم أية فرص عضوية داخل الاتحاد الأوروبي، و هو الأمر الإيجابي في مسار بناء و تطوير إطار سياسة خارجية جديدة للإتحاد الأوروبي.⁴

¹ European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p. 9.

² Prodi, "A Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability".

³ Michael Emerson, "Two Cheers for the European Neighbourhood Policy", Centre for European Policy Studies, May 2004,

⁴ Dov Lynch, "The European Neighbourhood Policy", p. 2.

أما البعض الآخر، فيذهب إلى تبيان التحديات التي تواجه السياسة؛ في صورة الشروط على سبيل المثال حيث أن هناك قناعة بضرورة توفر الشروط اللازمة لإنجاح السياسة و إلا فإنها ستواجه نفس القصور الذي واجهته السياسات الجوارية السابقة.¹

و باعتبار الاتحاد الأوروبي أصبح يمتنع عن تقديم فرص احتمالية العضوية لدول الجوار، و باعتبار توسعي سنتي 2004 و 2007 و اللذان خلقا بيئة جيوسياسية جديدة و مغايرة لسابقتها، كان لابد للاتحاد الأوروبي أن يعيد صياغة علاقاته الخارجية، من خلال إنشاء أشكال مبتكرة من التعاون داخل الجوار الجغرافي، من أجل بناء آليات تعاون جديدة و فعالة بعيدا كل البعد عن فكرة العضوية.² و ذلك من خلال توفر الأطر الإستراتيجية و أدوات التعامل حول القضايا الواسعة النطاق و ذات الأهمية المتبادلة أي التي يمكن معالجتها معا.³

وبالرغم من أن عملية أو منطق التوسع قد أثر و بشكل ملحوظ على أساس سياسة الجوار الأوروبية، يجب النظر إلى كلتا السياستين على حدى، باعتبارها منفصلة عن بعضها البعض و ذلك راجع إلى الاختلاف الكبير بين الأهداف النهائية لكل سياسة، و بالتالي، يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة سياسية أكثر نضجا لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية .

¹ Andreas Marchetti, "The European Neighbourhood Policy: Foreign Policy at EU's Periphery", *ZEI Discussion Paper C 158*, 2006, p. 16.

² Rosa Rossi, "The European Neighbourhood Policy in Perspective" *European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues*, Jean Monnet Centre "Euro-Med", University of Catania, 2004, p. 8.

³ Landaburu, "From Neighbourhood to Integration Policy: Are there Concrete Alternatives to Enlargement?", p. 2.

المطلب الثاني: الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية:

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية والتي تعرف أيضا بمسار برشلونة الإطار العام لعلاقات الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط.¹

تم مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 ، أين اعتمدت أطراف المؤتمر فيه إلى وضع اتفاق و إلى برنامج عمل من خلال إطلاق شراكة في ثلاثة مجالات أساسية: شراكة سياسية و أمنية تهدف إلى إنشاء منطقة أمن و استقرار، شراكة اقتصادية و مالية تهدف إلى خلق منطقة ازدهار مشتركة من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، و شراكة اجتماعية و ثقافية مخصصة لتنمية الموارد البشرية لكل الأطراف و خلق التفاهم الثقافي و التبادل المعرفي بين المجتمعات المدنية.²

و على عكس سياسة الجوار الأوروبية، و التي تأثرت كثيرا بما أطلق عليه بمصطلح "رهاب التوسع"³، فإن مسار برشلونة لم يكن مؤطرا لتأجيل أو لتوسيع عضوية المترشحين، و لا حتى لامتصاص خيبة أمل الدول المترشحة، منذ الاتفاق على عدم احتمالية إدماج الدول المرشحة والتي تعتبر دولا غير أوروبية، و لكن بالنظر إليها باعتبارها منطقة إستراتيجية يهدف منها إلى خلق منطقة سلام ، استقرار وازدهار من خلال مساهمتها في حل النزاعات و إلى حد معتبر محاولات الإصلاحات في الدول الشريكة الواقعة في الجنوب.⁴

¹ هذه الدول هي : الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سوريا ، الأردن، لبنان، الدولة الفلسطينية المحتلة و اسرائيل.

² Eric Philippart, "The Euro-Mediterranean Partnership: A Critical Evaluation of an Ambitious Scheme", *European Foreign Affairs Review* 8: 201-220, 2003, p. 201.

³ Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 762.

⁴ Ibid.

ومن هذا فإن سمتان اثنتان جعلتا من الشراكة الأوروبية متوسطة سياسة متميزة ومبتكرة، من خلال نطاقها المتوسع والذي يشمل الجوانب السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية إضافة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية بين الأطراف المشاركة، إضافة إلى جمعها لبعدين أساسيين : ثنائية عندما يتعلق الأمر بالجوانب الاقتصادية ، و متعددة الأطراف عندما يتعلق الأمر بالجوانب الأمنية و السياسية.¹

و بعد أكثر من عقدين من الزمان منذ انطلاقتها، كان من المعتقد أن تسجل الشراكة الأوروبية متوسطة أن تسجل درجات نجاح ملحوظة، و لكنها لم تكن بتلك الدرجة تماما؛ فأول ما لوحظ عن العملية هو انخفاض الأداء الاقتصادي ككل في المنطقة مقارنة مع شرق و وسط أوروبا و غالبية الدول الآسيوية. كما أن التقدم نحو إصلاحات سياسية غابت و بشكل كبير في المنطقة.² وعلاوة عن كل ذلك، فإن مسار برشلونة لم يحرز أي تقدم في مجال تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان في المنطقة.³ بالرغم من أن مسار برشلونة ينظر إلى العملية من أجل تحقيق نجاح كبير من حيث إقامة شراكة عمل بين المنطقتين من خلال بنيتها السياسية و المؤسساتية الشاملة.⁴

كل هذا إن دل على شيء فهو يدل على فشل الشراكة الأوروبية متوسطة في تحويل الإتحاد الأوروبي من قوة مدنية إلى فاعل استراتيجي عندما يتعلق الأمر بإعادة هيكلة منطقة البحر الأبيض المتوسط.

¹ Kahraman, "The European Neighbourhood Policy: The European Union's New Engagement towards Wider Europe", p. 5.

² Michael Emerson and Gergana Noutcheva, "From Barcelona Process to Neighbourhood Policy: Assessments and Open Issues", *CEPS Working Document No. 220*, March 2005, p. 8.

³ Ortega, op. cit., p. 92.

⁴ Emerson and Noutcheva, op. cit.

ما يمكن ملاحظته هو أنه لكل من الشراكة الأوروبية المتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية نفس الأهداف المشتركة و أهمها التعاون مع الشركاء للحد من الفقر، إنشاء منطقة رخاء ذات قيم مشتركة، زيادة مستويات التكامل الاقتصادي القائم على مبدأ حرية التجارة، تكوين علاقات سياسية و ثقافية أقوى، تعاون أكبر عبر حدودي و تقاسم المسؤوليات في عمليات حل النزاعات التي تمس المنطقتين أساسا طبعاً.

و بالنسبة للعلاقة بين مسار برشلونة و سياسة الجوار الأوروبية ، يؤكد الإتحاد الأوروبي بأن سياسة الجوار تكمل مسار عملية برشلونة، و ينبغي ألا تحل محل الإطار الحالي للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي و شركائه الجنوب متوسطيين، وجاءت لتكمل باقي اتفاقيات الشراكة والاستراتيجيات المشتركة،¹ فمسار برشلونة لا يزال إطاراً ملائماً لدول جنوب المتوسط، و أن سياسة الجوار الأوروبية جاءت لتكمل و لتصحح سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة، و ليس بنية تغييرها كلية.²

فسياسة الجوار الأوروبية جاءت أساساً نتيجة خيبة الأمل الأوروبية الناشئة عن الإنجازات المحدودة لمسار برشلونة و كل مبادرات تعاونها ، و هو ما يجعل أمل الإتحاد الأوروبي كبيراً بأن سياسة الجوار الأوروبية ستعمل على إعادة بعث وإحياء الشراكة الأوروبية المتوسطية بدناميكية جديدة.³ و بالرغم من إنجازاتها في بعض القضايا المشتركة، تبقى الشراكة الأوروبية المتوسطية سياسة إقليمية ضعيفة بسبب المستوى المنخفض لمسارات الاتفاقيات الثنائية.

¹ Margot Wallström, "The European Neighbourhood Policy and the Euro Mediterranean Partnership", *Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly*, Speech 05/171, Cairo, 14 March 2005, p.2.

² Ortega, "A New EU Policy on the Mediterranean?", p. 102.

³ Johansson-Nogues, "A 'Ring of Friends'? The Implications of the European Neighbourhood Policy for the Mediterranean", p. 246.

و في هذا الصدد، فإن سياسة الجوار الأوروبية تسعى لتكملة الشراكة الأورومتوسطية من خلال زيادة و تعزيز العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي و شركاء جنوب المتوسط.

المطاب الثالث: البعد الشمالي و سياسة الجوار الأوروبية :

يعرف البعد الشمالي على أنه الإستراتيجية التي تعنى بعملية التقارب بين اتحاد الأوروبي و دول بحر البلطيق.¹

بعد عملية توسع الإتحاد الأوروبي سنة 1995، و التي شملت كلا من السويد، النمسا و فنلندا، حاولت هذه الدول الأخيرة تنشيط البعد الشمالي و إدراجه ضمن مخططات علاقات الإتحاد الأوروبي الخارجية، وهو ما قام به رئيس الوزراء الفنلندي آنذاك **بافو ليبون PAAVO LIPPONEN** ، مركزا على تحليل المخاطر و كذا الفرص التي توفرها المنطقة. مركزا على الأخطار البيئية، السلامة النووية، و أخطار الجرائم المنظمة و غيرها.² وهو الشيء الذي يجعل الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى سياسة لتلك المنطقة بعد أن اكتسب الإتحاد الأوروبي بعدا شماليا بعد انضمام السويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوروبي.³ و يؤكد **ليبونين** عدم وجود أية ميكانزمات مؤسسية أو مالية موجهة للبعد الشمالي، و أن الهدف الأساسي مرتبط بتعزيز وتنسيق الترابط بين المؤسسات والمصادر الحالية للتمويل، كمختلف برامج الإتحاد الأوروبي في المنطقة (INTERREG, PHRE, TACIS).⁴ إضافة إلى التركيز على الاعتبارات الأمنية في المنطقة و التي هي ذات أهمية قصوى؛ فالسياسة الموجهة للبعد الشمالي تهدف أساسا إلى المساهمة في

¹ James W. Scott, 'The EU and the 'Wider Europe': Towards an Alternative Geopolitics of Regional Cooperation?', *Geopolitics*, Vol.10 2005, p.442.

² James W Scott, "'Wider Europe', EU Enlargement and Borders of Inclusion and Exclusion', *VRCME Lavier Conference: 'New Frontiers for Europe'*, May 30 June 1, Lisbon 2004, p.9.

³ Marius Vahl, 'Just Good Friends: The EU-The Russian Federation Strategic Partnership and the Northern Dimension', *CEPS Working Documents*, No. 166, March 2001, p.21.

⁴ Ojanen, Hanna, *The Northern Dimension: Fuel for the EU*, The Finnish Institute of International Affairs, Helsinki 2001, p.48

تحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة الشمال من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية كما أنها تعطي دفعا في مجال التعاون الإقليمي.

و يعتبر البعد الشمالي سياسة يتم من خلالها تحقيق الأهداف المتعلقة بعمليات الإصلاح المنفق عليها في خطتي عمل أساسيتين ممتدتين ما بين 2000-2003 و 2004-2006،¹ أين تم تحديد القطاعات الضرورية في مجال التعاون كحماية البيئة، السلامة النووية، تطوير مجالات الأعمال و الاستثمار التعاون في قطاع الطاقة، مكافحة الجريمة المنظمة، الصحة العامة وغيرها.²

كما يهدف البعد الشمالي إلى تشجيع التعاون المكثف و زيادة التفاعل بين جميع أطراف المنطقة في إطار علاقات مبنية لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة،³ و ذلك باعتبار البعد الشمالي وسيلة لمحور الخطوط الفاصلة. و بذلك خلق التقارب لتوفير الحلول لمختلف التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي مع جواره الموسع.

و إلى حد ما فقد استلهمت سياسة الجوار الأوروبية من مشروع البعد الشمالي مع تركيزه على القضاء على الخطوط الفاصلة في المنطقة من خلال التعاون العبر حدودي و كذا مواجهة مختلف التحديات و التهديدات الأمنية في المنطقة، و كذا مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك عبر الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، و يبدو أيضا أن البعد الشمالي قد أثر في وضع نهج سياسة الجوار الأوروبية⁴؛ فمن حيث آليات التمويل ، اتخذت سياسة الجوار الأوروبية الاستفادة من البعد الشمالي؛ حيث وفر الإتحاد الأوروبي ضمن سياسة الجوار

¹ Hishi Haukkala, 'The Northern Dimension: A Presence and Four liabilities', *European Union Foreign and Security: Towards a Neighborhood Strategy*, (London: Routledge, 2004), p.101.

² H. Ojanen , *The Northern Dimension: Fuel for the EU* , the Finnish Institute of International Affairs, Helsinki 2001,p.210.

³ Christopher Browning, and Pertti Joenniemi , 'The European Union's Two Dimensions: The Eastern and the Northern', *Security Dialogue*, Vol.34, No.4 2003, p.467.

⁴ Nicola Catellani, 'The EU neighborhood policy towards The Russian Federation: from the Northern Dimension to the 'New Neighbors'', p.14.

الأوروبية آليات تمويل مماثلة لمشاريع التعاون العبر حدودي تلك الموجودة في إطار البعد الشمالي، و هذا من أجل تجنب خلق خطوط تقسيم جديد للإتحاد الأوروبي. كما أن البعد الشمالي يمكن اعتباره كمبادرة قصيرة و متوسطة الأجل تتراوح مدتها ما بين الثلاث(3) و الست(6) سنوات تملئها خطط العمل، و هو نفس الشيء المعمول به في سياسة الجوار الأوروبية أين حدد الإطار الزمني ما بين الثلاث(3) و الست(6) سنوات¹.

و بعد التطرق إلى سياسات الإتحاد الأوروبية الجوارية السابقة، فإنه من الملاحظ جليا بأن سياسة الجوار الأوروبية لا تشبه تماما كل السياسات السابقة الذكر و لكنها تعمل على أخذ العديد من العناصر من كل سياسة و محاولة إدراجها ضمن سياسة الجوار الأوروبية و تكملتها²، وما يعني بأن سياسة الجوار الأوروبية تعتمد على الخبرات السابقة في مبادرات السياسات الخارجية للإتحاد؛ فبالنسبة لتجربة التوسع مثلا فسياسة الجوار لا تهدف إلى القوة و الإكراه لفرض إيقاعها على المنطقة، و لكن من خلال إقناع و جذب اهتمام الجيران. إلا أن الفرق بين السياستين يكمن في أن سياسة الجوار تركز على نهج الشراكة في ضمان استقرار و إصلاح الجوار من خلال تصدير الحكم الراشد إلى الخارج، عل عكس التوسع الذي يهدف إلى استيعاب الدول داخل الإتحاد الأوروبي من خلال نهج العضوية طبعا.³

و بالنسبة لتجربة سياسة الجوار الأوروبية مع باقي السياسات الجوارية السابقة الذكر، و جب الحديث عن أن سياسة الجوار تحافظ على المبدأ الأساسي لتلك السياسات و الرامي إلى استبعاد فكرة العضوية داخل الإتحاد الأوروبي مستقبلا. في حين يمكن تعريف سياسة الجوار الأوروبية على أنها محاولة ضم السياسات الجوارية السابقة تحت إطار سياسة عامة واحد. كما لم يتم

¹ Nicola Catellani, 'Short and long-term Dynamics in the EU's Northern Dimension', Copenhagen Peace Research Institute, December 2001, p.5.

² Fabrizio Tassinari, "Security and Integration in the EU Neighbourhood: the Case for Regionalism", CEPS Working Document No. 226, July 2005, p. 8.

³ Ibid, p. 7.

تصميمها كسياسة مغايرة جذريا ولا تسعى إلى تغيير مكسبات السياسات السابقة، و كذا كل اتفاقيات الشراكة و التعاون المبرمة سابقا.

و على الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية مبنية أساسا على مبادرات السياسات الجوارية السابقة، إلا أنها تمثل أيضا اهتمامات جديدة و أكثر تركيزا من أجل تسريع التقدم و توفير الحوافز و المسارات الجديدة من أجل عملية الإصلاحات الاقتصادية و السياسية¹. و لغاية الآن لم تكن هنالك أية إشارات خاصة إلى البلدان المجاورة في المعاهدات و الوثائق الرسمية، وهو الشيء الذي يدل على أن فكرة الجوار تعتبر ميزة خاصة بالنسبة للإتحاد.

لقد كانت سياسة الجوار الأوروبية ترمي و تهدف أساسا إلى تعزيز أكبر قدر من التماسك والاتساق، فالملاحظ أن كل السياسات الجوارية السابقة قد طورت و وضعت كل واحدة مستقلة على حدى ، كل واحدة بمؤسساتها الخاصة و بآليات تمويل خاصة بها أيضا، و كل بمبرراتها الخاصة بها، و زيادة على ذلك فالتعقيد الداخلي لصناعة سياسة الإتحاد الأوروبي زادت من ذلك الارتباك ، ولذلك تسعى سياسة الجوار الأوروبية للتغلب على ذلك الضعف و الارتباك باللجوء إلى آليات سياسة الجوار الأوروبية، و التي تغطي كل الجيران تحت نفس الإطار لتحل محل أدوات المساعدات المالية القائمة بالفعل².

ثم وجب الحديث عن سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها أفضل من سياسات الجوار السابقة من حيث الموارد و هذا من خلال إنشاء آلية سياسة الجوار الأوروبية ENPI كألية مالية شاملة و جديدة لسياسة الجوار الأوروبية. ففي جوان 2003 طالب المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية لتقديم اقتراح ثان بعد وثيقة أوروبا الموسعة، يعنى بتصميم محتوى آلية الجوار

¹ Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: the European Neighbourhood Policy", p. 190.

² Dannreuther, op. cit.p.192.

الجديدة. و التي تتحكم في المساعدة المالية و التقنية لدول الجوار من أجل الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2013. و للرد على طلب المجلس، أنشأت اللجنة الأوروبية أفكار لآليات الجوار الجديدة و اقتراح وثيقة عنونت بـ "تمهيد الطريق لآلية الجوار الجديدة"¹، والتي اقترح المجلس فيها نهجا مكونا من مرحلتين لإعادة هيكلة المساعدات الخارجية للإتحاد الأوروبي إلى البلدان التي تغطيها سياسة الجوار الأوروبية: في المرحلة الأولى والممتدة إلى غاية 2006، و ينصب التركيز فيها على تنسيق مختلف الآليات المالية القائمة (INTERREG, PHARE, TACIS,) و هذا بغية دعم الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية، في حين أن ثاني مرحلة و الممتدة ما بين 2007 و 2013 باعتبارها آلية جديدة و التي تعمل على استبدال البرامج الموجودة و التي تغطي البلدان المعنية.

إن تعزيز التنمية المستدامة على طول الحدود المشتركة من خلال العمل المشترك لمواجهة التحديات المشتركة في مجالات كالبيئة، الصحة العامة، مكافحة الجريمة المنظمة، و ضمان حدود مشتركة آمنة و فعالة، تعتبر الأهداف الرئيسية التي تركز سياسة الجوار الأوروبية عليها. كما أن لآليات سياسة الجوار ميزة هامة تتمثل في تمويل البرامج المشتركة، و في الحقيقة، إن كل عمليات الإصلاحات المالية في إطار سياسة الجوار انعكست في مخططات لجنة التوسع في إطار وثيقة أوروبا الموسعة لإعادة هيكلة المساعدات الخارجية للإتحاد الأوروبي منذ سنة 2007. ففيما يخص الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2003 كانت المساعدات تدور عند عتبة الـ 8.4 مليار أورو للبلدان الواقعة في إطار سياسة الجوار الأوروبية حاليا، و قد طلبت المفوضية مضاعفة القيمة في إطار آليات سياسة الجوار الأوروبية لتصل إلى مبلغ 14.96

¹ European Commission Communication, "Paving the way for a New Neighbourhood Instrument", COM(2003)393, July 1, 2003.

مليار أورو للفترة الممتدة ما بين 2007 و 2013.¹ وعلى الرغم من أن آليات سياسة الجوار الأوروبية قد تلقت تمويلا أقل ما كان متوقعا ومطلوبا، إلى أنها تسعى لتغطية فشل الآليات المالية السابقة من خلال تقديم المساعدة بأكثر فعالية و أكثر تنسيقا للعلاقات الخارجية عبر طول حدود الإتحاد الأوروبي.²

و باختصار، فإن ملامح سياسة الجوار الأوروبية قد لا تمثل تحولا جذريا عن السياسات الجوارية السابقة و مع ذلك فإنها تشير إلى زيادة و عي الإتحاد الأوروبي بضرورة وجود التزام استراتيجي و العمل على خلق المزيد من الترابط في سياساتها من أجل التأثير على التطورات المستقبلية في جوارها.

¹ European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) Proposal, COM(2004)628 final.

² Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: the European Neighbourhood Policy", p. 193.

الفصل الثاني: الهيكلة التقنية و العملية

لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول الشق العملي لسياسية الجوار الأوروبية.

المبحث الثاني: : تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية: خطط العمل

المبحث الثالث: قيود و معوقات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية

الفصل الثاني: الهيكلة التقنية و العملية لسياسة الجوار الأوروبية:

يسعى ثاني فصول الدراسة إلى تناول الأطر العملية والتقنية لسياسة الجوار الأوروبية، أين يستعرض المبحث الأول الجانب العملي لسياسة الجوار الأوروبية متناولاً الحديث عن أهداف، حوافز، شروط، و نتائج سياسة الجوار الأوروبية المتوقعة ، في حين يذهب المبحث الثاني إلى الحديث عن الشق لتقني المتمثل في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية وعمليات تنفيذها، رصدها ومراقبتها ،و ينتهي الفصل بتحليل العوائق المتأصلة في سياسة الجوار بحد ذاتها وهي تلك العواقب الملازمة للسياسية منذ تكوينها .

المبحث الأول: الشق العملي لسياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: أهداف سياسة الجوار الأوروبية

إقترح الإتحاد الأوروبي الموسع هدفين أساسيين لسياسة الجوار الأوروبية بالنسبة للعقد القادم و اللذان يتمحوران أساساً حول:

_ العمل مع الشركاء للتقليل من الفقر وخلق فضاء مشترك من الازدهار والقيم المرتكزة على اقتصاد عميق وموحد وعلاقات سياسية واقتصادية مركزة، تعزيز العلاقات التعاونية عبر الحدود والمسؤوليات المشتركة للوقاية من الصراعات بين أوروبا و الدول المجاورة.

_ ترسيخ المنح (المساعدات) الأوروبية المتعلقة بالفوائد المادية والعلاقات الإمتيازية بين الهياكل المختلفة الناتجة عن التطور الحاصل بفضل الدول الشريكة في مجال الإصلاح الاقتصادي و

السياسي.¹

¹ European Commission Communication, “Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours”, p. 9.

يشير الهدفان السابق الذكر إلى أن أوروبا تؤثر حماية نهج الشراكة حيال جيرانها على نهج الدمج (التوحيد) على الأقل بالنسبة للوقت الحالي وهذا بالمقابل يعكس نية أوروبا في استقرار الدول المجاورة أكثر منه استيعابهم (دمجهم).¹

يتم الحصول على الاستقرار من خلال التحقيق الشامل لأهداف سياسة الجوار الأوروبية والتي تم الإعلان عنها لمنع تصدعات جديدة بين دول الاتحاد الواسعة و جيرانها عن طريق تقاسم فوائد التوسع الأوروبي لسنة 2004 مع الدول المجاورة لتعزيز الاستقرار، الأمن و الرفاهية.²

إن تحقيق الترابط المستمر بين دول الاتحاد و الدول المجاورة في فترة ما بعد التوسع أدى بأوروبا إلى محورة سياسة الجوار الأوروبية حول "مساعدة أنفسنا من خلال مساعدة جيراننا"³

و في هذا الصدد، تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى جلب الدول المجاورة الشرقية و الجنوبية و جعلها تحت إطار واحد و المتكون من شراكة معززة مرتكزة على أهداف اقتصادية و سياسية إلى جانب حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب. مع خلق سلسلة من الأصدقاء ابتداء من المغرب إلى روسيا ودول البحر الأبيض المتوسط و التي تتمتع معها أوروبا بعلاقات تعاونية جيدة.⁴

و لهذا فالتركيز يتمحور حول تعزيز الأمن سواء داخل أو بين الدول المجاورة كما أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تزايد الرفاهية و الأمن بين الحدود الأوروبية .

و في الوقت الذي تم الإعلان فيه عن الأهداف السابقة و الرامية لتحقيق المصالح المشتركة لدول الاتحاد و الدول المجاورة ، وجد هناك جدل حالي مفاده بأن سياسة الجوار الأوروبية تعمل

¹ Tassinari, "Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism", p.7.

² European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p. 3.

³ Benita Ferrero-Waldner, "The European Neighbourhood Policy: helping ourselves through helping our neighbours", *Conference of Foreign Affairs Committee Speech/05/658*, London, 31 October 2005.

⁴ European Commission Communication, "Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p.4.

فقط من اجل المصالح الخاصة للاتحاد، و قد أكد الكثير من الباحثين عل حقيقة ذلك و خصوصا بالنسبة للمصالح الأمنية لدول أوروبا ؛ فسياسة الجوار الأوروبية تهدف إلى تحقيق الأهداف الأمنية " والسماح لها بالتحكم فيما يحدث في الدول المجاورة و في هذا السياق فان المصالح المشتركة هي فقط تعبير "عن المصلحة الأوروبية الأحادية الطرف "

ففي نفس السياق يوضح مايكل لانج أن الهدف الأساسي لأوروبا هو تصدير الأمن للدول المجاورة ولهذا فان التطور الأمني الخاص بها لا يهدده عدم الاستقرار الأمني في المناطق النائية . حيث يبين أنه لذلك صلة بسياسة الجوار الأوروبية وهو الحفاظ وتقوية الأمن عبر حدود أوروبا الواسعة بدون استبعاد الدول المجاورة .

ويقر بأن أهداف سياسة الجوار الأوروبية المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة في الدول الشريكة تخدم مصلحة أوروبا كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي و الإنقاص من ضغط الهجرة عبر الحدود الأوروبية كما أن مجموعة الدول التي تملك حكما راشدا عبر أوروبا والتي تقدم وجهات نظر متعلقة بالديمقراطية والنمو الاقتصادي هي في خدمة مصلحة أوروبا ككل¹.

و من وجهة نظر أكثر دقة، فإنه إذا توصلت أوروبا تحت إطار سياسة الجوار الأوروبية إلى القضاء على المشاكل في الدول المجاورة من خلال تأسيس شراكة قوية متماسكة و فعالة معها هو أمر من شأنه أن يجعل من دول الاتحاد ممثلا ذو مصداقية للسياسة الخارجية².

فقد أوضحت الدلائل بأن الأمن الأوروبي والأهداف السياسية تعرف اهتماما كبيرا تحت إطار سياسة الجوار الأوروبية، و في هذا الصدد، حاولت أوروبا الزيادة في تحقيق الأمن و الازدهار في الدول المجاورة عن طريق تصدير القيم و المعايير الخاصة بها، والتي تتمحور

¹ Laszlo J. Kiss, "The Strategic Implications of EU Enlargement on Central and Eastern Europe" p. 84.

² Fulvio Attina, "European Neighbourhood Policy and the Building of Security around Europe.", p. 16.

حول معايير الديمقراطية، سيادة القانون، التجارة الحرة و التنمية المستدامة كالتقليل من الفقر و هو الذي سيساهم بالمقابل في خلق دول مجاورة جيدة.¹

المطلب الثاني : حوافز سياسة الجوار الأوروبية المقدمة:

إذا كانت وجهة نظر العضوية غائبة بالنسبة لجميع الدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، على الأقل في المستقبل القريب، فالسؤال المطروح هنا: ما هي الحوافز التي يمكن لسياسة الجوار الأوروبية تقديمها للدول المشاركة؟ و هل يمكن لهذه الحوافز أن تكون كافية و قوية كفاية لتحقيق الأهداف المختلفة و المسطرة من طرف سياسة الجوار الأوروبية؟ و كما تم توضيحه من من قبل، فإن السياسة التحفيزية الأولية تغطي كافة المجالات خصوصا مجال المؤسسات، مما يضمن التكامل على المستويين السياسي²، بالإضافة إلى تطوير هياكل جديدة مع الدول المجاورة، و مفاهيم متجددة كالمؤسسات المملوكة من طرف الشركاء بدون تحديد الأشكال التي يمكن أن تأخذها أو نوع الحوافز التي تتضمنها.

و قد اقترحت وثيقة أوروبا الموسعة العديد من الحوافز: كحوص في السوق الداخلية الأوروبية و الدمج الواسع و التحرر لتعزيز حرية حركة الأفراد، البضائع الخدمات و رؤوس الأموال (الحريات الأربع)، توسيع السوق الداخلية و الهياكل التنظيمية القائمة على المكتسبات بالنسبة لشركاء سياسة الجوار الأوروبية، علاقات التجارة الامتيازية و السوق المفتوحة، المسائل المتعلقة بالهجرة الشرعية، تسهيل متطلبات الحصول على التأشيرة، توحيد المواصلات (شبكات النقل)، الطاقة، شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية، تعزيز المساعدات المالية من قبل الإتحاد الأوروبي و تشجيع الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية.³

¹ Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 763.

² Romano Prodi, "The Future of the Europe of Twenty Five", 23 September 2004,

³ European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", pp. 10-14.

كل هذه الحوافز، بمعناها الضيق، يتم منحها في شكل مساعدات سياسية، أمنية، اقتصادية و مبادلات ثقافية، فتنحول فيما بعد إلى تكامل سياسي و اقتصادي عميق بمعناه الواسع.

و على الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية تبدو غنية بعرضها لتلك الحوافز المتنوعة، إلا أن فعاليتها تلاقي العديد من العوائق و الانتقادات، باعتبار أن الحوافز الممنوحة هي جد ضعيفة لدفع الدول المجاورة نحو اقتصاد السوق و نحو نظام ديمقراطي سياسي متكامل¹.

كما أن كل منح المساعدات الأوروبية و التنازلات التجارية المقدمة للدول المجاورة هي غير كافية من ناحية إقناع الحكومات و حسب ، بل يتعدى ذلك أيضا إلى درجة نفوذ الإتحاد الأوروبي الممارس على الدول المجاورة.

و في نفس السياق، يعتبر نهج الإتحاد الأوروبي في تطبيق سياسة الجوار الأوروبية نهجا ضعيفا و ليس من المرجح أن يحقق هذا النهج الأهداف المسطرة له²، و بذلك فإن لم تمنح دول الإتحاد الأوروبي أكثر مما تقدمه حاليا، فإنها ستجد نفسها محاطة بسلسلة من الدول التي تسبب الإعاقة أكثر من الدول الأصدقاء.

و فيما يتعلق بالتطبيق الفعلي للحوافز، فإن عملية إدراج الحوافز قد عرفت تراجعا كبيرا³ و ذلك نظرا لبقاء الإتحاد الأوروبي معارضا لمسألة التحرير خاصة بالنسبة لتلك القطاعات التي تمثل فيها دول جنوب البحر المتوسط مصالحها الكبرى؛ لا سيما الأسواق المتعلقة بالمواد الزراعية و حركة الأفراد بالإضافة إلى عبور الحدود من أجل العمل القانوني و عوامل الهجرة الشرعية.

¹ Heather Grabbe, "How the EU should help its neighbours", *Centre for European Reform Policy Brief*, June 2004, p. 3.

² Fraser Cameron, "The European Neighbourhood Policy as a Conflict Prevention Tool", *EPC Issue Paper No. 47*, June 2006, p. 17.

³ Amichai Magen, "The Shadow of Enlargement: Can the European Neighbourhood Policy Achieve Compliance?", *CDDRL Working Papers No. 68*, August 2006, pp. 382-426, p. 413.

من ذلك يبدو الأمر و كأن دول البحر الأبيض المتوسط تعاني من الصعوبات المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية التي تقتضيها منطقة التجارة الحرة المتوقعة، و ليس هناك من شك، فإن المسألة الأكثر حساسية في هذا الصدد هي سياسة الزراعة الأوروبية. إذ طبقت التجارة الحرة الخفيفة فقط عل البترول، الغاز و المواد الصناعية. وكل ما سبق ذكره جعل من تلك السياسات ضعيفة أين ساهمت بشكل أو بآخر في إضعاف شروط الدول المشاركة.¹

و لهذا، فالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الكبيرة من طرف الإتحاد الأوروبي أمر مطلوب و ملح جدا من أجل تقديم حوافز خاصة مع ظروف جيدة و معايير محددة من أجل إصلاح غموض الأوضاع.²

المطلب الثالث : شروط و نتائج سياسة الجوار المتوقعة :

يرجع مفهوم الشرطية على أنه يجب أولا على دول الاتحاد تحديد طبيعة الحوافز التي تمنحها ، ثم توضيح شروط منح هذه الحوافز.³

وقد تم وضع مبدأ الشرطية من أجل سياسة الانضمام و أيضا من أجل السياسة الخارجية لدول الاتحاد تجاه دول البلقان الغربية ، و في كلتا الحالتين ، فقد تم بلورتها في شكل سياسة على درجة عالية من التنظيم.

إن سياسة الجوار الأوروبية تؤسس على نفس مبدأ الشرطية و التي اعتمدت عليها سياسة الجوار الأوروبية سابقا من أجل تعزيز الإصلاحات السياسية المذكورة سابقا في حين أن سياسة الجوار الأوروبية تلتزم بالوسائل التقليدية لمبدأ الشرطية ، من أجل تعزيز الإصلاحات.

¹ Sven Biscop, "The European Security Strategy and The Neighbourhood Policy: A New Starting Point for a Euro-Mediterranean Security Partnership?", *European Neighbourhood Policy: Political, Economic and Social Issues*, p. 8.

² Tanner, 'North Africa: Partnership, Exceptionalism and Neglect', pp. 135-150.

³ Emerson and Noutcheva, "From Barcelona Process to Neighbourhood Policy: Assessments and Open Issues".

وفي حالة سياسة الجوار الأوروبية , فإن دول الاتحاد و الدول الشريكة تحدد سويا الإصلاحات الأولية و التي ستتوج في شكل علاقات عميقة.

و موازاة مع قيام مؤسسات سياسة الجوار الأوروبية بالتزاماتها في مجال قواعد القانون الديمقراطية , حقوق الإنسان , اقتصاد السوق الموجه , والإصلاحات القطاعية (إصلاح القطاعات), والتعاون من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية فإن الاتحاد الأوروبي تمنح تكامل سياسي و اقتصادي عميق.

و حسب الاتحاد الأوروبي, فإن مفهوم التكامل السياسي العميق يعني مستوى عالي و دائم للحوارات السياسية, مما يعكس أهمية العلاقات التبادلية, وكذا المساهمة في تقوية أكبر المؤسسات الخارجية من أجل حماية الديمقراطية و قواعد القانون. و في مجال التكامل الاقتصادي العميق , فإن الاتحاد وضع خطط عمل طموحة على غرار المساعدات المالية و التقنية ذات الشكل القديم , فإن دول الاتحاد تمنح معانات في السوق الداخلية و ذلك من أجل تعزيز الإصلاحات و التي من خلالها تم الاتفاق على خطط عمل من قبل الدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية , كذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد سطر أهدافا من أجل تشجيع التحول خصوصا بالنسبة للمؤسسات.

في المقابل , فإن هذه الإصلاحات قد أعطت للدول المشاركة فرصة تعزيز العلاقات المتعلقة بالتجارة الامتيازية و التي تمنحها دول الاتحاد , وكمثال عن ذلك تلك المساعدات التي تمنحها لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

بالإضافة إلى ذلك , فإن دول الاتحاد تمنح مشاركة تدريجية في بعض برامجها و تعبر رهانات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسوق الداخلية من العروض ذات البعد الكبير.

إن مدى عمق الرابط يتعلق بدرجة تقاسم (تشارك) القيم المشتركة خاصة المتعلقة بالديمقراطية ' احترام حقوق الإنسان و قواعد القانون, مثلما تم توضيحها من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال ميثاق الحقوق الأساسية.¹

و باختصار , فإنه هناك طريقتين فيما يخص سياسة الجوار الأوروبية , فمن الجانب الأول , فإن القطاعات التقليدية لمبدأ الشرطة قد طبقت على العلاقات التعاقدية و التي يعتمد فيها على إصلاحات خاصة من أجل مساعدة الدول المجاورة و من الجانب الآخر يلحظ يوجد المبدأ التدريجي (التقدمي progressive) أو الايجابي و الذي يعني عدم وجود عقاب عن الأداءات الضعيفة و لكن بالعكس بوجود فوائد إضافية على الأداءات الجيدة " فكلما كان الشريك أكثر استعدادا لاتخاذ خطوات عملية لتنفيذ القيم المشتركة , كلما كان الاتحاد الأوروبي أكثر استعداد من أجل تقوية روابطهم معهم . و مبدئيا فهذا الأمر , يدعو إلى تشجيع الشركاء من أجل مصيرهم الموحد.²

و في هذا الصدد , ركز فابريزيو تاسيراني " Fabrizio tassinari " اهتمامه على التحكم الحصري للاتحاد الأوروبي في وظيفة الشرطة من خلال مفهوم "القيم المشتركة" و مدى الأخذ بالخطوات العملية اتجاههم كذلك متى يحين الوقت من أجل تقوية الروابط بينهم.³ ويؤكد تاسيراني tassinari على فكرة "مبدأ الشرطة" من جانب واحد حيث بررها بالأسباب السياسية و الإدارية , كتمويل سياسة الجوار الأوروبية من قبل الاتحاد الأوروبي و قد أكد ذلك بقوله " في الوقت الذي تركز فيه اللجنة على الملكية المشتركة , التبادل وتعزيز الشراكة , فإن مبدأ

¹ European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p. 4.

² Tassinari, "Security and Integration in the EU Neighbourhood: The Case for Regionalism", p.9.

³ Ibid, p.11.

الشرطية يحدد المعايير يرسم الحدود و هو إلزامي لكونه أكثر معايير سياسة الجوار الأوروبية صرامة " ¹.

و أوضحت ماريز كريمونا " **marise cremona** " نفس الشيء على أن المشاكل الناجمة عن الاستعمال المتكرر لمبدأ الشرطية هي ضمن سياسة الجوار الأوروبية على غرار مشكلة الهدف المتحرك (الموجه), مشكلة المعيار المزدوج, مشاكل القياس والتطابق. ²

وهو ما أكدته كريمونا " **cremona** " بأن مبدأ الشرطية المندرج ضمن سياسة الجوار الأوروبية , و الذي يعوض أهداف السياسة الأوروبية المتعلقة بالسياسة الخارجية له تأثير تغييرى على نتائج سياسة الجوار الأوروبية عن طريق إضعاف قدرتها بالنسبة لسياسة التنمية المستقلة للدول المشاركة ، إن الجدل الراهن حول سياسة الجوار الأوروبية أقر بشكل واسع على أن نتائج السياسة تؤدي إلى خلق مشاكل بالنسبة لحسن سير شراكتها من خلال مبدأ الشرطية .

و على سبيل المثال فقد أوضح "إيمرسون **Michael Emerson**" بأن مبدأ الشرطية مستوحى من سياسة الجوار الأوروبية و هو بذلك يقلد عملية الإصلاح الشامل وعمليات التنسيق التي تم وضعها من قبل أعضاء مبدأ الشرطية , و لكن عدم التوازن بين التزامات سياسة الجوار الأوروبية , يساعد على الانتقاص من مصداقية السياسة. ³

و على نفس المنهج فقد أكد تاسيناري "**tassinari** " على أنه: " عندما يتكلم الاتحاد الأوروبي عن العضوية مع الدول المجاورة لها, فهي تكون شاملة, بحيث يوضح الشروط كما تمنح حوافز كبيرة. كما أن الشراكة مع الدول المجاورة حصرية : " فهي أحيانا غير فعالة

¹ Ibid, p. 9.

² Marise Cremona, "The European Neighbourhood Policy: Legal and Institutional Issues", *CDDRL Working Papers* No. 25, 2 November 2004, p. 7.

³ Emerson, "European Neighbourhood Policy: Strategy or Placebo?", p. 17.

بالإضافة إلى كونها غير جذابة , و غير قابلة لممارسة نفوذها أو المحافظة على الأمن عبر القارة¹.

و انطلاقا من الجدل الجاري , يمكن استخلاص أن التزام سياسة الجوار الأوروبية بمبدأ شرطية الشراكة بإمكانه إضعاف التزام الشركاء المتعلق بعمليات الإصلاح الاقتصادي و السياسي , و التي بالمقابل ستؤثر سلبيا على نتائج السياسة .

المبحث الثاني: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية : خطط العمل :

لا تتكون خطط العمل من المناهج الأساسية اللازمة لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية و فقط، بل تتعداه إلى تأسيس "اختبار الأساس " من أجل تقييم مدى نجاح هذه السياسة ومن المتفق عليه بين الإتحاد الأوروبي و الدول الشريكة , فإن خطط العمل تتكون من الوثائق السياسية الشاملة و التي تحدد شكل العلاقات بين دول الإتحاد و الدول المجاورة لها من أجل توضيح أهداف السياسة الشاملة و كذا معاييرها , و التي يمكن الحكم كم خلالها على مستوى التقدم عبر سنوات عديدة².

إن خطط العمل تحدد الأولويات الرئيسية للدول المعنية . و تمنح حوافز حقيقية من أجل الإصلاح .³ إن الحد الأدنى لخطط العمل هو ثلاث(3) سنوات قابلة للتجديد بموافقة الطرفين.

¹ Tassinari, "Security and Integration in the EU Neighbourhood: the Case for Regionalism", p. 5.

² European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p. 16.

³ European Commission Communication, "The Commission Proposals for Action Plans under the European Neighbourhood Policy" COM(2004)795 final, Brussels, 9 December 2004, p. 3.

إن المرحلة الأولى من خلال برنامج العمل , هي تقديم عن الدول من قبل اللجنة المختصة و التي تستعمل من أجل تحديد أولويات كل دولة مشاركة , و منه تمكن اعتبار تقارير الدول كدليل عن مدى نية دول الاتحاد لتكون أكثر جدية مع الدول المعنية.

و في هذا السياق , فإن اللجنة التي تحضر التقارير الدولية المتعلقة بالدول السبعة (أوكرانيا , مولدوفا , الأردن , إسرائيل , فلسطين , تونس , و المغرب) سنة 2004 بالإضافة إلى خطط عملها , قد تم مناقشتها و تم اعتمادها رسميا 2005 , و بطريقة مماثلة فقد تم تحضير تقارير لكل من هذه الدول . مصر , لبنان , جيورجيا (Georgia) أرمينيا (Armenia) و أذربايجان (Azerbaijan) لسنة 2005 و قد تم برنامج عملها في نفس السنة.

وقد تم تأهيل أربعة دول أخرى - مبدئيا - من أجل سياسة الجوار الأوروبية , و هي الجزائر , بيلاروسيا (Belarus) , ليبيا و سوريا , و لكن لم يتم اقتراح أي خطط عمل بالنسبة لهذه الدول.

هناك نقطة مهمة, و هي أن خطط العمل قد صممت من أجل الدول المشاركة والتي كان لها سابقا علاقة مع دول الاتحاد الأوروبي, في إطار علاقات ال **AAS** (مع دول البحر الأبيض المتوسط) أو علاقات ال **WNIS** أو ال **PCA**.

يعني كل ذلك، بأن خطط العمل ليس لها أساس تعاقدية مشكل, بل عوضا عن ذلك, فقد تم تأسيسها على شكل العلاقات الأوروبية الثنائية مع دول سياسة الجوار الأوروبية المعنية.

و إضافة إلى ذلك, فإن خطط العمل يتم رصدها داخل هيكل المؤسسات المتواجدة حاليا و التابعة للجمعيات و اتفاقيات التعاون (الجمعيات أو مجالس التعاون, اللجان واللجان الفرعية).

كما يتم توفير الدعم المالي المقدم للدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية من خلال سياسة شراكة واحدة , و هذا منذ 2007 و التي تم ذكر خصوصياتها في الفروع السابقة.

المطلب الأول : محتوى خطط العمل:

على الرغم من أن خطط العمل تتشابه في خصائصها الأساسية إلا أن لكل دولة خطة عمل خاصة بها , و التي من خلالها يقوم الاتحاد بالتفاوض , و تحديد خطة عمل مشتركة فيما يخص الإصلاحات السياسية و الاقتصادية على المدى القصير و المتوسط (ما بين ثلاث 3 و خمس 5 سنوات).

إن خطة العمل تحدد العديد من الأولويات الأساسية , كما تتضمن على مجموعة واسعة من المواضيع كالأتي :

- الحوارات السياسية و الإصلاح.
- التنمية و التعاون الاقتصادي و الاجتماعي.
- المواضيع المتعلقة بالتجارة, السوق و الإصلاح التنظيمي.
- التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية.
- التعاون في قطاعات كالنقل, الطاقة, البيئة, البحث و التنمية.
- الأبعاد الأساسية (بما ذلك الاتصالات بين الشعوب, المجمع المدني, التعليم و الصحة العمومية).

كما هو موضح سابقا , فإن مجال خطط العمل , يتضمن كلا من الأهداف السياسية و الاقتصادية , ومن ثم فإنه يتوجب على اللجنة من أجل رصد تقدم الشركاء, التنسيق ليس فقط مع شركاء سياسة الجوار الأوروبية , و لكن أيضا مع الدول الأعضاء ضمن السياسة المشتركة للدفاع والأمن و تبقى كل من معايير الأطر الزمنية و الرقابة كأسس يمكن إضافتها من أجل

إنجاح خطط العمل في إطار سياسة التحفيز الأوروبية ,وبهذه الطريقة فقط يمكن للإتحاد الأوروبي أن يضع القيم و المقاييس ذات الأهداف التقليدية و الأولويات الدقيقة و التي وجب على الدول المجاورة الاعتماد عليها¹.

و مؤخرا , فقد ظهرت 5 خطط عمل صالحة لمدة سنة , و التي تشكل نوعان من " قوائم التحقق" من مراحل الإصلاح السياسية , القانونية و الاقتصادية و التي تحددها الدول بمزيد من الدقة , بما في ذلك الجداول الزمنية المناسبة وفقا لأولوياتها السياسية².

و تجدر الإشارة إلى أن خطط العمل تمنح صفقات في مقابل التقدم في الأولويات المشتركة نحو إصلاحات سياسية و اقتصادية , و كذا تقديم الوعود للدول المجاورة بالاستفادة من المزيد من التكامل الاقتصادي و السياسي³.

و هذا في الوقت نفسه , يزود خطة العمل بمفهوم متعلق بالمستقبل , و هو إمكانية تجاوز اتفاقية الشراكة (AA) و اتفاقيات الشراكة و التعاون (PCA)⁴.

تعد خطة العمل الحالية جديدة مقارنة مع الممارسة السابقة للتعاون الثنائي⁵. نتيجة أنها توفر وسيلة شاملة من أجل توحيد التشريعات , كما أن نطاقها لا يشمل فقط المجالات الاقتصادية و المالية , و لكن أيضا القضايا السياسية , بدءا من الممارسات الانتخابية إلى حرية التجمعات و الإعلام , و كذا الاحترام المطلق لسيادة القانون و لذلك , فإن هذه الحكومات

¹ Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 763.

² Action Plans are available at <http://ec.europa.eu/world/enp/documents_en.htm>

³ Lynch, "The European Neighbourhood Policy", p. 4.

⁴ Ibid, p.5.

⁵ Fraser Cameron and Eberhard Rhein, "Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and Middle East", *EPC Issue Paper* No. 33, 18 May 2005, p.7.

, و التي ترغب في إطلاق عملية إصلاح داخلي , قد تجد خطط العمل كأداة مفيدة لا غنى عنها لدعم أساسها والتي من شأنها أن تساعد على تشجيع دول الاتحاد.

المطلب الثاني : المبادئ الأساسية لخطط العمل :

تبنى خطط العمل على أربعة (4) مبادئ: مبدأ الاختلاف (التمايز) - مبدأ الثنائية - المبدأ التقدمي و الملكية المشتركة.

إن مبدأ التمايز يعني أن خطط العمل مصممة وفقا لاحتياجات الفرد والظروف الخاصة بكل بلد شريك في سياسة الجوار الأوروبية. يختلف مدى تركيز و مستوى طموح أو تطلعات العلاقات مع كل شريك في سياسة الجوار الأوروبية, مما يعكس درجة تشارك القيم, الحالة الراهنة للعلاقات مع كل دولة, احتياجاتها و قدراتها, فضلا عن المصالح المشتركة¹.

مما يعني أن سياسة الجوار الأوروبية لا تشكل نوعا أو حجما واحدا يناسب جميع السياسات و يرجع ذلك إلى عدم تجانس الدول الشريكة.

و في الواقع, تختلف خطط العمل فيما يتعلق بالموقع الجغرافي للبلد الشريك, الوضع السياسي و الاقتصادي, العلاقات مع الاتحاد, برامج الإصلاح, الاحتياجات و القدرات, فضلا عن المصالح المتبادلة و الأهداف المتصورة في سياق سياسة الجوار الأوروبية.

و في حالة أوكرانيا , على سبيل المثال , هناك ما يقارب 300 أولوية , في حين أن هناك ما يقارب 100 أولوية في حالة السلطة الفلسطينية عبر مجموعة واسعة من قضايا التعاون السياسي لتنفيذ تشريعات السوق الموحدة.

¹ European Commission Communication, “The Commission Proposals for Action Plans under the European Neighbourhood Policy”, p.3.

في حين أن خطط العمل هي مصممة خصيصا لتفي بالشروط المحددة للشركاء وهي أيضا مترابطة و مكملة لغيرها من العمليات كالشراكة لأوروبية المتوسطة.

و علاوة على ذلك , يؤكد الاتحاد على أنه ينبغي في الوقت نفسه , أن يبنى الاختلاف على أساس التزام واضح بالقيم المشتركة , و أن تكون متوافقة مع منهج إقليمي متماسك , لاسيما أن المزيد من التعاون الإقليمي يمكن أن يحقق فوائد واضحة¹.

أما المبدأ الثاني, فهو النزعة الثنائية, و هو أمر حيوي بحيث بدون هذا المبدأ, يتعذر تأسيس سياسة الجوار الأوروبية كسياسة واحدة لتلك الدول المختلفة مثل: المغرب, روسيا, ليبيا و روسيا البيضاء.²

إن مبدأ الثنائية " يمنح الاتحاد الأوروبي فرصة التعامل مع الشركاء بطريقة ثنائية بغية التمييز بين الأولويات الفردية و المصالح المشتركة لخطط العمل و في هذا الإطار , فإن كل دولة مجاورة تفاوض بصفة منفصلة مع اللجنة حول تفاصيل خطط عملها وتنفيذ البرامج المتفق عليها في عملية التكيف الثنائية مع قواعد الاتحاد الأوروبي.³

و هناك أيضا علاقة قوية بين مبدأ الثنائية و مبدأ التمايز (الاختلاف), فهذا الأخير يبنى على المبدأ السابق في مرحلة إعداد خطة العمل.

و بعبارة أخرى , فإن مبدأ الاختلاف يظهر نتيجة سلسلة من العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي و كل من شركاء سياسة الاتحاد الأوروبي , مع لجنة لتقييم منتظم لمستوى التقدم (التطور) و تقديم تنازلات في المقابل.⁴

¹ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.8.

² Attina, "European Neighbourhood Policy and the Building of Security around Europe", p.16.

³ Wallace, "Looking After the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25", p.18.

⁴ Ibid, p.7.

من خلال المبدأ التقدمي " **progressivism** " يمكن ملاحظة أن البلدان الشريكة يمكنها أن تمضي سلفا إذا ما استوفت الأولويات في مجالات محددة , و يكافئ مستوى التقدم بمزيد من الحوافز و المزايا على النحو التالي :

" إن خطط العمل تحدد الطريق على مدى السنوات 3 إلى 5 القادمة, و يمكن أن تتكون الخطوة القادمة أثناء التفاوض بشأن اتفاقات الجوار الأوروبية لتحل محل الجيل الحالي من الاتفاقات الثنائية ' , و هذا عند تحقق أولويات خطة العمل و إن التقدم المحرز في هذا الطريق يمكن الاتحاد الأوروبي و شركائه من الاتفاق على أهداف طويلة الأجل لمواصلة تطوير العلاقات في السنوات المقبلة.¹

إن مبدأ التقدمية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم " الشرطية " و الذي يعتمد على الوفاء بالتزامات الشريك من أجل سيادة القانون الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان , الإصلاحات الاقتصادية للسوق الموجهة و أهداف السياسة الخارجية الهامة مثل : مكافحة الإرهاب و عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل , و هكذا يتوقع علاقة أعمق و إحراز تقدم كبير و سوف تكون بمثابة شرط للوفاء بالأهداف المتفق عليها من أجل الإصلاح , ما يعنى عدم تقديم مثل هذه الفرص للشركاء في ظل غياب التقدم الذي تحرزه.²

إن الشروط المتبعة في سياسة الجوار الأوروبية هي ليست شروط سياسة بل هي عبارة عن مجموعة من المعايير : تعريفات واضحة و عامة عن الأعمال و الإجراءات الشيء يتوقع الاتحاد الأوروبي تنفيذها من قبل الشركاء.³

¹ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.5.

² European Commission Communication, "Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p. 16.

³ Rosa Rossi, "The European Neighbourhood Policy in Perspective", *European Neighbourhood Policy: Political , Economic and Social Issues*, p. 16

و بناء على ذلك , فإن المعايير السياسية و الاقتصادية قد تنفذ و قد يتم اعتمادها إسنادا إلى الأهداف و الإصلاحات المتفق عليها , و من المتوقع أن يساهم "المبدأ التقدمي" في زيادة التعاون الإقليمي بمعنى أنها سوف تتطور وفقا للنتائج المحققة.¹

و يعكس المبدأ الأخير العرض المقدم من الاتحاد و المتعلق بالملكية المشتركة لمؤسسات سياسة الاتحاد الأوروبية و كذا خطط العمل التي تقوم على الوعي بالقيم و المصالح المشتركة.²

و في هذا الصدد, اعتمدت خطط عمل مشتركة من أجل زيادة الشعور بالملكية لأنه تم التفاوض معها, بدلا من فرضها من جانب واحد على شركاء سياسة الجوار الأوروبية³. وهذا يعني أن الأولويات و المصالح المتبادلة يتم تحديد مفهومها بالتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي و البلدان الشريكة.⁴

إن الملكية المشتركة تضمن للدول الشريكة تحقيق الأهداف المحددة في خطط العمل , كما أنها تحده كيفية تقاسم الأعباء و المسؤولية المشتركة لحل المشاكل التي تنشأ أثناء تنفيذ خطط العمل.

¹ Moschella, "European Union's Regional Approach towards its Neighbours: the European Neighbourhood Policy vis-à-vis Euro-Mediterranean Partnership", p. 64

² European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.8.

³ Landaburu, "From Neighbourhood to Integration Policy: Are There Concrete Alternatives to Enlargement?", p.2.

⁴ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.8.

المطلب الثالث : تنفيذ رصد و مراقبة خطط العمل :

كما تم توضيحه سابقا , فإن سياسة الجوار الأوروبية تبني على الأنظمة القانونية والمؤسسية القائمة (اتفاقيات التعاون، التعاون والشراكة إضافة إلى مسار برشلونة) و كذا إنشاء الأجهزة (الجمعيات أو مجالس التعاون , اللجان و اللجان الفرعية) من أجل تنفيذ و مراقبة الجوار.

إن مرحلة تنفيذ خطط العمل هي ضرورية و حيوية لأنه في هذه المرحلة يتم تحويل الألفاظ إلى أنشطة , فالأولوية الأساسية في هذه المرحلة هو نشاط الاتحاد بالتعاون مع الدول الشريكة و ذلك لدعم جهودهم من أجل الإصلاح , و نظرا للنطاق الواسع لسياسة الجوار الأوروبية , فإن التنفيذ الفعال يتطلب المشاركة النشطة لمعظم فروع اللجنة.¹

و مع ذلك , فإنه ليس للاتحاد الأوروبي السيطرة الكبيرة على تنفيذ خطط العمل في البلدان الشريكة و لذلك , فإنه ينبغي أن تقدم العديد من المساعدات التقنية إضافة إلى آليات التوأمة و الدعم المالي (على سبيل المثال : الإصلاحات التعليمية) على قدر الإمكان من أجل تنفيذ الإصلاحات الإدارية و التوافق مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالممارسة العملية.²

أما بالنسبة لمرحلة الرصد, فقد أعلن الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية متعلقة بسياسة الجوار الأوروبية و التي تجري داخل الهيئات المنشأة بموجب الأنظمة السالفة الذكر, و التي توفر الفرصة للجمع بين ممثلين عن الدول الشريكة و الدول الأعضاء, المفوضية الأوروبية و أمانة المجلس: " و ينبغي في هذا الإطار رصد تعزيز الملكية المشتركة بحيث يطلب من الدول الشريكة تقديم معلومات مفصلة كأساس لعملية الرصد المشتركة, و إن تركيز اللجان

¹ European Commission Communication, "Implementing and promoting the European Neighbourhood Policy", SEC(2005)1521Brussels, 22 November 2005, p. 5

² Cameron and Rhein, "Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and MiddleEast", p.7.

الفرعية على قضايا محددة فضلا عن الحوارات الاقتصادية التي ستكون جد مفيدة لعملية الرصد".¹

بعد عملية الرصد الأولية , توجه اللجنة تقارير دورية عن التقدم المحرز وكذا المجالات التي تحتاج إلى بذل مجهود أكبر مع الأخذ بعين الاعتبار التقييمات التي أجرتها سلطات البلد الشريك , كما تتم مراجعة خطط العمل و تكييفها على ضوء التقدم المحقق من أجل تحقيق أولويات العمل و التي تشكل في الوقت نفسه المعايير لمرجعية.

و يقترح تقرير منتصف المدة التي تعدها اللجنة بمساهمة الممثل الأعلى الأمور المتعلقة بالتعاون السياسي و التعاون في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة CFSP, في ظرف سنتين للموافقة على خطة عمل و تقرير آخر في غضون 3 سنوات , تمكن أن تكون هذه التقارير كأساس للمجلس لتقرير الخطوة التالية في علاقاتها التعاقدية مع كل بلد من البلدان الشريكة , و يمكن أن تأخذ شكل اتفاقات , بحيث يكون محتوى هذه التقارير , كما سيتم تحديد نطاقها في ضوء التقدم المحرز مع تحقيق الأولويات المحددة في خطط العمل.²

و لكن مرحلة التنفيذ قد أصبحت تمثل مشكلة نظرا لبعض النقاط الصعبة الواردة في خطط العمل:³

تتبع المشكلة الأولى من أنه لم يتم توضيح موعد اتخاذ الدول المجاورة للإجراءات كما يتم تحديد مجالات محددة و محتوى محدد من أجل تعزيز القدرات المؤسسية و الإدارية.

¹ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p.10.

² European Commission Communication, "Commission Proposals for Action Plans under the European Neighbourhood Policy", COM(2004)795 final, 9 December 2004; and "European Neighbourhood Policy Strategy Paper".

³ Smith "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 764.

أما المشكلة الثالثة , فهي حول عدم تحديد أي فترة زمنية لتحقيق أهداف معينة , خطط العمل صالحة لمدة 3 سنوات , إلا أنه لم يتم توضيح الأولويات التي يجب أن تحقق في غضون تلك الفترة الزمنية.

في حين أن هذه ليست إلا بعضا من المشاكل العملية , فهناك أيضا أمثلة حول الأهداف المحققة , مثل : تحقيق مستوى معين من التقدم مع أوكرانيا بشأن وضع اقتصاد السوق و تسهيل الحصول على التأشيرات وقضايا الطاقة , و إقامة بعثة المساعدة الحدودية على حدود مولدوفا وأوكرانيا , وتوسيع الحوار السياسي مع شركاء البحر الأبيض المتوسط ' بما في ذلك وللمرة الأولى إنشاء لجان فرعية من أجل إطلاق مناقشات منتظمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان¹.

على الرغم من هذه الانجازات الحالية , إلا أن الجهة الرسمية تمتنع حتى الآن عن تقييم النجاح الشامل لسياسة الجوار الأوروبية.

و يرى الاتحاد الأوروبي أنه من المبكر جدا تقديم إجابة واضحة على السؤال التالي :

أي البلدان تقدمت أكثر ؟ و ذلك لأن مستويات و طموحات شركاء سياسة الجوار الأوروبية مختلفة جدا عن بعضها البعض.

و على سبيل المثال , لا يمكن مقارنة كل من أوكرانيا و الأردن , ويرجع ذلك لخصائصها المتميزة , كما لا يمكن مقارنة إسرائيل مع باقي شركاء سياسة الجوار الأوروبية, لأنه بلد أكثر تطور , كما أن لها علاقات أوسع مع الاتحاد الأوروبي .

¹ CEPS Neighbourhood Watch, Issue 10, November 2005, p. 11.

و في الجانب الرسمي , فقد أقر الاتحاد الأوروبي أن النجاح يعتمد على القطاع المعني , فمصر مثلا حققت النجاح في قطاع المعلومات (مثل الحكومة) , أما المغرب فقد أحرز تقدما في قطاع النقل (النقل الجوي).

أما أوكرانيا , فقد حققت خطة عملها تحسنا في مجال النظام القضائي , و زيادة حرية وسائل الإعلام , تحقيق انتخابات حرة و ناجحة , أما خطة عمل الأردن فكانت ناجحة في المجالات الأخرى ذات الأولوية للإصلاح مثل : إدارة المالية العامة , حقوق الإنسان , النقل , التعليم و البيئة.

و علاوة على ذلك يرى الاتحاد الأوروبي أنه من الصعب قياس التقدم السياسي في حين أن المغرب أنشأ لجنة فرعية في مجال حقوق الإنسان في إطار خطة العمل , إلا أن هناك البعض من بلدان البحر الأبيض المتوسط لا تريد حتى سماع كلمة حقوق الإنسان. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يقدّم عمدا بمقارنة تقدم شركاء سياسة الجوار الأوروبية , إلا أن دول الاتحاد لم تعلن بعد رسميا.

كما ذكر سابقا , فإنه يتم دعم تنفيذ خطط العمل من قبل آلية التوأمة و المساعدة التقنية و تبادل المعلومات وذلك لتقديم المساعدة في العديد من المجالات, فعلى سبيل المثال: فقد تمت عملية التوأمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب, ثم تنفيذ مشاريع التوأمة في عشرة من مختلف القطاعات مثل : حماية المستهلك, الجمارك و النقل البحري.

و تقريبا نفس الأمر في الأردن, فقد تم تنفيذ العديد من مشاريع التوأمة في مجالات الأمن, الجمارك و السياسة التجارية إلى جانب مشاركتها النشطة في مجال المساعدة التقنية و تبادل المعلومات.

و قبل اختتام هذا الجزء تجدر الإشارة على أن الوقت لا يزال مبكرا لتقييم مدى نجاح أو الفشل الكلي لخطط العمل, و هذا ناتج أساسا عن حقيقة أن التعلم و التنشئة الاجتماعية تلعب دورا هاما في مرحلة التنفيذ. التي تتطلب بدورها المساعدة الكاملة من الاتحاد الأوروبي لتلك البلدان الشريكة التي لديها الإرادة السياسية للانخراط في عملية الإصلاح الداخلي , ولاحقا قد يتبع الآخرون حدودها عندما يدركون فوائد الإصلاح.¹

لقد تم وضع الإطار السياسي لسياسة الجوار الأوروبية و تنفيذ أبعادها في الفصل الحالي و إن النقطة الأكثر أهمية فيها يتعلق بالنطاق الجغرافي لهذه السياسة هو انعدام الشركاء ما يشكل تحديا كبير لسياسة الجوار الأوروبية في الجمع بين تنوع واسع من البلدان الشريكة في إطار سياسة عامة واحدة , و هذا بدوره يؤدي إلى اختلافات كبيرة في تطلعات و مصالح البلدان الشريكة و التي تؤثر على تنفيذ هذه السياسة.

بعد تحليل أهداف السياسة، فإنه من الواضح أن دول الاتحاد قد حددت أهدافا طموحة يصعب أن تتحقق من خلال الحوافز التي تقدم في الوقت الراهن , و من المفهوم أن الحوافز لا ترقى إلى تعزيز التحولات و السياسة للبلدان الشريكة , و التي تم الإعلان عنها لواحد من الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية.

هذا يصبح أكثر وضوحا في الجزء الموالي والذي يتناول تأثير مشروطية الشراكة على نتائج السياسة , في حين أن سياسة الجوار الأوروبية تعتمد على النوع التقليدي لمبدأ المشروطية . من أجل تعزيز الإصلاحات في البلدان الشريكة.

إن هدف الإتحاد الأوروبي حول فكرة الشراكة بدلا من العضوية يقلل من نفوذ هذه السياسة , لذلك لا يتوقع الكثير من العلماء نتائج ثابتة على أرض الواقع من سياسة الجوار الأوروبية بسبب تمسكها بشروط الشراكة المذكورة سابقا.

¹ Cameron and Rhein, "Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and Middle East", p. 8.

المبحث الثالث: قيود و معوقات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية

تحدد جل النقاشات الأكاديمية حول سياسة الجوار الأوروبية، في وقتنا الحالي مجموعة من القيود و التي من شأنها أن تعيق تطور سياسة الجوار الأوروبية من أجل صياغة متكاملة متماسكة و فعالة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، حيث سنحاول في هذا المبحث دراسة و تحليل هذه القيود لمعرفة مدى إعاقتهما للسير الحسن لسياسة الجوار الأوروبية وهو مايعني السير الجيد للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

حيث يفصل هذا المبحث في القيود الموجودة في سياسة الجوار الأوروبية في حد ذاتها و التي تنفرع من هيكل ونظام السياسة العامة و المتمثلة أساسا في: الشروط والامتثال، الفجوة ما بين القدرة والاحتمالية وتشكيل المنهجيات من طرف الدول الشريكة.

المطلب الأول : فاعلية مبدأ المشروطية :

كما ذكر في الفصل الثاني، تعرض سياسة الجوار الأوروبية شروط اقتصادية و سياسية التي من خلالها تكون المكافآت المتمثلة أساسا في (العلاقات المؤسسية، الوصول إلى الأسواق، المساعدة التقنية المالية) مرتبطة بالقبول والاستيعاب لقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعوامل السياسية، القانونية والاقتصادية. وبعبارة أخرى يتم توفير الفوائد بعد أن يتم التوافق مع دفتر الشروط من طرف البلد الشريك التي يحددها الإتحاد الأوروبي عند هذه النقطة، تصبح أهمية فعالية المشروطية عاملا هاما في تقييم الامتثال الشامل للسياسة العامة المرتبطة ارتباطا جليا بنتائج المتوقعة .

وفقا لنموذج'الحوافز الخارجية' التي وضعه فرانك و أولريش ، فإن فعالية إشتراطات الاتحاد الأوروبي تعتمد على أربعة عوامل : حجم وسرعة المكافآت ، حتمية الظروف لمدى

مصادقية المشروطة للإتحاد الأوروبي، إعتداد حجم التكاليف فيما يخص صانعي القرار¹. وفيما يخص العامل الأول ، فإن السؤال يدور حول ما اذا كانت الحوافز (المقدمة، المنبثقة) من طرف سياسة الجوار الأوروبية تكفي لتحقيق الهدف الرئيسي و المتمثل في خلق حلقة دول جوارية ذات راشدية في الحكم (جوار يسوده الحكم راشد) .

إن الإجابة الفورية لهذا السؤال قد تكون سلبية، فانخفاض قوة الامتثال نتيجة ضعف أليتها التي كانت من المتوقع أن تكون ليست بجاذبية للبلدان الشريكة وفي هذا الصدد، يعلق أميشاي ماغن **Amichai Magen** بأن مصادقية شروط سياسة الجوار الأوروبية هي في انخفاض معتبر و هذا راجع لأمرين اثنين: يتعلق الأمر الأول بعدم وضوح السياسة اتجاه وجهة نظر عضوية دول الجوار من جهة، كما أن الغموض السائد حول الطبيعة الفعلية لحوافز سياسة الجوار الأوروبية سيقال حتما من نفوذ هذه السياسة على دول الجوار بطبيعة الحال². كما يؤكد على ضعف الحوافز المقترحة من قبل الإتحاد الأوروبي ولهذا يجب تقديم حوافز اكبر واكثر قيمة إذا كان يريد تجديد وإصلاح المنظومة في الدول الشريكة³.

و يضيف وليم والاس أنه " من المرجح وبدون قبول واضح للعضوية، فإن الإتحاد الأوروبي سيواجه إشكاليتين إما بإطالة و زيادة قائمة المتقدمين للإنخراط في سياسة الجوار أو استيلاء الحكومات القوية وسيطرتها على غيرها من الدول التي تحصلت على امتيازات خاصة في إطار سياسة الجوار⁴ ".

أما بالنسبة للعامل الثاني، و المتمثل في درجة الحتمية للقواعد والمعايير التي تم الترويج لها من طرف فاعل خارجي مثل الإتحاد الأوروبي فهو عامل مهم للغاية لأنه سيكون له

¹ Frank Schimmelfennig and Ulrich Sedelmeier (eds), *The Europeanization of Central and Eastern Europe*, Ithaca: New York , Cornell University Press, 2005.

² Magen, "The Shadow of Enlargement: Can the European Neighbourhood Policy Achieve Compliance?", p. 411

³ Grabbe, "How the EU should help its Neighbours", p. 6.

⁴ Wallace, "Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25", p. 4

تأثير حاسم على صناع القرار بالنسبة للبلدان الشريكة " فمثلا كلما كان عامل سيادة الشرعية موجودا ، كلما كانت سياسة الجوار أوضح على مستوى النوع وأيضا على مدى محلية التغيير المتطلع إليه وهو الأمر الذي يرفع أكثر من قيمة الحتمية"¹. مع هذا الصدد، فإن حتمية قواعد سياسة الجوار الأوروبية توشك أن تكون منخفضة ؛ فخطط العمل هي عبارة عن وثائق سياسية مع عدم وجود صيغة شرعية لها (على عكس أوروبا التي طبقت الاتفاقيات القانونية قبل قرار الانضمام) وعلاوة على ذلك، لا يوجد لسياسة الجوار الأوروبية مكتسبات خاصة بها، وبهذا الصدد، فإن سياستها لا تخلو من مكتسبات الدول المجاورة التي بدورها خصت حيز كبير من التفضيل لسياسة الجوار الأوروبية، وأن عدم وجود خارطة مفصلة وشاملة للإصلاح، يجعل الامتثال لسياسة الجوار الأوروبية مفوضة من خلال خفض قواعد القانون²، هذا فضلا عن مصداقية مبدأ المشروطة الذي بدوره عزز بمبدأ الثنائية والتمايز المحتواة في سياسة الجوار الأوروبية، و مع ذلك هناك عوامل أخرى سببت الضعف لهاته المبادئ يمكن إدراجها فيما يلي:

أولا: عدم وجود خصوصية الحوافز مثل "حصة في السوق الداخلية" ، و الربط بين المتطلبات والاستحقاقات الأمر الذي جعل الشعور باليقين لدى صناع القرار يترنح بين الأخذ بعين الاعتبار الحوافز التي قدمت وتلك التي أخذت - التنازلات والفوائد المحصلة من الدخول في سياسة الجوار الأوروبية .

ثانيا ، أن كلا من اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي قاما بتقديم إشارات متضاربة للشركاء في سياسة الجوار الأوروبية عن مدى خطورة المشروطة . في حين نصت وثيقة أوروبا الموسعة بوضوح على أن السياسة الاقتصادية والمؤسساتية تمكن لجيران الإتحاد الأوروبي الاستفادة منها لتقوية أواصر التكامل الاقتصادي مع الإتحاد الأوروبي³ . و تؤكد

¹ Magen, "The Shadow of Enlargement: Can the European Neighbourhood Policy Achieve Compliance?" , p. 414.

² Magen, op. cit., p. 415.

³ European Commission Communication, "Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for

الورقة الإستراتيجية على "اشتراك الملكية" وتشدد على أن "الاتحاد الأوروبي لا يسعى إلى فرض أي أولويات أو شروط على شركائه . بما فيه عدم إمكانية أو فرضية قبول أي طلب أولية سيتم تحديد هذا بناء على اتفاق مشترك وهذا بالطبع يختلف من دولة لأخرى¹ وبهذه الطريقة العملية، تم رفض المشروطة من أساسها بناء على إضفاء الطابع المؤسسي لسياسة الجوار الأوروبية . و يجري تقويض المشروطة على تشغيل المزيد من أهداف سياسة الجوار الأوروبية لتعزيز الأمن على المدى القصير والاستقرار الذي بدوره يقلل من الامتثال للسياسة ذات التوجهات الإصلاحية الهادفة التي تتسم بطول الأجل. والعامل الأخير هو حجم تكاليف التنبؤ الباهظة التي تشير إلى التكاليف المحلية وفقا لنموذج الحواجز الخارجية: "فحجم التكاليف والتوزيع بين الجهات المحلية الفاعلة يؤثر بشكل كبير على قوة القرار سواء كانت مقبولة أو مرفوضة من طرف الإتحاد الأوروبي من قبل صناع القرار عند قبول و تنفيذ قواعد الإتحاد الأوروبي من قبل صناع القرار ، وفعالية الحواجز الخارجية تعود إلى تفضيلات الحكومة وإلى الجهات الرئيسية الفاعلة.²

هذه المقولة تؤكد على حتمية و أهمية وجود الإرادة السياسية بين صناع سياسات الدول الشريكة لإنجاح عملية الإصلاح وتؤكد على أهمية الإصلاحات على الإرادة السياسية. وفي حالة ما إذا قررت النخب الحاكمة الدخول في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي ، فإنه يتعين عليهم المجازفة بدفع هذه الإصلاحات. بغض النظر عن الأهداف المعلنة لسياسة الجوار الأوروبية و يتعين عليهم تعزيز المعايير الليبرالية السياسية والاقتصادية الذي لن يكون بالأمر الهين التنبؤ بأن تكاليف الامتثال المحلية ستكون أعلى بكثير في معظم البلدان الشريكة التي تدار من قبل الأنظمة الغير ديمقراطية والغير ليبرالية. ولذلك، وعلى الرغم من وجود الأنظمة

Relations with our Eastern and Southern Neighbours", p. 4.

¹ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", p. 8.

² Magen, op. cit., p. 417.

الاستبدادية في هذه البلدان، فإنه من المرجح أن الاستفادة من شروط الاتحاد الأوروبي يساهم في مشكلة الامتثال بالرغم من انخفاض حدوثها.

المطلب الثاني: اختلال التوافق ما بين الإمكانيات و التوقعات:

لطالما اعتبر الإتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية كعمود فقري للسياسة الخارجية مع نظرة بعيدة المدى للأهداف والحوافز الكافية (بما في ذلك التمويل) منذ انبثاقها كسياسة ومع ذلك ، قد كشفت المدة الأخيرة عجزا كبيرا لهذه السياسة ويرجع ذلك أساسا إلى عدم قدرة وسائلها على تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها والتي مهدت وعبدت الطريق لوجود "فجوة قدرة التوقعات" .

مثلها مثل مشكلة الامتثال، فإن فجوة قدرة التوقعات مرتبطة بالحوافز التي تقدمها سياسة الجوار الأوروبية. ففي حين أن هذه الأخير نشأة من ضعف الحوافز والأهداف بعيدة المدى . وفقا ل كارين سميث، فإن الفجوة واضحة من الطرفين . ومن المتوقع على الجانب الأوروبي، أن يستعمل سياسة الجوار الأوروبي كأداة للسياسة الخارجية المشتركة بشكل صحيح لتعزيز الشراكة من أجل الإصلاح في البلدان الشريكة . و من جهة أخرى ، فسياسة الجوار الأوروبية قد فشلت حتى الآن في تلبية طلبات الشركاء على الرغم من أن تصميمها الجيو-سياسي يبدو أكثر طموحا . في هذا الصدد ، فإن سياسة الجوار الأوروبية اتخذت منحا صعبا في توحيد "الأطراف المختلفة" نظرا لعدم التطابق بين الدول الشريكة على مستوى عالي، و هذا ما يجعل عنصر الفجوة في كل من القدرات و التوقعات نقطة حاسمة و عنصرا مهما في تقييم حدود سياسة الجوار الأوروبية. و أن كل هذه التوترات الحاسمة مرهونة بمدى اختلاف التوقعات وتنوعها من طرف الشركاء وهذا يتأتى من كيفية تصور الشركاء لسياسة الجوار الأوروبية. فعلى سبيل الذكر دول شرق أوروبا وبالتحديد مولودوفا و أوكرانيا الذين ينظرون إلى سياسة الجوار

الأوروبية كآلية تستحق تطلعات عضويتهم في يوم من الأيام في المستقبل وهذا كله قبل الانضمام .

في حين أن تصورات الشركاء المتوسطيين مختلفة و متنوعة كما أنها لا تملك نظرة عضوية على الأقل في الوقت الراهن . فمعظم البلدان المتوسطية تعتبر سياسة الجوار الأوروبية كآلية لتقديم المساعدة التقنية والمالية لبلدانهم ، ولهذا السبب ، يريدون استهلاك التسهيلات المقدمة من طرف سياسة الجوار الأوروبية. ومثال ذلك دولة المغرب حيث قوبل طلبها للعضوية بالرفض في 1987 . وهذا لأن المغرب قامت بذلك كخطوة لتحديث البلاد ولا سيما في المجال الاقتصادي. كما تعاني المغرب من عدة مشاكل أهمها سوء الأوضاع الاجتماعية ، نسبة بطالة مرتفعة، النسب المرتفعة للفقر والتطرف والهجرة غير الشرعية لأوروبا. إلا أنها تناضل للتحديث من أجل تقليص هاته المشاكل وتستعمل سياسة الجوار الأوروبي كأداة لاستغلال خبرة الاتحاد الأوروبي في إطار التحديث. نفس الشيء للأردن الذي يحرص على إجراءات إصلاح داخلية، و لكنها تتطلع إلى أن تكون الفرص المقدمة من طرف سياسة الجوار الأوروبية مشروحة لهم شرحا وافيا، إلا أن النتائج و التوقعات الملموسة من طرف سياسة الجوار الأوروبية ليست واضحة . إن عدم وجود عروض عضوية للبلدان الشريكة أو حتى البعض منها، قد أضعف بشكل أو بآخر قدرات سياسة الجوار الأوروبية، نظرا لبعض التوقعات العالية و البعيدة لبعض الشركاء، و التي بدورها أضعفت من نفوذ الإتحاد الأوروبي في تعزيز التحول الاقتصادي و السياسي لهذه البلدان الشريكة.

و في هذه النقطة ، يشير "رومانو برودي" : " أن الهدف من الانضمام هو بالتأكيد

الحصول على أقوى الحوافز للإصلاح.¹

¹ Prodi, "Wider Europe - A Proximity Policy as the key to stability", p. 3.

و مع ذلك تبدو الأهداف الأقل طموحا بديلا سيئا بالنسبة لبعض الشركاء خاصة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية. و في هذا الشأن فالشروط لن تكون فعالة للتعامل مع أوكرانيا مثلا ما لم يقرر الإتحاد الأوروبي بشأن تقديم خيار العضوية ل "كييف"¹ ، بينما تطرح أوكرانيا المشكلة بسرعة ، حيث أن مسألة العضوية ستكون رغبة ملحة للدول الأخرى لطلب العضوية أيضا في إطار سياسة الجوار الأوروبية خاصة إذا نجحت سياسات الإصلاح الاقتصادية و السياسية. و هو ما عبرت عنه كارين سميث بمصطلح " شبح التوسع " لأن إدراج عضوية الإتحاد الأوروبي المحتملة للغرباء في سياسة الجوار الأوروبية لم تضعف تطلعات بلدان أوروبا الشرقية للانضمام ، بل عززت تطلعات بلدان البحر الأبيض المتوسط². و مع الأخذ بعين الاعتبار إلى طلب المغرب العضوية سنة 1987 فإنه ليس بالغريب أن تطمح دول البحر المتوسط إلى عضوية داخل الإتحاد الأوروبي بحكم قربها جغرافيا من المنطقة خاصة مع احتمال انضمام تركيا للإتحاد (هذا إن حدث طبعا).

و علاوة عن ذلك، في حين أن قدرات سياسة الجوار الأوروبية تتمثل أساسا في زيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان الشريكة " فقد كانت التوقعات تدار من طرف الإتحاد الأوروبي بهذه الطريقة إلى أن خلق بعض الغموض حول إمكانية الانضمام في المستقبل"³. و على سبيل المثال، لا يمكن النظر و بوضوح إلى كيفية ردة فعل الإتحاد الأوروبي إذا سارت كل من لبنان و المغرب نحو مزيد من الديمقراطية و الليبرالية، و في حالة حدوث ذلك فسياسة الجوار الأوروبية قد لا تكون كافية لتلبية توقعات هذه الدول المتوسطة ، كما حدث بالضبط بالنسبة لشركاء أوروبا الشرقية.

¹ Andrei Zagorski, 'Policies towards Russia, Ukraine, Moldova and Belarus', *European Union Foreign and Security Policy*, p. 94.

² Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 767.

³ Damien Helly, "EU's Influence in Its Eastern Neighbourhood: The Case of Crisis Management in the Southern Caucasus", *European Political Economy Review* No. 7 (Summer 2007), pp. 102-117, p. 109.

و من الآثار الجانبية لفكرة الفجوات ما بين إمكانيات و توقعات سياسة الجوار الأوروبية، يرتبط هو الآخر بانعدام الدوافع أو على الأقل غيابها بالنسبة للدول الشريكة داخل هذه السياسة. إن مستوى طموح الشركاء إزاء التكيف و تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية يعتمد على نسبة الوفاء بتوقعات هذه الدول ، و أن أي فشل أو تقصير في تلبية تلك التوقعات قد يؤثر سلبا على دوافعها و هو الشأن بالنسبة لدول على غرار مولدوفا و أوكرانيا اللتان لم تكونا راضيتين عن سياسة الجوار الأوروبية بسبب غياب أية احتمالية انضمام بالنسبة لهاتين الدولتان و هو ما يقود إلى انخفاض دوافعها للمشاركة في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، بالرغم من أنهما حققتا نتائج أكثر من ملحوظة عندما يتم الحديث عن الجانب العملي في تحقيق و استيفاء شروط العضوية في وقت قياسي، ما يضع الإتحاد الأوروبي في موقف حرج عند الحديث عن تقرير مصير عضويتها مستقبلا. و هو السبب الذي يجعل أوكرانيا مستمرة في عملية الإصلاح بالرغم من خيبة الأمل الكبيرة لها سبب وجود الهوة الكبيرة بين كل من الإمكانيات و التوقعات التي تقدمها سياسة الجوار الأوروبية.

و هو نفس الأمر تقريبا بالنسبة لشركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط، في مثال الجزائر، ليبيا و سوريا و التي لم تبدي اهتماما كبيرا و حماسيا بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، و هذا عكس اتجاه دول كالمغرب و الأردن مثلا اللتان أبديتا اهتماما كبيرا و ايجابية معتبرة اتجاه سياسة الجوار الأوروبي ، و هو ما يمكن تفسيره في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: نهج التشكيك لدى الدول الشريكة في فاعلية سياسة الجوار:

أما بالنسبة لثالث عنصر متعلق بمعوقات سياسة الجوار الأوروبية المتأصلة فيها فتنبع أساسا من جانب التشكيك الذي يعترض الدول الشريكة الجوارية اتجاه سياسة الجوار الأوروبية، الشيء الذي من شأنه أن يعرقل سير العمل داخل سياسة الجوار أكثر فأكثر، و هذا الشك وجب أخذه بالاهتمام الكبير لأنه يؤثر سلبا على أداء الشركاء باعتبارهم اللاعبين

الأساسيين في تحديد مدى قبول و تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، و في هذا الصدد يظهر لنا جليا عاملان أساسيان في تحديد نهج التشكيك المتبع من طرف الدول الشريكة، أين يتمحور العامل الأول حول طبيعة المفاوضات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار الأوروبي، أين يكون الإتحاد الأوروبي هو المهيمن فيها ، ما يقود الشركاء إلى الاعتماد على تنازلات تقدمها للإتحاد¹. و من خلال هذه البنية الثنائية، يصبح الإتحاد الأوروبي الفاعل المسيطر في تلك العلاقات، مع عدم وجود إطار متعدد الأطراف قد يخلق نوعا من التوازن بين الشركاء². و كل ذلك من شأنه أن يجعل من الإتحاد الأوروبي المحور الوحيد و الأهم في تلك العلاقات الثنائية و كذلك في نهج سياسة الجوار الأوروبية على وجه العموم. فقد حددت اللجنة الأوروبية أهداف و أساليب سياسة الجوار الأوروبية على أساس غير قابل للتفاوض، و أن التفاوض لا يسع إلا أن يمس بعض تفاصيل خطط العمل الموضوعة سابقا، إضافة إلى تنفيذ البرامج المتفق عليها وعندما يتم التشاور مع الشركاء عندما يتعلق الأمر بالمعايير و الجداول الزمنية المتعلقة بسياق خطط العمل الفردية، أي أنها تتحول إلى عملية من جانب واحد تقتضي التكيف مع قواعد الإتحاد الأوروبي و حسب³.

ويبدو أن نهج الهيمنة المتبع من طرف الإتحاد الأوروبي يحمل عواقب وخيمة على سياسة الجوار الأوروبية، ذلك لأنه في المستقبل، فإن دول الجوار الجديد ومن غير المحتمل أن تكون لها أدوار أو آراء في المسائل الكبيرة و التي سيكون تأثير كبير و عميق على التنمية في المستقبل⁴. و هو الشيء الذي سيقود حتما إلى التخفيف من إدماج الدول الشريكة ضمن سياسة الجوار الأوروبية داخل هيكل الإتحاد الأوروبي⁵. و الشيء الذي وجب تقيده بأن يبذل

¹ Wallace, "Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25", p. 18.

² Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 772.

³ Wallace, op. cit., p. 18.

⁴ Hiski Haukkala, "A Hole in the Wall? Dimensionalism and the EU's 'New Neighbourhood Policy'", UPI Working Papers, 41, 2003, pp. 18-19.

⁵ Pál Dunay, 'Strategy with fast-moving targets: East-Central Europe', *European Union foreign and security policy*, p. 40.

الإتحاد الأوروبي جهدا كبيرا لتحقيق التوازن على تلك العلاقة الغير متكافئة بمعنى " الاعتماد من جانب واحد" و التي تنشأ من هيمنة الإتحاد الأوروبي تقريبا على كل جوانب سياسة الجوار الأوروبية. و في هذا الصدد ، فإن الجزائر و روسيا فقط هما الدولتان الوحيدتان اللتان تنتهجان وجهة مكافحة أو بالأحرى التصدي للنفوذ الأوروبي في سياسة الجوار الأوروبية، و هذا طبعا لاعتبار الجزائر و روسيا أهم موردي الطاقة لأوروبا، في حين أن البقية لا تعتبر بالنسبة للإتحاد الأوروبي سوى مصادر تهديد و تصدير عدم الاستقرار اتجاه أوروبا و حسب، و مع هذه الحالة، فإنه يتوجب على الإتحاد الأوروبي إعادة تصميم مؤسسات، سياسات و آليات سياسة الجوار الأوروبي، بصفة تقدم للجانبين على منحى متوازن بين الطرفين، بدلا من وجود علاقة الراعي و العميل أو الطالب و المانح بشروط¹.

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فيتعلق أساسا بشكل الجوار في أن العمل الموحد و الإتحاد الأوروبي يهدف إلى تحقيق مصالح أمن و استقرار هذا الأخير و حسب، وكما ذكر سابقا ، فإن وثيقة أوروبا الموسعة تشير إلى وجود المصالح المشتركة و المتبادلة بين جميع الشركاء عندما يتعلق الأمر بالقرب الجغرافي، إحلال الرخاء و القضاء على الفقر و هذا على الرغم من الاختلافات الكبيرة الموجودة بين شركاء سياسة الجوار الأوروبية، وعلى الرغم من وجود هذه المصالح المشتركة و المتبادلة، فإنها تبدو أكثر وضوحا بالنسبة للإتحاد الأوروبي عكس دول الجوار²؛ فمعظم خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي تعكس قدرا معتبرا من المصلحة الذاتية بالنسبة للإتحاد الأوروبي على حساب دول الجوار³. و مثال ذلك: أن خطط العمل مع كل من مولدوفا ، المغرب، تونس و أوكرانيا تحتم على هذه الأخيرة إبرام اتفاقيات إعادة القبول مع الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك أيضا، فخطة العمل مع أوكرانيا تحتوي على

¹ Wallace, op. cit., p. 19.

² Cremona, "The European Neighbourhood Policy: Legal and Institutional Issues", p. 8

³ Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 765.

مشاورات بشأن استخدام الإتحاد الأوروبي لمسافات طويلة من حيز قدرات النقل الجوي الأوكراني ، هذه القدرات التي يحتاجها الإتحاد الأوروبي و بشدة من أجل تطبيق السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية¹ ESDP، على خلاف خطط العمل مع إسرائيل التي لا تحمل في طياتها الكثير من الشروط مثل سابقتها على غرار أوكرانيا مثلا. و هي العلامة الواضحة على الطرح الأوروبي في عدم التوازن مع دول الجوار في تطبيق سياسة الجوار الأوروبية². و كل ذلك يبرز التضارب الواضح في تعامل الإتحاد الأوروبي مع جيرانه و هو الشيء الذي يفقد سياسة الجوار الأوروبية و يقلل من مصداقيتها و شرعيتها³.

إن كل الحجج المذكورة أعلاه توفر أساسا مشروعا لتصورات بعض البلدان الشريكة في إدراكها لسياسة الجوار الأوروبية على أنها أداة عملية لتعزيز الأمن و المصالح الإستراتيجية الخاصة بالإتحاد الأوروبي، و هذا ما نلتمسه خاصة عند شركاء جنوب المتوسط أين يمكن ملاحظة ارتفاع مستوى الشك لديهم مقارنة بدول أوروبا الشرقية. و بغض النظر عن الفرق بين جيران الجنوب و الشرق و الذي يكمن في غياب خيار العضوية بالنسبة لشركاء جنوب البحر المتوسط مع احتمالية وجوده بالنسبة لجيران الشرق في صورة أوكرانيا و مولدوفا، فإن عنصر التشكيك بالنسبة لشركاء جنوب المتوسط يمنع و يقف حاجزا أمام التقدم الفعلي لسياسة الجوار الأوروبية. و هذا راجع إلى أهداف الإتحاد الأوروبي الأمنية في المنطقة و مدى قدرة تحقيقها، إضافة إلى تزامن سياسة الجوار الأوروبية و تواجدها في نفس فترة إستراتيجية الشرق الأوسط الكبير المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و أوجه التشابه بينهما.

¹ Ibid.

² Khaled Diab, 'Commission wants closer EU-Israeli ties', *European Voice*, 16 December 2004-12, January 2005, p. 765.

³ Ibid, p. 766.

و من ناحية أخرى، فإن الطلب المتزايد للإتحاد الأوروبي و تركيزه الشديد و المستمر بشأن قضايا الإرهاب تزيد من إثارة تلك الشكوك و التي تعيق مزيدا من التقدم في سياسة الجوار الأوروبية مع شركاء منطقة جنوب المتوسط. و في هذا الصدد، فإنه يمكن اعتبار المغرب الدولة الوحيدة التي تبرز حماسا كبيرا من أجل تعزيز عمليات الإصلاح داخلها. و على نقيضها، فمعظم شركاء جنوب المتوسط مترددون و يشتبهون كثيرا حول سياسة الجوار الأوروبية و أهدافها. ذلك بأنها ترى بأن هذه السياسة هي عمل الإتحاد من جانب واحد و لا تقدم أي شيء حسي مفيد للشركاء كما أنها تسعى لتعزيز مصالح الإتحاد الأوروبي لنفسه و حسب.

و بغض النظر عن مستويات و درجات الشكوك، فإن الإتحاد الأوروبي في حاجة ماسة و ملحة من أجل القضاء على كل تلك الشكوك من أجل السير الحسن لسياسة الجوار الأوروبية و خاصة اتجاه شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط، فالإتحاد الأوروبي يحتاج لمساعدة البلدان الشريكة في تحقيق التحول الاقتصادي و السياسي في تلك البلدان ، و هو الذي من شأنه أن يخدمه في نفس الوقت و لن يتحقق ذلك إلا إذا وفر الإتحاد الأوروبي محفزات أكثر إغراء لمساعدة دول الجوار بأن يصبحوا شركاء فعالين في بناء سياسة الجوار بدلا من كونهم مصادر للأخبار السيئة و حسب¹. و إذا أراد الإتحاد الأوروبي إقناع جيرانه بالتعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية، فإنه يحتاج إلى أن يقدم لجيرانه المزيد من المساعدة في الميادين التي تهتم بها دول الجوار ككل، و ليس باهتمامات الإتحاد الأوروبي الخاصة و حسب².

¹ Grabbe, "How the EU should help its neighbours", p. 1.

² Ibid, p. 6.

الفصل الثالث: سياسة الجوار الأوروبية

و السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

المبحث الأول: حدود سياسة الجوار على المستوى الداخلي:

المبحث الثاني: حدود سياسة الجوار على المستوى الخارجي:

المبحث الثالث: أثر سياسة الجوار على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

الفصل الثالث: سياسة الجوار الأوروبية والسياسة الخارجية الأوروبية

المشتركة:

لكل سياسة أيا كانت، بغض النظر سواء أكانت داخلية أم خارجية و باختلاف نهجها ، بعض القيود و التحديات التي تواجه مسيرتها بشكل عام ، وهو الحال بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية التي سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف تحدياتها على المستويين الداخلي و الخارجي في المبحثين الأول و الثاني ، لننتقل فيما بعد ذلك للحديث عن أبعاد سياسة الجوار باعتبارها أداة لتفعيل السياسة الخارجية الأوروبية.

المبحث الأول: حدود سياسة الجوار على المستوى الداخلي:

إلى جانب القيود المتأصلة فيها، تعاني سياسة الجوار الأوروبية بعض المشاكل داخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته و التي من شأنها أن تعرقل وظيفة هذه السياسة و تنفيذها و التي يمكن رصدها في:

المطلب الأول: فشل الدستورية و تراجع شرعية الإتحاد الأوروبي :

أين يعاني الإتحاد الأوروبي من أزمة عميقة راجعة إلى عاملين أساسيين .

فشل الاستفتاء الوطني على المعاهدة الدستورية في فرنسا و هولندا سنة 2005 إضافة إلى

تراجع شرعية مؤسسات الإتحاد الأوروبي في نظر المجتمع الأوروبي¹.

و يرجع العامل الأول إلى الأزمة الحادة التي طرأت على المعاهدة الدستورية و التي احتوت

على بعض التعديلات الهامة في الجوانب المؤسسية و السياسية بشأن الشكل و الهيكل

¹ Stefano Micossi and Daniel Gros, "Confronting Crisis in the European Union: A Fresh Start", CEPS Policy Brief No. 117, December 2006, p. 1.

المستقبلي للإتحاد الأوروبي ونتيجة لفشل عملية الاستفتاء ظهرت هناك حالة من الجمود بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي والذي لا شك من أن له التأثير الكبير و العميق على كل سياسات الإتحاد الأوروبي متفاوتة من سياسات الميزانية وصولاً حتى إلى العلاقات الخارجية باعتبار أنه ليس هناك توافق في الآراء بشأن القضايا الكبيرة و الحساسة الموجودة في مشروع المعاهدة الدستورية فانه من الصعب أن نتوقع إلى أن يصب الإتحاد الأوروبي كامل تركيزه على علاقاته الخارجية لاسيما سياسة الجوار الأوروبية . ومن ثم فانه من المتوقع جدا أن يكون الإتحاد الأوروبي أكثر فاعلية على المستوى الخارجي و في علاقاته الخارجية مع دول الجوار في حال ما استطاع تجاوز حالة الجمود بشأن مستقبله بعد حل الأزمة الدستورية الحالية¹. لأن الأزمة الدستورية الحالية قد زادت من تراجع التأييد الشعبي للإتحاد الأوروبي بصفة عامة و لمؤسساته بصفة خاصة، فقبل الاستفتاءات الوطنية في كل من فرنسا و هولندا لم يبد الرأي العام الأوروبي أية ردود فعل ضد سياسات الإتحاد الأوروبي ولم يشعر أبدا بالقلق إزاء جدول الأعمال الرسمي للإتحاد كما هو اليوم². بدلا من ذلك سيطرت كل الحكومات الوطنية على جدول أعمال الإتحاد الأوروبي من خلال التأكيد على أنه هناك إجماع متساهل من طرف المجتمع الأوروبي إزاء القضايا المطروحة (المتعلقة بالاتحاد طبعا).

و في هذا الصدد يعلل دانيال فروس بأنه من الصعب جدا العودة إلى مرحلة الإجماع المتساهل بعدما تم صده في الاستفتاء المذكور آنفا .

¹ Michele Comelli, Ettore Greco and Nathalie Tocci, "From Boundary to Borderland: Transforming the Meaning of Borders through the European Neighbourhood Policy", *European Foreign Affairs Review* 12: 203- 218, 2007.

² Micossi and Gros, op. cit., p. 10.

وهو ما يمثل حالة الضعف السياسي الداخلي في البلدان الأعضاء الرئيسية للإتحاد و بالتالي انتشاره إلى مستوى الإتحاد الأوروبي.¹

وبهذه الطريقة تتحول أزمة الشرعية من المستوى الوطني إلى مستوى الإتحاد الأوروبي مع تراجع شعبية المؤسسات الأوروبية بالرغم من أن طموح جل الأوروبيين لا يزال قائما في رؤية اتحاد أكثر قوة و صلابة خاصة في مجالات الأمن بشقيه الداخلي و الخارجي و بذلك السياسة الخارجية الأوروبية بطبيعة الحال .

و بوضعه إلى جانب الجمود الدستوري يبدو أن مشكل الشرعية يحقق عائقا كبيرا أمام الإتحاد الأوروبي من أجل تقديم سياسات مقبولة في نظر المجتمع و الشعب الأوروبي و التي مما لا شك فيه بأنها ستعيق مسار تطور سياسة الجوار الأوروبية، لذلك فمن دون دعم من المجتمع الأوروبي فانه من الصعب بما كان أن يحافظ الإتحاد الأوروبي على تقدم أي مبادرة سياسية من طرف الاتحاد بما في ذلك سياسة الجوار الأوروبية .

المطلب الثاني: جمود عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي:

و إلى جانب الأزمة الدستورية السابقة الذكر و انخفاض الشرعية المرتبطة بها، يعاني الإتحاد الأوروبي من حالة جمود كبيرة عندما يتعلق الأمر بعملية صناعة القرار و هو ما يمكن ملاحظته من خلال بعدين أساسيين .

أين يشير البعد الأول بأن الإتحاد بدأ بإنتاج سياسات ضعيفة و غير فعالة في مواجهة التحديات المزوجة المتمثلة في التكامل و العولمة² حيث أن التحدي السابق الذكر يفرض على

¹ Ibid.

² Ibid, p. 14.

الإتحاد الأوروبي التكيف مع الشروط الناتجة عن عملية أو عمليات التوسع، و بناءا عليه وجب على صناع القرار داخل الإتحاد الأوروبي أن يولوا اهتماما أكبر بالقضايا المتعلقة بمنطق التعامل و مثال ذلك عملية الإصلاح المؤسسي أو ما يمكن التعبير عنه بمصطلح تعميق القدرة الاستيعابية . هذا التحول في عملية صنع القرار يدل على أن قضايا السياسة الخارجية على غرار سياسة الجوار الأوروبية تحظى باهتمام قليل بالنظر إلى جدول أعمال الإتحاد الأوروبي المكثف .

تلك الوضعية الناتجة عن ديناميكيات العولمة و التي فرضت على الإتحاد الأوروبي السعي إلى مزيد من الحماية و تبني موقفا دفاعيا نوعا ما في مواجهة التطورات الخارجية . و هو الواضح في تطور سياسة الجوار الأوروبية القائمة بدرجة ما على منطق حماية الاتحاد و المصالح الإستراتيجية .

أما الجانب الثاني أو البعد الثاني فسيلط الضوء على الزيادة في نسبة تعقيد حملة صنع القرار داخل الإتحاد خاصة بعد التعب الذي نال الإتحاد جراء عمليات التوسع المتعددة فقبل كل شيء ، فإن ظهور فكرة التوازن بين المؤسسات لتصبح أكثر تعقيدا و اضطرابا يواجه اللجنة الأوروبية في وضع و صياغة جدول الأعمال، فعندما يتم أخذ الدور الإستباقي في عملية التوسع بعين الاعتبار يمكن النظر إلى هذه الحالة باعتبارها نتيجة طبيعية لعمل اللجنة الأوروبية و بالمثل تحمل اللجنة على عاتقها (توازيا مع لجنة سياسة الجوار الأوروبية المنبثقة من آخر تجربة توسع قامت على مستوى الإتحاد الأوروبي) مسألة وضع و تطبيق سياسة الجوار الأوروبية¹ بالنظر إلى الطموح الرامي إلى تكرار تجربة التوسع على قضية سياسة الجوار الأوروبية

¹ Judith Kelley, "New Wine in Old Wineskins: Promoting Political Reforms through the New European Neighbourhood Policy", Journal of Common Market Studies Vol. 44 No. 1(2006), pp. 29- 55.

ونتيجة لما سبق ذكره يمكن ملاحظة ظهور مشاكل لاحقة نتيجة للخلافات السائدة حول أولويات السياسة الخارجية للدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي، فمنذ إنشائها وأولويات السياسة الخارجية للدول الأعضاء ظاهرة بصورة جلية في عملية صنع السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي فعلى سبيل المثال في حين تم دعم البعد الشمالي للسياسة الخارجية الأوروبية من طرف الدول الأعضاء الشمالية تتوجه الدول الأعضاء الجنوبية إلى تفضيل و دعم البعد الجنوبي للسياسة الخارجية، فالفجوة الموجودة بين الأبعاد الشمالية الشرقية و الجنوبية تتضح و بصورة أكبر عندما يتعلق الأمر بتخصيص الموارد المالية اللازمة (و خاصة عندما يتعلق الأمر بدول العالم الثالث) فأعضاء الإتحاد الأوروبي الشماليون حريصون على إنفاق مزيد من الموارد المالية اتجاه دول الجوار الشمالية والشرقية¹

و نتيجة للتباين بين مصالح السياسة الخارجية للدول الأعضاء، أصبحت عملية وضع القرار داخل الإتحاد الأوروبي أكثر بطء و تعقيدا وهو الشيء الذي تفاقم بعد توسع الإتحاد الأوروبي من 15 الى 27 دولة إلى أن أصبح يضم حالي 28 دولة، "فالتوازن الأصلي بين أعضاء الاتحاد قد مهد لتغيير جوهري جراء عمليات التوسع المتعاقبة مما أدى إلى شلل في عملية صنع القرار بشأن القضايا الرئيسية " و بعبارة أخرى، أدى ما سبق ذكره إلى اختلال التوازن على مستوى المصالح إلى حد كبير، بحيث أصبح التوصل إلى توافق الآراء على ما يبدو صعبا إن لم يكن مستحيلا و إن لم يكن حتميا طبعا² .

¹ Haukkala, "The Northern Dimension: A Presence and Four Liabilities", p. 110.

² Micossi and Gros, "Confronting Crisis in the European Union: A Fresh Start", p.14.

ما أدى أيضا إلى الاختلاف بين الأولويات السياسية و المالية للدول الأعضاء بصورة جلية في سياق مرحلة تطور سياسة الجوار الأوروبية؛ فمن جهة أيدت بعض الدول الأعضاء (في مثال ألمانيا، بولندا و المملكة المتحدة) مبادرة تسعى لإدراج شركات المنطقة الشرقية و حسب، و دفعت لتخصيص المزيد من الأموال المخصصة لآليات سياسة الجوار الأوروبية إلى تلك البلدان، و من جهة أخرى أصدر البعض الآخر (في مثال إيطاليا فرنسا اسبانيا البرتغال و اليونان) سياسة الجوار بصورة أفضل و أوسع إلى دول البحر الأبيض المتوسط مع التركيز على زيادة المساعدات المالية لهذه البلدان . و بخصوص الاختلاف في ترتيب الأولويات يمكن تفسيره بأن "إدماج دول جنوب المتوسط في إطار سياسة الجوار الأوروبية جاء من أجل تحقيق التوازن بين البعدين الجنوبي و الشرقي للسياسة"¹ و في ذات السياق يشير ويليام والاس إلى أن محاولة الجمع بين المحورين الأساسيين في سياسة الجوار والمتمثلان في الشرق و الغرب من شأنه أن يساعد على تجنب صراع المصالح بين الدول الأعضاء.

" إنه لمن الجيد و المرغوب فيه أن يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق نهج أكثر تماسكا لإدارة حدوده الجديدة و من أجل تنمية اقتصادية و سياسية للدول المجاورة، من خلال نهج موسع يضع دول الجوار الشرقية و الجنوبية في نفس الإطار و كل هذا لتجنب التناقض في المطالب والمصالح الخاصة بالدول الأعضاء المختلفة و جعل الآثار المترتبة عن القرارات المتخذة فيما يتعلق بدولة مجاورة أكثر وضوحاً"²

¹ Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p.758.

² Wallace, "Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25", p.10.

كما أن الاختلاف يتمحور أيضا حول طبيعة دول الجوار ومختلف التصورات المرتبطة بها من طرف دول الجوار ،أي بعبارة أخرى فإن الوضع الحالي يشير إلى وجود اتجاه بين الدول الأعضاء الذي يرى في دول أوروبا الشرقية مقومات إمكانية أو احتمالية الانضمام ،على غرار شركاء دول المتوسط و التي لا تعتبر مؤهلة للحصول على عضوية داخل الإتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال تذهب جل الدول الجديدة العضوية داخل الإتحاد الأوروبي على غرار بولونيا و جمهورية التشيك إلى دعم عضوية أوكرانيا في حين أن البعض الآخر في صورة فرنسا إيطاليا و اسبانيا يرفضون الفكرة تماما. وعلاوة على ذلك فإن تنامي الصراع يتمحور من خلال موقف مجلس الرئاسة ذلك أن الرئاسة الألمانية تعمل على تعزيز السياسات الموجهة نحو أوروبا الشرقية و من المتوقع أن تعرف الرئاسة المقبلة للبرتغال تحولا نحو المحور الجنوبي للإتحاد الأوروبي .

و بصفة عامة فإن الجمود في عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي من شأنه أن يقلص القدرة على التحكم في مجريات سياسة الجوار الأوروبية، "فإن التعقيدات التي تدور حول بناء حلول وسطية بين الدول 28 الأعضاء يهدد بانزلاق احتياجات و مصالح من هم خارج الإتحاد"¹ ، إلى جانب ذلك فمصالح الجيران تتعرض هي الأخرى لعراقيل بسبب ما يصاحب ذلك من تعب على المستوى المؤسسي خاصة بعد الضيق الذي ظهر مؤخرا داخل الإتحاد بعد آخر عمليات التوسع.²

¹ Wallace, op. cit, p. 7.

² Ibid.

المبحث الثاني: حدود سياسة الجوار الأوروبي على المستوى الخارجي:

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي الموسع و الجوار المقرب:

وكما ذكر سابقا، لطالما لعبت عملية التوسع دورا هاما في تطور السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، فبعد كل جولة من جولات التوسع، لم يجد الإتحاد الأوروبي نفسه محاطا بأعضاء جدد داخل الإتحاد و حسب، بل أصبح يتشارك أيضا في حدود مباشرة مع جيران جدد تماما، و هو الوضع الذي دفع بالإتحاد الأوروبي إلى إطلاق مبادرة جديدة للسياسة الخارجية نحو دول الجوار¹. و في حالة آخر موجة توسع ، وجد الإتحاد الأوروبي نفسه محاطا بثلاث أبعاد جغرافية أساسية (شرقية، جنوبية، وجنوب شرقية)، و الذي شكل مجموعة تحديات جديدة و مختلفة لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.

و يتمثل أول تحد لسياسة الجوار الأوروبية في هذه النقطة في عدم تجانس الدول الشريكة لها خاصة على المستوى السياسي، الاقتصادي و السوسيو اقتصادي، في حين أن الإتحاد الأوروبي قد حاول القضاء على حالة اللاتجانس تلك من خلال وضع خطط عمل موضوعة حسب طلب الشريك و وفق مقوماته الاقتصادية و السياسية الخاصة به. ولكن بالرغم من ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات التي لا تزال تتبع من أكثر البلدان الشريكة إشكالية، أو كما يعبر عنها الإتحاد الأوروبي ب"الدول المثيرة للقلق" و يذكر منها بيلاروسيا، ليبيا و سوريا². و لا يرجع سبب إشكال هذه الدول حسب الإتحاد الأوروبي طبعا إلى مستوى الفشل في الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان و الحكم الراشد و حسب، و لكن ترتبط أيضا بمختلف المخاوف الأمنية، و على الرغم

¹ Haukkala, "The Hole in the Wall? Dimensionalism and the EU's 'New Neighbourhood Policy'", p.2

² Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 769.

من إدراجها ضمن سياسة الجوار الأوروبية. إلا أن الإتحاد الأوروبي لا يستطيع تنفيذ السياسة و بفعالية تجاه هذه الدول نظرا للظروف السابقة الذكر.

إذا، فقد كان لعدم تحقيق أي تقدم ملحوظ لسياسة الجوار الأوروبي تجاه هذه الدول الأثر الكبير على الحد من تطورها بشكل عام لأن هذه الدول لا تزال خارج نطاق المجال العملي لسياسة الجوار الأوروبية بالرغم من أنها تقع ضمن النطاق الجغرافي لها. و هو الشيء الذي قد يؤدي إلى عزل هذه الدول على المدى البعيد.

لذلك، فإنه من المستحسن أن يتحرك الإتحاد الأوروبي لإعادة النظر و لتقديم أفضل طريقة للتعامل مع هذه الدول و في أسرع وقت ممكن لضمان السيرورة الحسنة لسياسة الجوار الأوروبية اتجاه هذه الدول المذكورة سابقا¹.

أما بالنسبة لثان تحد، فهو ينبع أساسا من وجود صراعات حادة في أو ما بين دول الجوار أين يجد الإتحاد الأوروبي قائمة طويلة لهذه الصراعات: صراع في الشرق الأوسط (أساسا ما بين فلسطين و الكيان الصهيوني)، صراع ترانسدينسترا (مولدوفا)، النزاع في إقليم ناغورنو كاراباخ (ما بين أرمينيا و أذربيجان).

فالإتحاد الأوروبي لم يشارك مباشرة في العديد من تلك الصراعات، و خاصة تلك التي تمس كلا من مولدوفا أو أرمينيا و أذربيجان. بدلا من ذلك دعم الإتحاد الأوروبي جهود منظمة الأمن و التعاون **OSCE** في حل الصراعات. و حقيقة أن الإتحاد لا يعمل بشكل عام مع تلك الدول المجاورة يدل على كبر الفجوة بين الخطاب الرسمي للإتحاد و سيطرتها الفعلية.²

¹ Ibid.

² MacFarlane, 'The Caucasus and Central Asia: towards a non-strategy', p. 131.

و بالرغم من مشاركات الإتحاد الأوروبي الجزئية السابقة في حل الأزمات، فإنه قد يتوقع زيادة مشاركة الإتحاد الأوروبي في حل الأزمات السابقة الذكر، ذلك لأن سياسة الجوار الأوروبية تجعل الإتحاد أقرب فأقرب من تلك الأزمات. و في هذا الصدد يؤكد " ألبرتو ألبوني " بأن " التكامل سيجلب الاستقرار الهيكلي للإتحاد الأوروبي على المدى الطويل، و لكن في الوقت نفسه سيجلب حالة اللااستقرار أقرب إليه أيضا"¹. و مع ذلك ، فإن الصورة تشير إلى أن النزاعات الجارية في جوار الإتحاد الأوروبي القريب من شأنها أن تعيق التقدم المحتمل لسياسة الجوار الأوروبية إذا اعتبرناها بأنها أداة لحل النزاعات و الوقاية منها.

و في هذا الصدد، فإن الصراع ما بين فلسطين و الكيان الصهيوني يعتبر عقبة قصوى تقف في وجه الشراكة الأورومتوسطية فضلا عن سياسة الجوار الأوروبية في المجالين السياسي و الأمني وعلى سبيل المثال، لم يكن لكل من سوريا و لبنان رفض المشاركة في أنشطة الشراكة الأورومتوسطية و التي تحتوي في خطابها السياسي على عملية تطوير تدبير بناء الثقة بين الأطراف وهذا كله راجع إلى تواجد إسرائيل بالمنطقة². و كما أن النزاع لا يزال مستمرا، و هي التي تزيد من الأهمية الجيوسياسية التي يعلقها الإتحاد الأوروبي على دول الجوار. و نتيجة لذلك، فإن المصالح الأمنية للإتحاد الأوروبي تعتبر بمثابة الأولويات الملحة في عملية بناء سياسة الجوار الأوروبية، و هو الشيء الذي يمهد الأرضية للبلدان الشريكة على الإدراك الجيد لسياسة الجوار الأوروبية من جهة باعتبارها أداة أخرى لتحقيق المصالح الأمنية الخاصة بالإتحاد الأوروبي. و كما هو موضح سابقا، يقود هذا التصور إلى وضع قيود ملحوظة ترهن استعداد البلدان الشريكة للامتثال لسياسة الجوار الأوروبية.

¹ Aliboni, "The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy", p. 5.

² Tanner, "North Africa: Partnership, Exceptionalism and Neglect", pp. 139-140.

و في وقت يسعى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع التحديات الناشئة عن أبعادها الشرقية والجنوبية في إطار سياسة الجوار الأوروبية يظهر هناك بعد جوارى ثالث يمكن التعبير عنه بأنه بعد "جنوبي- شرقي" نتيجة لانضمام كل من بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي و منذ أن أصبح الإتحاد الأوروبي يتشاطر حدودا مباشرة مع البحر الأسود زادت أهمية هذه المنطقة الفرعية في سياق سياسة الجوار الأوروبية .

و في هذا الصدد، فإن أول إشارة (وثيقة) صدرت بخصوص موضوع البحر الأسود من طرف المفوضية الأوروبية في "أفريل 2007" بعنوان "التأزر من اجل البحر الأسود" أين أكدت الوثيقة على الأهمية البالغة التي تحتلها المنطقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي و بذلك ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة على المستوى الإقليمي من أجل تعزيز الأمن و الاستقرار في المنطقة¹. إذا فالزيادة الملحوظة في مشاركة الإتحاد الأوروبي في المنطقة تنبع أساسا من هدف الحفاظ على الاستقرار الإقليمي و الذي لديه القدرة الكبيرة على الانتشار نحو حدود الإتحاد طبعاً. "فإيجاد طرق لمنع عوامل زعزعة الاستقرار المرجحة و الناشئة على الصعيد الإقليمي و التعامل معها قبل أن تؤثر على منطقة الإتحاد الأوروبي و من شأنها أن تكون محددة لمستقبل أوروبا الموسعة خاصة في المنطقة"².

و بغض النظر عن كل التطورات المذكورة سابقا و التي قد تكون بمثابة تحد يقف في وجه وجود الإتحاد الأوروبي في جواره القريب و جب الانتباه أيضا إلى خلق بعض الأبعاد الجوارية

¹ Communication from the Commission to the Council and the European Parliament, "Black Sea Synergy - A New Regional Cooperation Initiative", COM(2007) 160 final, 11 April 2007.

² Mustafa Aydın, "Europe's Next Shore: the Black Sea Region after EU Enlargement", ISS Occasional Paper, No. 53, June 2004, p. 3

الإضافية في حالة قبول عضوية تركيا مستقبلا و الذي من شأنه أن يقدم مجموعة من الأبعاد الجغرافية الجديدة للإتحاد الأوروبي

"فالإتحاد الأوروبي لن يتشارك في حدود مشتركة مع دول كأرمينيا و جورجيا و إيران والعراق و سوريا وحسب ولكنه سيصبح طرفا أساسيا و بشكل مباشر لاستغلال موارد بحر قزوين من جهة و الدخول في الصراعات القائمة في منطقة القوقاز بشكل أو بآخر".¹

و أن حدث ذلك فانه يتوجب على الإتحاد الأوروبي إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبية بسبب الحاجة للمشاركة في الأبعاد الجوارية الناشئة جراء ما سبق ذكره و علاوة على ذلك فعضوية تركيا من شأنها أن تبعث بإشارة واضحة لكل من إسرائيل و المغرب و بعض دول القوقاز الحريصة على طلب العضوية داخل الإتحاد الأوروبي.²

و باختصار فإن السؤال الرئيسي الذي يمكن طرحه على الإتحاد الأوروبي هو تعريف واضح حول الحدود النهائية للإتحاد و أن كان بدرجة أقل حول الحدود الشرقية و التي امتدت إلى غاية جنوب القوقاز بالفعل . و لكن بدرجة أكثر عندما يتعلق الأمر بالجانب الجنوبي الشرقي و القلق أساسا يتمحور حول وجود تحديات جديدة قد تنشأ بالتوازي مع اكتساب حدود جديدة و بالتالي جيرانا جددا نتيجة لمزيد من عمليات التوسع . و بالنظر إلى اكتساب الإتحاد بالفعل لثلاثة أبعاد جغرافية مع آخر عملية توسع فتداعيات عمليات التوسع القادمة و خصوصا حول انضمام تركيا "ستتجاوز إلى حد بعيد جميع عمليات التوسع السابقة"³

¹ Haukkala, "The Northern Dimension: A Presence and Four Liabilities", p. 110.

² Gilles Dorransoro, "The EU and Turkey: between geopolitics and social engineering", *European Union Foreign and Security Policy: Towards a Neighbourhood Strategy*, p. 48.

³ Ibid.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الروسية :

على الرغم من لعب روسيا دورا مهما في جوار الإتحاد الأوروبي .إلا أن سياسة الجوار الأوروبية لا تمثل هذا البلد بسبب ما يمكن تسميته ب "الإقصاء الذاتي"¹ من السياسة الجوارية . وقد أعلن عن موقف روسيا رسميا من خلال استنتاجات أعمال مجلس الرئاسة الأوروبية في جوان 2004 و التي تؤكد عدم رغبة روسيا في المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية بسبب عدم قبول موسكو على مبادئ المشروطية الموضوعة من طرف المفوضية الأوروبية² . عوضا عن ذلك فإن روسيا تفضل المشاركة أكثر في علاقات ثنائية من شكل "شركات إستراتيجية" في عدد من المجالات الحيوية بما في ذلك الطاقة . وتطوير منطقة اقتصادية أوروبية مشتركة إضافة إلى "ترتيب العمل معا على ساحة الأمن الدولي و زيادة صادرات موارد الطاقة الروسية اتجاه أوروبا و كذا تحفيز عمليات الاستثمار"³ .

فنهج الشراكة الإستراتيجية يتوافق و نظرة روسيا إلى نفسها باعتبارها قوة إقليمية وبذلك فإنها لا تريد أن تكون مندمجة في الإطار المتعدد الأطراف في الإتحاد الأوروبي و لكنها في نفس الوقت تحتاج و بشدة إلى إقامة تعاون أوثق بين الكتلتين، و بعبارة أخرى فإن روسيا تتجه إلى سياسة "الاقتصاد الذاتي" من هياكل الإتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على حريتها في العمل ،أي من أجل الإبقاء على حريتها في تحديد و تنفيذ سياستها الداخلية و الخارجية على مواقعها باعتبارها اكبر دولة داخل دول الكومنولث المستقلة CIS ، إضافة إلى استقلال مواقفها وأنشطتها داخل المنظمات الدولية⁴ . ومن الجانب الآخر يبدو أن الإتحاد الأوروبي قد أدرك محدودية تأثيره على التطورات الداخلية لروسيا و بذلك فان الانخراط في نهج الشراكة يجعل

¹ Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy", p. 759.

² Aliboni, "Geopolitical implications of the European Neighbourhood Policy", p. 2.

³ Timofei Bordachev, "Russia and EU Enlargement: Starting the Endgame", p. 163.

⁴ Ibid, p. 85.

التعاون في مجالات محددة أكثر عملية و أكثر تركيزا . في الواقع و نظرا لقرب الإتحاد الأوروبي من روسيا جغرافيا ووجود مجموعة من التهديدات الغير عسكرية المحتملة من الشرق فإنه الممكن للإتحاد الأوروبي استبعاد روسيا من منطقة نفوذها أو كما يعبر عنه باستبعادها من " دائرة أصدقاء " الإتحاد¹. و من ثم فإنه من السهل ملاحظة أن كلا الطرفين يسعى لإتباع نهج عملي بتطوير الشراكة الإستراتيجية.

و على الرغم من الطابع البراغماتي للعلاقات الحالية بين الاتحاد الأوروبي و روسيا فإن طبيعة "الإقصاء الذاتي" لروسيا يفرض قيودا مختلفة على سياسة الجوار الأوروبية . إن أول قيد ينبع من تصور روسيا لسياسة الجوار الأوروبية باعتبارها منافسة جيوسياسية محسومة من أجل النفوذ الإقليمي². في المقابل فإن الإتحاد الأوروبي يرى بأن سياسة الجوار الأوروبية تعود إلى أساس لعبة "يستفيد منها الجميع" **a win win game** " بشأن علاقتها مع روسيا و هي الحقيقة التي لطالما ذكرت في الاستراتيجيات المشتركة للاتحاد الأوروبي؛

"إن لكل من روسيا و الاتحاد الأوروبي مصالح إستراتيجية و كذا مسؤوليات خاصة بالحفاظ على الأمن و الاستقرار في أوروبا و في أجزاء أخرى من العالم . إن الاتحاد يعتبر روسيا شريكا أساسيا في تحقيق تلك الأهداف و هي مصممة على التعاون معها"³.

و بالرغم من ذلك . فشكوك روسيا الرامية إلى أن مشاركة أوروبا الإستراتيجية تقلل من مصالحها ويجبر الإتحاد الأوروبي على التحرك لإقناع روسيا حول المساواة في تطبيق و السيرورة في مسار الشراكة الإستراتيجية و هو الشيء الأساسي باعتبار احتياجات و تبعية أوروبا للطاقة و الموارد الروسية إضافة إلى قضايا الأمن و الدفاع طبعاً.⁴

¹ Bordachev, "Russia and EU Enlargement: Starting the Endgame", p. 167.

² Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighbourhood Policy", p. 200.

³ 'Common Strategy for the European Union of 4 June 1999 on Russia', (1999/414/CFSP), L 157/2.

⁴ Zagorski, "Policies towards Russia, Ukraine, Moldova and Belarus", p. 85.

و إضافة إلى ما سبق ذكره. فإنه ثمة تحد آخر ينبع من صراع المصالح بين الاتحاد الأوروبي و روسيا على منطقة أوروبا الشرقية. و كذا جنوب القوقاز في محاولة لبسط وممارسة النفوذ. وهذا راجع إلى تصور روسيا باعتبارها منافسا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة الأمريكية أيضا فيما يعتبرونه المجال الطبيعي للنفوذ¹. و لذلك فروسيا تحاول إعادة تأكيد نفوذها على هذه الدول الواقعة "في خارجها القريب" أي " جوارها القريب" وبتعبير آخر، في حين أن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى تعميق مشاركة الكثير منهم²؛ فالصراع ينشأ من محاولة الإتحاد الأوروبي لممارسة النفوذ على هذه الدول بإدراجها داخل سياسة الجوار ووضعها وجها لوجه أمام روسيا باعتبارها جارا أكثر تأثيرا على المستويين الاقتصادي و السياسي.³ و في حين أن هذا الصراع لم يصل إلى درجة العدائية إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التوترات المحتملة بالفعل.

و على سبيل المثال. فإن الإتحاد الأوروبي قام بدعوة أوكرانيا لأن تعمل بقوانين السوق الأوروبية. و لكن الأخذ بالروسية أيضا من خلال "فضاء اقتصادي مشترك". فروسيا ترمي إلى بعث حرية تنقل مواطنيها في الدول السوفيتية السابقة و لكن الإتحاد الأوروبي يريد من جيرانه الشرقيين تعزيز الرقابة على الحدود مع الدول الغير أعضاء في الإتحاد الأوروبي. بما في ذلك روسيا. وهذا ما قد ينشأ عنه المزيد من التوترات خاصة إذا كان الإتحاد الأوروبي يحاول زيادة نسبة المشاركة في حل النزاعات و التي تشارك روسيا فيها بدرجة كبيرة في صورة : "ترانسدنيستريا في مولدوفا أو أوسيتيا الجنوبية في جورجيا"

و بالنظر إلى حساسية علاقات روسيا مع دول جوارها القريب. فإنه من السهل التنبؤ بأن توثيق الإتحاد الأوروبي لعلاقاته مع هذه الدول من شأنه أن يخاطر باختلال العلاقات مع

¹ Grabbe, "How the EU should help its neighbours", p. 3.

² Ibid.

³ Nicolae Idu, "The Larger EU and the New In-Between Lands: Ukraine and Belarus, p. 171.

روسيا . وبذلك تصبح مهمة الإتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة أكثر صعوبة و إشكالية . كما أن غياب روسيا عن الإطار الذي يفترض بها التواجد فيه من أجل معالجة صعوبة القضايا العابرة للحدود يترك فجوة كبيرة وسط هذه السياسة. و من أجل تحقيق النجاح في شراكتها الإستراتيجية . وجب على الإتحاد الأوروبي الحفاظ على مسائل التعاون مع روسيا من خلال وضع أهداف محددة جيدا . و إقناع روسيا بأن شراكتها لن تعرض مصالحها في منطقة نفوذها¹. وهو الشيء المهم لنجاح سياسة الجوار الأوروبية لاسيما عند الحديث عن البعد الشرقي للسياسة² .

المطلب الثالث: العلاقات الأطلسية: العلاقات الأوروبية – الأمريكية (و.م.أ):

تحمل مشاركة الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية في جوارها أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة للإتحاد الأوروبي والدول المحيطة به وحسب، ولكن أيضا بالنسبة للعلاقات الأطلسية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة و الذي يعتبر فيها فاعلا مهما. ولذلك فسياسة الجوار الأوروبية تمثل مختلف الفرص والمعوقات بالنسبة للعلاقات العبر أطلسية.

فعند الحديث عن الفرص فإنه لكل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية مصالح مشتركة في مختلف مناطق الجوار الأوروبي والتي من شأنها أن تحفز أعمال التعاون في مجالات متعددة . كتنعيز الأمن و الاستقرار في المنطقة ، تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان و أمن الطاقة الخ.³

و على سبيل المثال تضافرت جهود كل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (خصوصا في أوكرانيا و بيلاروسيا)

¹ Leigh, "The EU's Neighbourhood Policy", p. 112.

² Aliboni, "The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy", pp. 13-14.

³ Michael Baun, "The United States and European Neighborhood Policy", paper prepared for the European Consortium for Political Research, 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Bilgi University, Istanbul, 21-23 September 2006, p. 1.

و حل الصراعات المجمدة في كل من مولدوفا و جنوب القوقاز . وهو الشئ الذي يعزز أعمال التعاون في مجالات متعددة كحل الأزمات . الحرب ضد الإرهاب. الأمن الطاقوي وتعزيز مبادئ الديمقراطية في الجوار الأوروبي .

و بالرغم من ذلك فإن الاختلاف في المواقف السياسية الخارجية في كل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية سيحد من مستوى التعاون العبر الأطلسي و التي ستكون لها تأثير على جداول أعمال سياسات كل من الوندتين على حد سواء ¹.

فالفارق الأساسي ينبع أساسا من مستوى الفارق الجغرافي؛ فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الجوار الأوروبي بعيد جغرافيا مع استثناء موارد الطاقة الواقعة في الخليج الفارسي إضافة إلى العلاقات الوثيقة مع إسرائيل ، فإن مستويات الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية مع سياسة الجوار الأوروبية منخفضة نسبيا بغض النظر عن هجومات 9/11 و تهديد الإرهاب العالمي.

أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي و مع ذلك فالواقع مختلف تماما، فالإتحاد الأوروبي يتشارك في حدود برية مع بيلاروسيا و أوكرانيا و مولدوفا و حدود بحرية مع المغرب، تونس الجزائر، وليبيا، مصر، الكيان الصهيوني، لبنان، سوريا و جورجيا) أين غالبيتها من شركاء سياسة الجوار الأوروبية . و قربها الجغرافي من أرمينيا و أذربيجان و الأردن و التي لا تتشارك معها في أية حدود . فالقرب الجغرافي و الروابط التاريخية و السياسية إضافة إلى الحركة الكبيرة للمواطنين بين هذه الدول و الإتحاد الأوروبي أدى إلى علاقات اقتصادية موسعة بين الأطراف السابقة الذكر . لذلك فإن الإتحاد الأوروبي هو الأكثر حساسية للتطورات المحتملة على طول جوارها.

¹ Baun, op. cit., p. 10.

فالحديث عن اختلاف تصورات كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي حول منطقة الشرق الأوسط لأفضل مثال في هذه المسألة ؛ فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا تكمن أهمية الشرق الأوسط في تجسيد "مشروع الشرق الأوسط الكبير" و حسب و لكن إلى غناها بموارد الطاقة المختلفة أيضا . و مع ذلك و على الرغم من التأثير المحتمل للتطورات في الشرق الأوسط على المصالح الأمريكية بصفة عامة. إلا أنها ترى إلى مختلف المشاكل و التحديات التي يفرضها الشرق الأوسط من مسافة بعيدة نوعا ما . في المقابل فإن تلك التطورات تمس الإتحاد الأوروبي بأكثر فورية بسبب القرب الجغرافي من المنطقة إضافة إلى المستوى المرتفع من درجة الاعتماد المتبادل على المستوى الاقتصادي مع وجود أقلية مسلمة منتشرة على كامل دول الإتحاد الأوروبي .

و علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت جزءا معتبرا من نفوذها في المنطقة بسبب الدعم الصريح لإسرائيل في المنطقة إضافة إلى تدخلها في العراق على و المواجهة المستعصية مع إيران. على غرار الإتحاد الأوروبي الذي يأخذ بموقف أكثر نموا اتجاه المنطقة. و هو الأمر الذي يحمل في طياته العديد من العواقب الهامة التي تقف في وجه التعاون الأمريكي الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط¹. و كل هذا التحول في التأثير كان مرتبطا أساسا في اختلاف النهج المتبع بين كل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في النظر أو في تسيير الصراع الإسرائيلي -ال فلسطيني- فالإتحاد الأوروبي يتجه أكثر إلى الاهتمام بالحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل في منطقة الشرق الأوسط و هو السبب من وراء خوفها من الآثار المزعزعة للاستقرار للسياسة الأمريكية في المنطقة.

¹ Ibid, p. 8.

و باختصار . فالأولوية بالنسبة للإتحاد الأوروبي في التعامل مع دول سياسة الجوار هو اتخاذ "موقف الجار"¹ في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى المنطقة من وجهة نظر بعيدة جغرافيا إن صح التعبير . هذا الاختلاف يجعل جدول الأعمال السياسية الأمريكية لمنطقة الجوار الأوروبي "ضعيفة" نسبيا مع أهداف جيوسياسية و أمنية محددة على غرار الإتحاد الأوروبي والذي يحمل "أجندة سياسية سميكة" بحكم المصالح الواسعة والقرب الجغرافي لدول الجوار الأوروبي.²

و بذلك فإن الاهتمام الكبير الذي تحظى به سياسة الجوار و خاصة في الشرق الأوسط و الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي - من طرف الإتحاد الأوروبي . و الذي من شأنه أن يهدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الجوار الأوروبي و بذلك تهديد مستقبل العلاقات العبر أطلسية (الأوروبية - الأمريكية)³ و أن الطريقة الوحيدة للتخلص من هذا القيد هو الاتجاه إلى زيادة التعاون المتعلقة بالتهديدات و الحوافز المشتركة كمكافحة الإرهاب . منع انتشار أسلحة الدمار الشامل . تحسين أمن الطاقة و تعزيز الديمقراطية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في المنطقة و التي من شأنها أن تكون ذات فائدة كبيرة لكلا طرفي المحيط الأطلسي .

¹ Dov Lynch, 'Catalysing Change', EU Institute for Security Studies Chaillot Paper No. 85 (November 2005), pp. 97- 124, p. 123.

² Dov Lynch, 'Same View, Different Realities: EU and US Policy towards Russia', *EU-US Relations after the Crisis*, Paris: EU Institute for Security Studies, 2006, pp. 157-170, p. 158.

³ Aliboni, "The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy", p. 14.

المبحث الثالث: أثر سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية

المشتركة:

المطلب الأول: دور سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي:

لم تجد دول الإتحاد نفسها على جوار مع دول جديدة فقط، ولكن أصبحت أيضا أكبر من حيث عدد السكان و الأقاليم ، و كعامل ناجح استطاع الإتحاد الأوروبي السيطرة على تحولات بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية (CEEC) ، حيث أظهر مزيدا من الثقة بالنفس في علاقاته مع جيرانه الجدد ، وقد أوضح **Del Sarto** :

" في مجال السياسة الخارجية ، أدى التوسع إلى زيادة الوزن في السياسة العالمية للإتحاد الأوروبي ، عن طريق إعادة تقييم العلاقات مع الدول المجاورة القديمة و الجديدة و تتمثل إعادة تقييم الإتحاد الأوروبي لمكانة و قدرات الدول في النية الواضحة للإتحاد الأوروبي في ممارسة سلطتها من خلال انتهاج معايير مختلفة ، كمبدأ المشروعية الإيجابية ، و انتهاج زيادة أكثر حزما على الدول المجاورة لها " ¹

أما في المناطق المجاورة فإن الإتحاد الأوروبي بدأ في الظهور كعامل دولي استراتيجي ، حيث قام بتحديد المصالح الإستراتيجية لهذه الدول و متابعتهم من خلال مبادرة سياسة حازمة و شاملة في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

و في السعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، ميز **Arnold woofers** بين " أهداف الوسط " و "أهداف الامتلاك":

و تتعلق "أهداف الامتلاك" بالدفاع عن مصالح السياسة الخارجية و كذا الحرص على تقدمها.

¹ Del Sarto, op.cit., p.12.

من ناحية أخرى، فإن "أهداف الوسط" ترتبط ارتباطا وثيقا مع التغيير في النظام الدولي، وتشمل عدة أمور، كتعزيز القانون الدولي و المنظمات المتعددة الأطراف ، و معالجة الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية للصراعات ، و مكافحة تجارة المخدرات و التصدي لانتشار الأوبئة.¹ إن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي هي "أهداف الوسط" حيث استمر هذا النهج في الوجود فترة من الزمن ضمن سياسة الحوار الأوروبية . كما تضمنت سياسة الجوار، تعريفا أوسع للأمن ، والهدف الرئيسي من ذلك هو معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. و من خلال نفس السياسة، يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تشكيل سياقات إقليمية من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية، السياسية و الأمنية.

و للقيام بذلك، فإن الإتحاد الأوروبي يلعب دور المهيمن في توفير الأمن، الاستقرار والازدهار من خلال مزيج من "الترغيب و الإكراه"، هذا يعني أن الإتحاد الأوروبي يملئ نموذج الخاس من الإدارة السياسية و الاقتصادية على الدول المجاورة له.²

إن وثائق الإتحاد الأوروبي تنص على أن التعاون الوثيق مع جيرانها هو في مصلحة الإتحاد الأوروبي حتى تكون قادرة على توفير الأمن و الرفاهية لمواطنيها في المستقبل. و أن مسألة التعاون و الرقابة الفعالة للحدود قد تم اعتبارها كمصلحة مشتركة.

و انطلاقا من التحديات المحاولة للحد من الفقر، الحكم الاستبدادي، الصراعات على الحدود، فإن الوثائق تنص على أنه للإتحاد الأوروبي مصلحة في جعل هذه التحديات كأهداف سياسية.³

¹ Adrian Hyde-Price, 'The EU, Power and Coercion: From 'Civilian' to 'Civilizing' Power', *CIDEL Workshop*, Oslo 22-23 October 2004, pp.11-12.

² Adrian Hyde-Price, *op.cit.*, p.11.

³ Commission, *Wider Europe...*, *op.cit.*, p.3-11.

و ليست الوثائق الرسمية للإتحاد هي فقط من تبنت مسألة المصلحة الأوروبية في دول الجوار ، ولكن كذلك بالنسبة لممثلة العلاقات الخارجية و سياسة الجوار " **Benita Waldner** " ، حيث اعتبرت أن سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة لتعزيز مصلحة الأوروبيين و كذا الحث على الإصلاح في البلدان المجاورة.¹

و كما ذكر سابقا ، يؤكد " **Johan Gault** " على أن سياسة الجوار الأوروبية تخلق مطالب قوية بشأن تعزيز قيم الإتحاد ، حيث أكد على أن سياسة الجوار الأوروبية قد أنشأت مبدئيا من أجل ضمان الإمدادات الطاقوية من البلدان المجاورة.

و فيما يتعلق بحركة الأشخاص، فإن الإتحاد الأوروبي اتخذ نهج الحماية (Protectionist) بدلا من النهج التعاوني.

لم تناقش أوروبا الأمور المتعلقة فقط بتسهيل التأشيرات للدبلوماسيين بل أيضا ، توفير الرفاهية الاجتماعية و الاستقرار الاقتصادي بالنسبة لمهاجري الإتحاد الأوروبي .

تتص خطط العمل على ضرورة إقامة حوار بناء حول تسهيل التأشيرات بين دول الإتحاد الأوروبي و الدول المجاورة ، وكذا يتجلى تبني مبدأ الحماية في إصرار الإتحاد الأوروبي على الدول المجاورة من أجل توقيع اتفاقيات إعادة القبول ، وتحسين مرافق الحدود حيث تعتبر من أولويات خطة العمل.

على الرغم من أنه من الواضح أن الإتحاد الأوروبي قد وضع مصالحه في الدول المجاورة و له الجراءة الكاملة في ملاحقة هذه المصالح و أهدافها و المتمثلة في الحفاظ على القيم المشتركة و مصالح دول الإتحاد الأساسية ، تعزيز الأمن و السلم الدوليين ، تعزيز التعاون

¹ Bennita Ferrero-Waldner , 'The European Neighborhood Policy: the EU's Newest Foreign Policy Instrument', *European Foreign Affairs Review*, Vol.11, 2006, p.140.

الدولي، تطوير و توطيد مبدأ الديمقراطية و سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

و كما هو واضح، فإنه من أجل توفير الاتساق في إطار سياسة الجوار الأوروبية ، فإن أهدافها يمكن أن تطبق بدون أية صعوبات على السياسات الوطنية.¹

إن أدوات أطر العمل ترجع إلى الاتفاقات التعاونية، الجمعيات و الشراكة ، أما الأدوات القسرية، فتشمل كل من أدوات الإكراه الاقتصادية.²

وبالنسبة للأدوات التنظيمية فهي الإجراءات التي اتخذتها اللجنة من أجل وقف التجارة غير العادلة. و كما تم الإشارة إليه سابقا، فإن استعمال نظام المكافآت والحوافز أو مبدأ الشرطة كأداة للضغط على الدول الشريكة، يشكل منطق مبدأ الشرطة ضمن سياسة الجوار الأوروبية.

إن المساعدات الإضافية في إطار السياسة الجديدة لها علاقة بالتطور الذي أحرزته تلك الدول في المجالات التي تم تحديدها في برنامج العمل.

إلا أن الإتحاد الأوروبي قد وضع قيودا كبيرة في الواقع ، فعلى سبيل المثال : فإن معونات الإتحاد الأوروبي لم توزع لارتباطها القوي بالتقدم الديمقراطي و ذلك لاعتبارات إستراتيجية لبعض الدول الأعضاء.³

¹ Christopher Hill and Michael Smith, *International Relations and the European Union*, (New York: Oxford Press, 2005), p.107.

² Brian White, *Understanding European Foreign Policy*, (New York: Palgrave, 2001), p.56.

³ Richard Youngs, 'Democracy Promotion: The Case of European Union Strategy', *CEPS Working Paper*, No. 167, October 2001, p.26.

المطلب الثاني مكانة سياسة الجوار الأوروبية في الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي:

في هذا الصدد، يجب التطرق لنقطة هامة أخرى، وهي كيفية تناسب سياسة الجوار الأوروبية مع الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية كدعامة أساسية للإتحاد الأوروبي، وتعتبر هذه الخاصية كفرصة أمام اللجنة الأوروبية لمواصلة دورها في السياسة الخارجية و التي تم اكتسابها في إطار عملية التوسع، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة الركن الأول لهيكل الإتحاد الأوروبي.

أما الركن الثاني، وبالنظر إلى أن الإتحاد الأوروبي يهدف إلى تطوير سياسة خارجية متماسكة و نشطة و الموجهة إلى البلدان الواقعة على الجانب الآخر من حدود الإتحاد، فإنه بطبيعة الحال يمكن تصور سياسة الجوار الأوروبية كجزء من سياسة الأمن و الخارجية الأوروبية المشتركة (CFSP). على الرغم من اعتبار سياسة الجوار أساسا مبادرة السياسة الخارجية، وقد أخذت اللجنة على عاتقها المسؤولية منذ إنشائها.

أما الركن الثالث، فقد أدخل قضايا إدارة الحدود في إطار سياسة الجوار الأوروبية، خصوصا على طول الحدود البرية مع الدول الأوروبية الشرقية و الحدود البحرية مع دول البحر الأبيض المتوسط.

و في كل من مخططات العمل، يوجد فصل واحد مكرس لقضايا العدالة و المسائل الداخلية بما في ذلك تدريب الشرطة و تطوير الهيئات القضائية، والأهم من ذلك التطرق للهجرة القانونية و الغير قانونية. إذا فسياسة الجوار الأوروبية تتطلب إجراءات خاصة من أجل إدارة الأزمات، فالركيزة الأولى تتعلق بإدارة الحدود و قضايا الهجرة، أما الركيزة الثانية فتتعلق بالمساعدات المالية و التعاون السياسي و الاقتصادي.

ويعكس هذا النهج مدى استيعاب الإتحاد الأوربي للمبادرات السياسية الخارجية التي تربط الحكومات الدولية.

المطلب الثالث سياسة الجوار و تحديات الإتحاد الأوربي في إقامة هوية أوروبية فعالة:

بعد تحديد الدور الدولي للإتحاد الأوربي و تحديد مكانتها في النظام الأوربي للسياسة الخارجية و بعد ذكر أسباب ذلك، حان الوقت لتوضيح أثر سياسة الجوار الأوروبية على الهوية الدولية للإتحاد الأوربي¹. حيث تشمل هذه الأخيرة تميز الإتحاد الأوربي كقوة مدنية و كقوة عسكرية أو كقوة معيارية.

و في هذا الجزء من الدراسة ،واستنادا إلى أعمال " **Adrian Hyde Price** " يمكن القول أن الإتحاد الأوربي أصبح قوة إقليمية مهيمنة على الدول المجاورة.

الإتحاد الأوربي كقوة مدنية:

استعمل مصطلح السلطة المدنية ، لأول مرة في اليابان و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التناقض بين القوة الاقتصادية و استقلالها السياسي المحدود².

إن نموذج السلطة المدنية للإتحاد الأوربي ذاع صيتها من قبل " **François Duchene** " في أوائل سنة 1970 من القرن الماضي³.

و قد تميز السياق الدولي الغير مستقر في ذلك الوقت بتزايد المنافسة بين أوروبا الغربية و الولايات المتحدة .

¹ Smith, Karen, 'Still 'civilian power EU?', p.1., 2004, Available at <http://www.arena.uio.no/cidel/WorkshopOsloSecurity/Smith.pdf>

² Stelios Stavridis, 'Militarizing the EU: The Concept of Civilian Power Europe Revisited', *International Spectator*, Vol.36, No.4, October-December 2001, p.44.

³ Hans-George Erhart, 'What Model for CFSP', *Chaillot Papers* , No.55, October 2002, p.10.

ووفقا لذلك ،فقد ظهرت عدة تطورات فيما يتعلق بالسياسة و أهميتها، حيث دفعت هذه التطورات ب " Duchene " إلى اعتبار هذه الفترة كنقطة تحول ،حيث كان على الإتحاد الأوروبي أن يقرر السبل التي يجب أن يتخذها،حيث عبر عن ثلاث مناهج كان من الممكن إتباعها،و هي منهج القوة العظمى،الحياد و منهج القوة المدنية.¹

أما عن " Duchene "،فقد فضل أن تنتهج نهج السلطة المدنية،حيث أوضح أن للسلطة المدنية صفتين رئيسيتين،أولهما أنها: "طويلة على القوة الاقتصادية و قصيرة على القوات المسلحة." مضيفا إلى أنه في حالة الرابطة الأوروبية الاقتصادية (EEC)،فإن ذلك النقص ليس نتيجة لعدم الإمكانيات المادية،بل هو خيار سياسي مدروس .

أما الخاصية الثانية،فإنه يجب أن تكون قوة من أجل النشر الدولي للمعايير المدنية والديمقراطية،وإلا فإن السلطة المدنية نفسها تكون ضحية لسياسات القوى الأخرى.²

و حتى يكون الإتحاد الأوروبي فاعلا محترما ،فإنه يجب أن يكون أكثر تناسقا ،و مع ذلك ،فإن الهدف ليس أن يحل محل ضمان أمن الولايات المتحدة و لكن من أجل تعزيزه ،و ذلك للحد من إغراءات السوفييت و مقاومة الضغوط الأمنية و الاقتصادية من قبل الأمريكيين.

و بعد انتقاد لمفهوم "Duchene" من قبل "Hedley Bull" سنة 1980، و الذي انتقد مفهوم

الإتحاد الأوروبي كسلطة مدنية.³

¹ Francois Duchene, 'the European Community and the Uncertainties of Interdependence' in M. Kohnstamm, W. Hager (eds), *A Nation Writ Large? Foreign Policy Problems before the European Community*, (London: Macmillan, 1972), pp.8-20.

² Duchene, *op. cit.*, pp.19-20.

³ Hedley Bull, 'Civilian Power Europe: A Contradiction in Terms?', *Journal of Common Market Studies*, Vol.21, 1982.

لقد شهدت سنة 1990 إعادة إحياء الاهتمام بالدور الدولي للإتحاد الأوروبي بصفة عامة و كذا الجدل المتعلق بالسلطة المدنية على وجه الخصوص. و قد رافق هذا الاهتمام المتزايد لدور السلطة المدنية محاولات لإيجاد تفسير أفضل للغموض الذي يكتنف هذه المسألة.

و يرجع ذلك بصفة جزئية إلى حقيقة أن تفسير "Duchene" يبدو غير كاف¹. حيث تم إحياء المفهوم من خلال مقالة "Juliet Lodge's" عن السلطة المدنية لسنة 1933.

إن مساهمتها كانت مهمة لسببين: السبب الأول، أنها أضافت عنصر التحكم الديمقراطي لهذا المفهوم. أم السبب الثاني، فقد ركزت على مفهوم أوسع للأمن، من خلال إضفاء الوجه الإنساني على الأمن بالإضافة إلى الجوانب العسكرية التقليدية.²

إن تعريف "Hanns Maull" للسلطة المدنية - وعلى الرغم من أنه كان يشير على وجه التحديد إلى حالات ألمانيا و اليابان - إلا أنها استخدمت بانتظام للإشارة أيضا للإتحاد الأوروبي و بالنسبة ل "Maull" فإن السلطة المدنية تعني:

ضرورة قبول التعاون مع الآخرين سعيا لتحقيق الأهداف الدولية، وأن التركيز على الأهداف غير العسكرية و الاقتصادية بالدرجة الأولى، هو وسيلة لتأمين الأهداف الوطنية.

أما القوة العسكرية فهي كأداة تستخدم أساسا للحفاظ على غيرها من وسائل التفاعل الدولي ، و لاستعداد الهياكل -الفوق وطنية- لمعالجة القضايا الحرجة للإدارة الدولية.³

¹ Jan Orbie, 'Everything but Arms: A Civilian power Europe at Work', *European Consortium for Political Research Joint Possessions of Workshop*, Uppsala 13th-18th April 2004, p.8.

² Lodge, J., 'From civilian power to speaking with a common voice: the transition in to a CFSP', *The European Community and the challenges of the Future*, Pinter, 2nd. Ed., 1993, 227.

³ Hanns Maull, 'Germany and Japan: the New Civilian Powers', *Foreign Affairs*, Vol 69, No.5, 1990, pp.92-93.

و في هذا الصدد، تؤكد "Karen Smith" على أن تعريف "Maul" يركز بالدرجة الأولى على الوسائل المدنية و كيفية استخدامها حيث أضافت كل من مفهوم "الغايات" و "العمليات" و التي يمكن من خلالها تشكيل السياسة الخارجية عن طريق القول أن:

" إن تعريف السلطة المدنية يشمل أيضا الغايات التي تحدد الطريقة التي يمكن من خلالها استخدام الوسائل المدنية و العمليات التي يتم من خلالها تكوين السياسة الخارجية.

و بعبارة أخرى ، فإنه هناك 4 عناصر من أجل تشكيل السلطة المدنية: الوسيلة، الغاية، أسلوب الإقناع و الرقابة المدنية على السياسة الخارجية.¹

في مجال السلطة المدنية فإن موضوع مدى توافق مفهوم السلطة المدنية و القدرة الدفاعية يبقى الموضوع الأكثر تداولاً بين العلماء و الباحثين. و قد أشار "Duchene" سنة 1970 إلى أن فكرة حيازة الأسلحة من أجل الدفاع عن النفس متوافقة مع فكرة أوروبا كسلطة مدنية.²

و أضاف "Twitchett" سنة 1970 تعريفاً آخر للسلطة المدنية ، حيث أوضح أنها عامل ليس له بعد عسكري. بل له القدرة على التأثير على الجهات الفاعلة الدولية الأخرى من خلال الوسائل الدبلوماسية، الإقتصادية و القانونية.³

و قد أوضح "Lodge" في أوائل 1990 سنة أن السلطة المدنية تركز على محاولة الحد و ليس القضاء على استخدام القوة.

أما "Maul" و على الرغم من كتاباته السابقة ، فإنه يرى بأنها لا تبنى على أساس عسكري، بل ركز على السياسة الخارجية السلمية.⁴

¹ Karen Smith, Still a Civilian Power..., *op. cit.*, p.2.

² Francois Duchene, 'Europe's Role in World Peace', *EI Working Paper*, London, October 2004, p.10.

³ Roy Ginsberg, 'Conceptualizing the European Union as an International Actor: Narrowing the Theoretical Capability-Expectation Gap', *Journal of Common Market Studies*, Vol.37/3, September 1999, p.445.

⁴ Christian W. Burckhardt, 'Why is There a Public Debate about the Idea of a 'Civilian Power Europe'', *EI Working Paper*, London October 2004, p.12.

و بعد سنة 1999 ،أصبح ينادي بضرورة استخدام السلطة المدنية من أجل حماية وسائل التفاعل الدولي الأخرى. و بالنسبة له ،فإن ما هو مهم في السلطة المدنية هو ما إذا كانت ترمي لأغراض مدنية.

و حسبه ، فإن ألمانيا هي المعنية بالدرجة الأولى أثناء مساهمتها في قصف صربيا ،حيث خلص إلى أن ألمانيا ما تزال تشكل قوة مدنية لاستخدامها القوة لحماية التضامن و تعزيز حقوق الإنسان.¹

و في هذا السياق ، فقد أوضح " **Henrik Larsen** " بأن عملية سان مالو St Malo - في جانفي 1998 و التي اقتضت بتفعيل السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة و التي تعتبر كنقطة هامة لاكتساب بعد الدفاع المشترك من قبل الإتحاد الأوروبي- لن تؤدي إلى قطيعة تامة مع السلطة المدنية السابقة.²

أما " **Stelio Stavidis** " ، فقد خطا خطوة أبعد ،حيث أكد على أن أوروبا كقوة عسكرية هي ليست متوافقة فقط مع أوروبا كقوة مدنية ،بل عن طريق القوة العسكرية ، فإن الإتحاد الأوروبي سيصبح في نهاية المطاف قادرا على التصرف كقوة عالمية، والأهم من ذلك اعتبارها كقوة مدنية حقيقية.

و استنادا إلى الجزء الثاني من تعريف " **Duchene** " و وضع التركيز على الغايات بدلا من الوسائل ،فإن استخدام القوة من قبل السلطة المدنية الأوروبية ،يمكن أن تكون ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان و مبادئ الديمقراطية.³

¹ Ibid.

² Henrik Larsen, 'The EU: A Global Military Actor?', Cooperation and Conflict, Vol.37/3, 2002, p.297.

³ Stavridis, Why Militarizing the European Union..., *op. cit.*, p.49.

و من جهة أخرى ،هناك آراء أخرى ممن تفسر السلطة المدنية بطرق مختلفة جذريا ،فحسبهم فإن السلطة المدنية هي غير العسكرية ،بل تشمل أدوات السياسة الاقتصادية ،الدبلوماسية، الثقافية و استخدام وسائل الإقناع و التفاوض (أي استعمال أدوات القوة الناعمة في إدارة سياستها الخارجية ،بدلا من أساليب القوة الصلبة).¹

و وفقا ل"Smith" فإن استخدام الوسائل العسكرية من قبل الإتحاد الأوروبي ،هو وضع حد لصورتها كقوة مدنية.

و خارجيا ،سيتم رؤية مثل هذا التطور كخطوة نحو إنشاء قوة عظمى و التي تستخدم الوسائل العسكرية لتحقيق مصالحها الخاصة.²

و قد أوضحت بأن تطوير البعد العسكري في مجال التكامل الأوروبي ، سيجلب فائدة طفيفة – لا تكاد تذكر – مقارنة بالخسارة الكبيرة التي ستحملها.³

إن تحقيق سلطة مدنية فعالة ، من شأنه إكساب أوروبا وعيا أوسع للسياسة الأمنية و التي تؤكد على الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية والأمنية، و كذا معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

و من ناحية أخرى، فقد أكد كل من "Schorning" و "Junemann" بأن تلك الوسائل غير العسكرية لحل النزاعات في الإتحاد الأوروبي و التي لها ميزة نسبية قد تكون مهمة بسبب بناء و صيانة القدرات العسكرية .

¹ Karen Smith, Still Civilian Power..., *op. cit.*, p.1.

² Christian W. Burckhardt, 'Why is There a Public Debate about the Idea of a 'Civilian Power Europe'', *EI Working Paper*, London October 2004, p.12.

³ Karen Smith, 'The End of Civilian Power EU: A Welcome Demise or Cause for Concern?', *The International Spectator*, Vol.35, No.2 April-June 2000, p.28.

و قد انتقد "Jan Zielonho" التمسك بالبعد العسكري ،بحجة أنه يضعف الجانب المتميز للهوية المدنية الدولية للإتحاد الأوروبي.¹

و في علاقات السلطة مع غيرها من الجهات الفاعلة يفضل استعمال أدوات الإقناع، المشاركة الإيجابية، التفاوض و التعاون من أجل السعي لتحقيق أهدافها.

و وفقا ل "joseph nye" فإن " القوة الصلبة " يمكن تلخيصها في سياسة: "العصا و الجزرة" و هو ما يشمل ضمنا كل من "الإكراه و الإغراء". مما يعني أن السلطة المدنية قد لا تملك أدوات عسكرية ،بل يمكن استخدام كل من الوسائل الاقتصادية و الدبلوماسية كسياسات للإكراه و الإغراء على حد سواء.² أما «القوة الناعمة» من جهة أخرى فهي القدرة على جعل الآخرين يريدون ما تريد.³

من هذا المنظور ، تعتمد قوة المدنيين على القوة الناعمة ،وهذا يعني التعاون مع بلدان العالم الثالث في محاولة الحث على التغيرات الداخلية و الخارجية اللازمة ، وعمليات الجذب و ليس الإكراه و الذي يشمل التهديد و العقاب.⁴

الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية:

حاول "Ian Manners" من ناحية أخرى تصور هوية دولية للإتحاد الأوروبي من خلال التركيز على الأثر الفكري للقوة المعيارية.⁵

¹ Steliao Stavridis, 'Why the Militarizing of the European Union is Strengthening the Concept of a 'Civilian Power Europe', *EUI Working Papers*, 2001, p.10.

² Smith, Karen, 'Still 'civilian power EU?', p.1., 2004, Available at <http://www.arena.uio.no/cidel/WorkshopOsloSecurity/Smith.pdf>, Accessd on 12 July 2006, p.4.

³ Jan Orbie, 'Everything but Arms: A Civilian power Europe at Work', *European Consortium for Political Research Joint Possessions of Workshop*, Uppsala 13th-18th April 2004, p.11.

⁴ Karen Smith, *European Union Foreign policy in a Changing World*, (Cambridge: Blackwell Publishing, 2003), p.22.

⁵ Ian Manners, 'Normative Power Europe: A Contradiction in Terms', *Journal of Common Market Studies*, Vol.40, No.2, 2002, p.238.

هذا لا يعني تجاهل أفكار السلطة المدنية أو العسكرية للإتحاد الأوروبي، ولكن التركيز على ما هو طبيعي في العلاقات الدولية.¹

و بالنسبة له، فإن العنصر الرئيسي لأوروبا هو أن الإتحاد الأوروبي موجود بشكل يختلف عن الأشكال السياسية الموجودة من قبل، و أن هذا الاختلاف يهيئها للعمل على أساس معياري.² هناك خمسة (5) معايير أساسية و أربع (4) ثانوية و التي من شأنها أن توفر الأسس المعيارية للإتحاد. إن المعايير الأساسية هي: السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان و الحريات الأساسية. أما الثانوية فهي: التكافل الاجتماعي، مكافحة التمييز، التنمية المستدامة، و الحكم الراشد.

إن القوة المعيارية للإتحاد الأوروبي ترجع إلى العوامل الستة (6) و التي تعمل على نشر هذه المعايير السياسية الدولية، وهي:

العدوى، الإعلامية، الإجرائية، النشر العلني، النقل و عمليات التصفية الثقافية.³

و لهذا فإن المعايير المختلفة و السياسات المختلفة للإتحاد الأوروبي و التي يسعى إلى تحقيقها هو في الحقيقة جزء من إعادة توضيح أو تعريف لما يمكن أن يكون طبيعي في العلاقات الدولية.⁴

و فيما يتعلق بالجانب العسكري للإتحاد الأوروبي، يخلص "Manners" إلى أن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى تناقض مفاهيم الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية.⁵

¹ Manners, *op. cit.*, p.239.

² Manners, *op. cit.*, p.242.

³ Manners, *op. cit.*, pp.244–245.

⁴ Manners, *op. cit.*, pp.244–245.

⁵ Ian Manners, 'Normative Power Europe Reconsidered: Beyond the Crossroads', *Journal of European Public Policy*, 2006, p.183.

و بالنسبة له ، فإن الإتحاد الأوروبي قد اتخذ موقف ضرورة أو أولوية التدخل القوي في عمليات إدارة الأزمات عن طريق المسار المعياري للسلام المستدام من خلال استخدام مجموعة كاملة من الأدوات .¹

و علاوة على ذلك ، وبخلاف الطبيعة المتغيرة للإتحاد الأوربي ، فقد خلص "Manners" من خلال طبيعة عمليات حفظ السلام ، أنه ليس من الممكن دائما الفصل بين الأبعاد المدنية و العسكرية.²

سياسة الإتحاد الأوربي و الهوية الدولية للإتحاد الأوربي:

إن توضيح معنى الهوية الدولية للإتحاد هو بالضرورة تقييم لنوع الدور الذي اتخذه الإتحاد الأوربي في سياسة الجوار الأوروبية.

و فيما يتعلق بأثر سياسة الجوار الأوربية على الهوية الدولية للإتحاد الأوربي ، فإنه يمكن القول أن الإتحاد باعتباره سلطة مدنية و معيارية ، يمكن ملاحظته أيضا ضمن سياسة الجوار الأوروبية.

و فيما يتعلق بأوروبا كقوة معيارية ، فإن وثائق سياسة الجوار الأوروبية كثيرا ما تشير إلى القيم المشتركة ، و مع ذلك ، فإن الفكرة ليست خلق قيم مشتركة مع دول الجوار ، بل إن الأساس المنطقي وراء ذلك هو تصدير القيم السياسية و الاقتصادية الخاصة بالإتحاد الأوربي عن طريق الحوافز المادية.

و في هذا الصدد يقول "Del Sarto" :

¹ Manners, Normative Power Europe Reconsidered ... , op.cit., p.191.

² Ian Manner, 'Normative Power Europe Reconsidered', *CIDEL Workshop*, Oslo , October 2004, p.15-16.

إن السلطة المعيارية في هذا المعنى تعتمد على مبدأ ممارسة النفوذ في السياسة العالمية، وتحقيق التغيير السلمي من خلال تصدير المعايير و القيم.

و لذلك ، و ضمن سياسة الجوار الأوروبية ، يمكن القول أن دور الإتحاد الأوروبي لا يزال مستمرا في مجال السلطة المعيارية من خلال وجودها كدول الإتحاد و اعتمادها على المبادئ و القيم المشتركة.¹

و إلى حد ما يواصل الإتحاد الأوروبي دوره كسلطة مدنية في إطار سياسة الجوار الأوروبية عن طريق استخدام الأدوات الأولية من أجل الوصول لتحقيق الأهداف المدنية، وهذا يشمل الأسواق المفتوحة ، المساعدات المالية و الحوارات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، و ضمن خطط العمل ، فقد تم اقتراح التسويات السلمية للنزاعات و المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تعكس أيضا خصائص السلطة المدنية.

إن التعاون الدولي و التضامن ، تحسين العلاقات الدولية ، تعزيز سيادة القانون و المسؤولية تجاه البيئة هي أيضا قضايا تم تناولها ضمن خطط العمل، و كذا ضمن وثائق اللجنة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية.

و ضمن سياسة الجوار الأوروبية، يبدو أن الإتحاد الأوروبي يتبع مبادئ السلطة المدنية أثناء التفاوض مع الدول الشريكة على خطط العمل ، و مع ذلك فإن مبادئ و الهيكل الرئيسي للسياسة هي غير قابلة للتفاوض.

¹ Del Sarto, *op. cit.*, p.11.

إن القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها مع الشركاء - هي سياسات جاهزة مسبقاً، فعادة ما تعكس أولويات الإتحاد في الحضور إلى طاولة المفاوضات دون تشاور مسبق مع الشركاء، و منه يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي يعتمد على سياسة " خذ أو أتركه " **"Take it or leave it"** و في الواقع، فإن إستراتيجية شراكة الإتحاد الأوروبي ضمن سياسة الجوار الأوروبية، تعكس المصلحة الذاتية الاقتصادية و الجيوستراتيجية للإتحاد، على الرغم من المعايير و القضايا التي تظهر في الوثائق الرسمية كحقوق الإنسان ، الديمقراطية، سيادة القانون و الحكم الراشد، وهذا ما يعكس العلاقة الغير متكافئة مع الدول المجاورة في المراقبة و المتابعة.

إن النقطة المهمة في هذا المجال هو وجود شروط مرفقة، حيث من خلال انتهاكها يمكن للإتحاد الأوروبي أن يمارس هيمنته، فهو على استعداد مستمر لاستخدام القوة من أجل تحقيق أهدافه.

إن الإتحاد الأوروبي هو الذي يملئ النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم على جدول أعمال ليبرالي كما هو الحال في عملية التوسع نحو الشرق. و في هذا السياق يوضح **"Grabbe"** :
أنه لا مبرر لهذه المطالب سوى أنها تأتي تحت اسم الانضمام للإتحاد الأوروبي".¹

و الأمثلة على ذلك، إدراج المعايير و مبدأ المشروعية ضمن سياسة الجوار و خطط العمل.
و لذلك، يمكن أن نخلص إلى أن الإتحاد الأوروبي و في إطار سياسة الجوار الأوروبية يلعب دور المهيمن، و هو الدور الذي تطور مع انضمام الشركاء.

و كعنصر فاعل يميل إلى لعب دور المهيمن الإقليمي، فإن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى تحقيق أهداف الوسط بطريقة حازمة، لاسيما بهدف إعادة تشكيل النظام من أجل توفير الأمن و ازدهار أعضائها.¹

¹ Grabbe, A Partnership for Accession?..., op. cit., p.18.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القوة المهيمنة للإتحاد الأوروبي تتمثل في محاولة إيجاد بيئة مناسبة يستفيد من خلالها أكثر على المدى الطويل. كما أنها تستخدم الأدوات الاقتصادية و السياسية على حد سواء، للحصول على دول مجاورة أكثر و لتفعل ما يحلو لها، كما أن لها القدرة على تغيير قواعد اللعبة في المستقبل.

إن التفاوض بشأن خطط العمل يشمل بعض المساومات و التوافق، و لكن من الواضح أن الإتحاد الأوروبي يملك القدرة على التصرف كقوة مهيمنة عند وضع القواعد و المعايير و شروط التصرف في المناطق المجاورة.

¹ Hyde-price, *op. cit.*, p.14.

خاتمة

خاتمة:

لم تقتصر عمليات توسع الاتحاد الأوروبي الأخيرة على انضمام اثني عشر دول وحسب، و لكنها خلقت مجموعة صعوبات وتحديات للإتحاد الأوروبي متعلقة أساسا بمجموعة أهداف و أدوات سياسته الخارجية اتجاه دول جواره الجديد، متفاوتة ما بين قضايا الحدود، حقوق الأقليات، مشاكل الهجرة و غيرها. وذلك ما بعث بالإتحاد الأوروبي إلى إدراك تأثير آخر عمليات التوسع الذي يتعدى فكرة انضمام دول جديدة للإتحاد، إلى إعادة تعريف جديد لحدود الإتحاد و ذلك ما يقود إلى خلق أو إنشاء "جيران جدد".

و يمكن التعبير عن سياسة الجوار الأوروبية على أنها الإستراتيجية التي اقترحتها الإتحاد أوروبي لتكون بمثابة الإطار الرئيسي للعلاقات دول الجوار للفترة الممتدة ما بين 2003 و 2013 على أول تقدير، و هذا راجع إلى افتتاح الإتحاد الأوروبي بعدم إمكانية تقديم احتمالات عضوية لدول الجوار بدون استثناء، بالرغم من وجود البعض منها و التي تسعى للانضمام على غرار أوكرانيا مثلا ، وهنا تم اقتراح سياسة الجوار الأوروبية كبديل للعضوية ، و بطريقة ترضي دول الجوار مع إبقائها خارج حيز الإتحاد الأوروبي، أين استعمل الإتحاد الأوروبي مجمل خبراته السابقة الموجهة لدول الجوار على غرار البعد الشمالي و الشراكة الأوروبيةمتوسطة (مسار برشلونة) إضافة إلى منهجية التوسع نحو دول شرق أوروبا آنذاك.

و بالرغم من ذلك ، تبقى لسياسة الجوار الأوروبية مجموعة من القيود من حيث صياغتها، مؤسساتها و حتى من خلال الحوافز المقدمة من خلالها في سبيل تحقيق أهدافها و تطلعاتها الأساسية باعتبارها الحل البديل لفكرة العضوية. إن الأهداف الأساسية من صياغة سياسة الجوار الأوروبية و التي تتمحور أساسا حول توفير الفرص اللازمة و التغلب على معضلة أو

إشكالية الإدماج أو عدم إدماج، من خلال توفير فرص أكبر لاندماج دول الجوار داخل هياكل الإتحاد الأوروبي و حسب، لم يتحقق بعد و إلى حد الساعة، ذلك لأن آليات سياسة الجوار الأوروبية لم تكن سخية بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات دول الجوار الـ 17 خاصة من جانب التمويل، كما أن الإتحاد الأوروبي لا يمنح فرص وصول منتجات دول الجوار و التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى الأسواق الداخلية الأوروبية، و كل ذلك إن دل على شيء فهو يدل على أن تلك الحوافز ليست كافية لإحداث تغييرات و إصلاحات سياسية و اقتصادية كبيرة في هذه الدول.

أما عند الحديث عن سياسة الجوار الأوروبية كحل بديل للعضوية، و باعتبارها منفذا لصياغة سياسة خارجية أوروبية مشتركة، فقد اعتمد الإتحاد الأوروبي على خبراته في نماذج السياسات السابقة لجلب الجيران أكثر فأكثر اتجاه الإتحاد الأوروبي من دون تمكينهم من المشاركة في الهياكل المؤسسية للإتحاد طبعاً. وهذا للتعامل مع اهتمامات الإتحاد الأوروبي الأساسية و المتمثلة في تعزيز الأمن و الاستقرار على طول حدود الإتحاد الأوروبي و تحديد عروض بديلة لعضوية الدول داخل الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم عروض الاندماج داخل الأسواق الداخلية للإتحاد الأوروبي و لكن من دون المؤسسات الأوروبية على حد تعبير "رومانو برودي" في شكل شراكة معززة مع دول الجوار و التي من خلالها يتم تعزيز الإصلاحات خاصة على المستويين السياسي و الاقتصادي داخل البلدان الشريكة.

و مع ذلك، فإن ملامح سياسة الجوار الأوروبية و ميزاتهما لا تعبر بالضرورة عن النجاح الكبير كما هو متصور قبل مراحل تنفيذ السياسة، و لهذا لاقت السياسة الكثير من الانتقادات في محاولة تعزيز عمليات الإصلاح في البلدان الشريكة و لكن دون تقديم أداة فعالة لعنصر المشروطة، و هذا راجع بطبيعة الحال إلى الاختلاف الكبير بين توقعات السياسة و نتائجها

و عدم وضوحها. و مرد ذلك يرجع أساسا إلى ضعف شروط الشراكة و اختلافها من منطقة لأخرى، إضافة إلى الطابع الغير إلزامي لخطط العمل الموضوعة و لعامل المشروطية في حد ذاته. و كل ذلك إلى جانب العديد من المعوقات الأخرى و التي من شأنها أن تحد من فعالية سياسة الجوار الأوروبية؛ و أهم هذه المعوقات تلك المرتبطة أساسا بالفراغ الكبير و الفجوة الموجودة ما بين قدرات سياسة لجوار الأوروبية و توقعاتها و هو الشيء الذي يشير إلى عدم كفاءة هذه السياسة في الوقت الراهن و هذا من خلال عدم كفاءة و كفاية الحوافز المقدمة من طرفها؛ و ذا راجع إلى عدم الاهتمام الكبير بتلبية توقعات البلدان الشريكة عكس توقعات الإتحاد الأوروبي الخاصة ما سيقفل بالضرورة من فرص نجاح السياسة بشكل عام. وهو ما يمكن تفسيره فيما بعد بالنظرة التشكيكية للشركاء اتجاه سياسة الجوار الأوروبية.

و من جهة أخرى، فلا يمكن إهمال القيود الداخلية للإتحاد الأوروبي، و التي كان لها الأثر الكبير و البالغ في توقف سيرورة سياسة الجوار الأوروبية عموما، و المتعلقة أساسا بأزمة الدستور الأوروبي الموحد، إضافة إلى الجمود الكبير الذي يمس عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي و كل ذلك يشكل تحديا كبيرا في وجه ضمان نجاح سياسة الجوار الأوروبية. ففشل العمل الدستوري ، و انخفاض مستوى الشرعية ، أجبرا الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي على الاهتمام أكثر بالقضايا و المشاكل الداخلية و محاولة حلها و ما زاد الوضع تأزما هو حالة الجمود الكبير و التي تشغل عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، و هو الأمر الذي يمكن التماسه جراء عمليات التوسع السابقة و المتعاقبة ، أين أصبحت عملية صنع القرار أكثر تعقيدا بسبب الاختلافات الموجودة في أولويات السياسات الخارجية للدول الأعضاء على حدی.

أما عند الحديث عن معوقات سياسة الجوار الأوروبية على المستوى الخارجي، فالتحديات التي زادت بشكل كبير من كبح تقدم السياسة، فعدم تجانس الدول الشريكة فيما بينها، مع وجود بعض النزاعات الجامدة فيما بينها (أو الغير فعالة في المنطقة الجوارية) و مختلف التحديات و التهديدات القادمة من الجوار القريب، كل ذلك يحتم على الإتحاد الأوروبي على ضرورة التحرك السريع و الفعال من أجل إعادة ضبط سياسة الجوار وفقا و مختلف التطورات التي تجري في جوار الإتحاد، هذا من جهة، و من جهة أخرى، فإن الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى إعادة الأخذ بعين الاعتبار علاقاته مع كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما فاعلان أساسيان في منطقة الإتحاد الأوروبي و كذا على طول منطقة الجوار الأوروبي ككل.

و بعد التطرق إلى كل التحديات السابقة الذكر، سواء أكانت داخلية أم خارجية و حتى تلك المتأصلة بسياسة الجوار في حد ذاتها، فإنه يتبين بأن سياسة الجوار الأوروبية قد فشلت إلى حد ما في إقامة و تطوير سياسة خارجية مشتركة متكاملة و متماسكة، و هو الرد على إشكالية الدراسة الرئيسية حول ما إذا كانت سياسة الجوار الأوروبية قادرة على بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة تعبر عن الوحدة الأوروبية ككل و لا تذهب إلى تحقيق المصالح الضيقة لكل دولة على حدى أو حتى تحقيق المصالح الضيقة للإتحاد و حسب. و هو الشيء الذي يؤثر على هوية الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي و بذلك على السياسة الخارجية المشترك بشكل أخص.

و باختصار، فإن سياسة الجوار الأوروبية قد فشلت و لحد الساعة في تحويل نفسها إلى سياسة خارجية أوروبية مشتركة، بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فعدم فعالية سياسة الجوار الأوروبية لا تتبع من فشلها في الساهمة في ما يسمى بالهوية المعيارية للإتحاد و حسب، بل حتى من الجانب التنفيذي للسياسة في حد ذاتها.

و بالتالي، فإنه من المحتم على الإتحاد الأوروبي و بسرعة ، إعادة مراجعة و تطوير السياسة بشكل عام من أجل تأسيس أرضية صلبة لتنفيذها ، خاصة من خلال الميكانزمات التي يجب أن تكون مجهزة كفاية مع وجود آليات أكثر فعالية و التي من شأنها القضاء نهائيا على درجة التفاوت الكبيرة الموجودة بين أهداف السياسة ككل و تلك الحوافز المقدمة من طرفها. و كما أن الإتحاد الأوروبي لم يتمكن من بسط " قوته الناعمة" من دون تقديم أية حوافز أو بالأحرى من دون أدوات أكثر جاذبية و إقناعا لدول الجوار ككل. ولذلك، فإنه ينبغي على الإتحاد إعادة تصميم سياسة الجوار الأوروبية بطريقة أكثر تماسكا و تناسقا بطريقة تضمن لها ضمان مصالحها و الرد على احتياجات دول الجوار داخل إطار السياسة طبعا و التي في مقابل ذلك ، ستضمن لها بطريقة أو بأخرى أكثر مصداقية و وزنا على المستويين الإقليمي و الدولي بأكثر فعالية و أكثر تأثيرا.

قائمة

الملاحق

ملحق رقم 2: المؤشرات السوسيو-اقتصادية الأساسية لدول سياسة الجوار الأوروبي

نسبة البطالة بالنسبة للأكثر من 15 سنة	نسبة التعليم بالنسبة للأكثر من 15 سنة	الدخل الفردي بالدولار	توقعات سنوات العيش	الكثافة السكانية /مليون نسمة	المساحة الإجمالية بالكم ²	دول الجوار الأوروبي
22.5	69.8	2.270	71.0	32.531.853	2.382	الجزائر
30	99.4	1.060	71.4	2.982.904	30	أرمينيا
1.2	98.8	950	66.9	7.911.974	87	أذربيجان
2	99.6	2.140	68.1	10.300.483	208	بيلاروسيا
10	55.6	1.250	69.6	77.505.756	998	مصر
17	N/A	1.060	70.5	4.677.401	70	جورجيا
8.9	96.9	17.380	79.7	6.276.883	22	الكيان الإسرائيلي
15	89.9	2.190	71.2	5.759.732	89	الأردن
18	N/A	6.010	71.9	3.826.018	10	لبنان
30	81.7	4.400	73.4	5.765.563	1.776	ليبيا
8	96.2	710*	67.5	4.445.421	34	مولدوفا
10.5	50.7	1.570	69.5	32.725.847	459	المغرب
25.6	91.9	N/A	71.4	3.800.000	6	السلطة الفلسطينية
20	82.9	1.230	73.2	18.448.752	185	سوريا
13.5	74.3	2.650	73	10.074.951	164	تونس
3.8	99.4	1.270	66	47.425.336	604	أوكرانيا
14.75	74.2	2.839	71	17.154.305	445	متوسط دول الجوار
8.5	97	22.444	78	18.250.000	156	متوسط الإتحاد الأوروبي

المصدر: Commission européenne : la politique européenne de voisinage- travailler ensemble. Office de publications officielles des communautés européennes. Luxembourg.2007 p23.

ملحق رقم 3: جدول يبين طبيعة العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار، و تواريخ انتقالها نحو سياسة الجوار الأوروبية

تاريخ اعتماد السياسة من طرف دول الجوار	تاريخ اعتماد السياسة من طرف الإتحاد الأوروبي	خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية	تقارير تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية	تاريخ و طبيعة العلاقات مع الإتحاد الأوروبي	دول الجوار الأوروبي
--	---	--	En progrès	AA - 2005	الجزائر
14.11.2006	21.02.2006	Accord Sept 2006	Mars 2005	PCA – 1999	أرمينيا
14.11.2006	21.02.2006	Accord Sept 2006	Mars 2005	PCA – 1999	أذربيجان
--	--	--	--	--	بيلاروسيا
Attendu pour Mars 07	--	Accord Sept. 2006	Mars 2005	AA – Juin 2004	مصر
14.11.2006	13.11.2006	Accord Sept 2006	Mars 2005	PCA – 1999	جورجيا
11.04.2005	21.02.2005	Accord fin 2004	Mai 2004	AA - Juin 2000	الكيان الصهيوني
11.04.2005	21.02.2005	Accord fin 2004	Mai 2004	AA - Mai 2002	الأردن
19.01.2007	17.10.2006	Accord Mai 2006	Mars 2005	AA - Avril 2006	لبنان
--	--	--	--	--	ليبيا
22.02.2005	21.02.2005	Accord fin 2004	Mai 2004	PCA - Juillet 1998	مولدوفا
27.07.2005	21.02.2005	Accord fin 2004	Mai 2004	AA - Mars 2000	المغرب
04.05.2005	21.02.2005	Accord fin 2004	Mai 2004	Interim AA - Juillet 1997	السلطة الفلسطينية
--	--	--	--	--	سوريا
04.07.2005	21.02.2005	Accord fin 2004	Mai 2004	AA – Mars 1998	تونس
21.02.2005	21.02.2005	Accord fin 2004	Mai 2004	PCA – Mars 1998	أوكرانيا

كلمات مفتاحية: AA : إتفاقيات الشراكة

PCA: إتفاقيات الشراكة و التعاون

المصدر: Commission européenne : la politique européenne de voisinage- travailler ensemble. Office de publications officielles des communautés européennes. Luxembourg.2007p 11.

ملحق رقم 4: مراتب التدفق الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار

مرتبة دول الجوار بالنسبة للإتحاد الأوروبي	مرتبة الإتحاد الأوروبي بالسببة لدول الجوار	دول الجوار الأوروبي
19	1	الجزائر
114	1	أرمينيا
63	1	أذربيجان
45	2	بيلاروسيا
33	1	مصر
102	1	جورجيا
23	1	الكيان الإسرائيلي
65	1	الأردن
54	1	لبنان
27	1	ليبيا
83	1	مولدوفا
28	1	المغرب
168	N/A	السلطة الفلسطينية
47	1	سوريا
30	1	تونس
26	1	أوكرانيا

المصدر: Commission européenne : la politique européenne de voisinage- travailler ensemble. Office de publications officielles des communautés européennes. Luxembourg.2007p26.

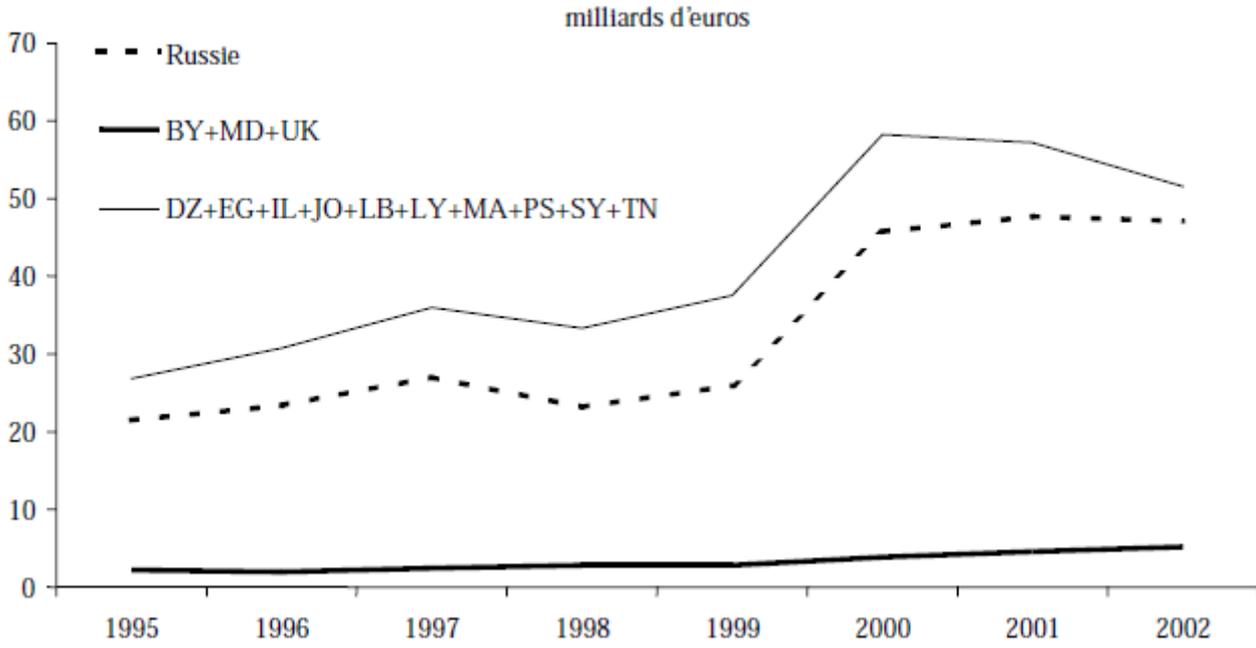
ملحق رقم 5: أهم المواد المصدرة من طرف دول الجوار اتجاه الإتحاد الأوروبي

النسبة المئوية المنوية لاستيراد هذه المواد	قيمة المبادلات/مليون أورو	المواد و المنتجات	دول الجوار
6.05% 0.32%	10.958 309	طاقة معدات نقل	الجزائر
0.04% 0.02%	37 13	معدات نقل ألبسة و نسيج	أرمينيا
0.61% 0.1%/0.02%	1.102 15 /15	طاقة منتجات/آليات زراعية	أذربيجان
0.70% 0.31%	1.272 247	طاقة منتجات زراعية	بيلاروسيا
0.91% 0.88%	1.640 611	طاقة نسيج و ألبسة	مصر
0.08% 0.05%	141 37	طاقة منتجات زراعية	جورجيا
0.74% 2.07%	1.889 1.789	آليات منتجات كيميائية	الكيان الإسرائيلي
0.07% 0.06%	70 54	معدات نقل منتجات كيميائية	الأردن
0.06% 0.06%	55 44	معدات نقل منتجات زراعية	لبنان
7.23% 0.17%	13.099 149	طاقة منتجات كيميائية	ليبيا
0.17% 0.06%	116 61	نسيج و ألبسة معدات نقل	مولدوفا
3.68% 1.85%	2.567 1.466	نسيج و ألبسة منتجات زراعية	المغرب
0.01%	5	منتجات زراعية	السلطة الفلسطينية
1.14% 0.26%	2.058 179	طاقة نسيج و ألبسة	سوريا
4.08% 0.45%	2847 1.132	نسيج و ألبسة آليات	تونس
0.55% 1.07%	1.001 852	طاقة منتجات زراعية	أوكرانيا

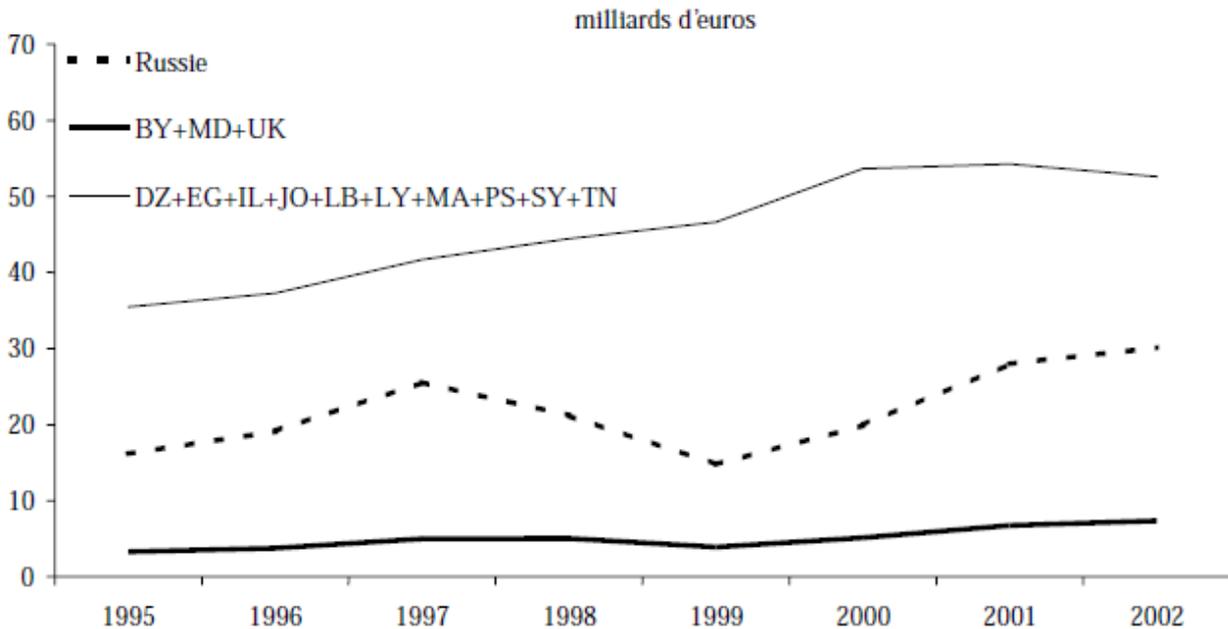
المصدر : Commission européenne : la politique européenne de voisinage- travailler ensemble. Office de publications officielles des communautés européennes. Luxembourg.2007 p28.

ملحق رقم 6: المؤشرات الاقتصادية الأساسية بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار.

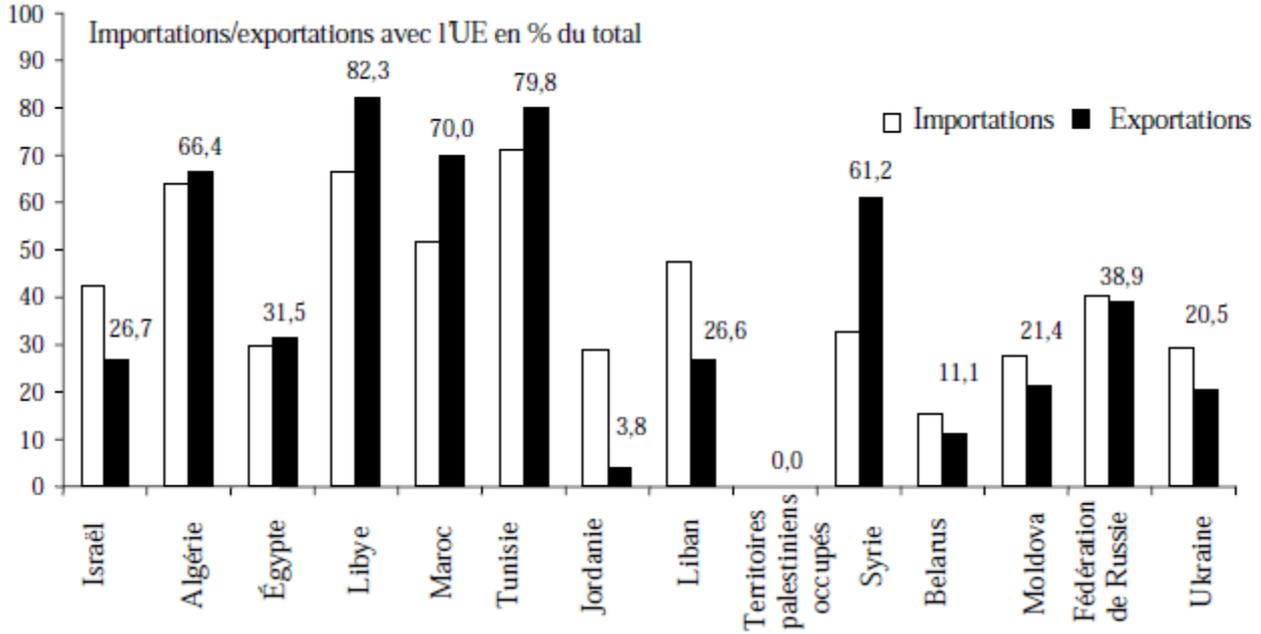
1/ واردات الإتحاد الأوروبي من طرف دول الجوار



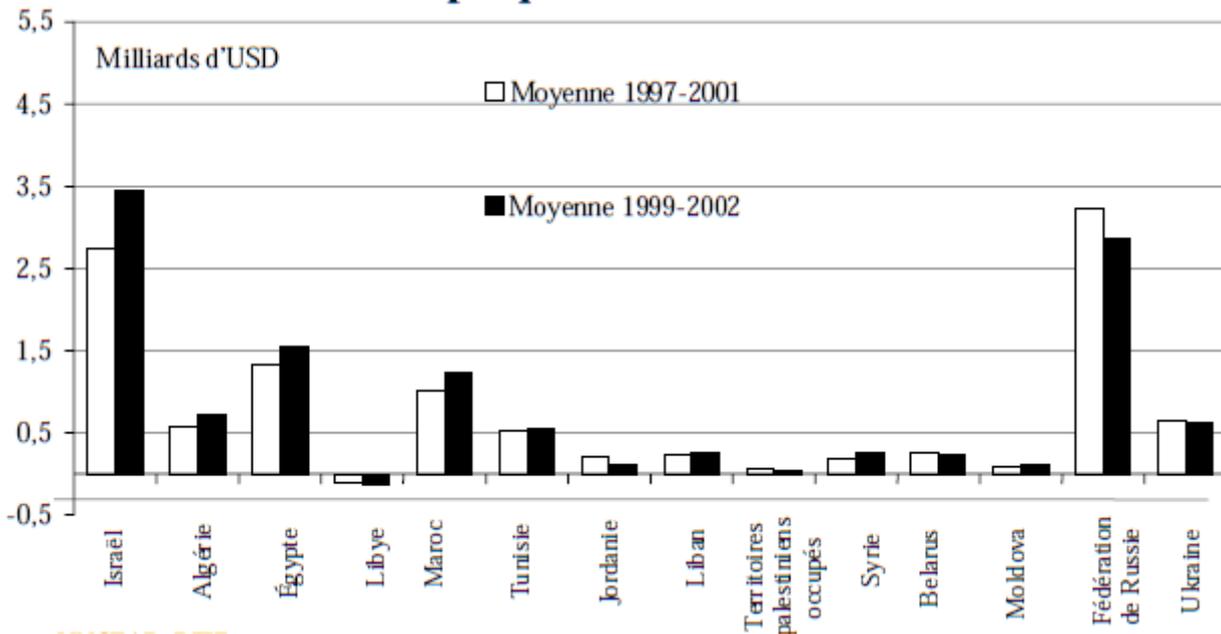
2/ صادرات الإتحاد الأوروبي اتجاه دول الجوار



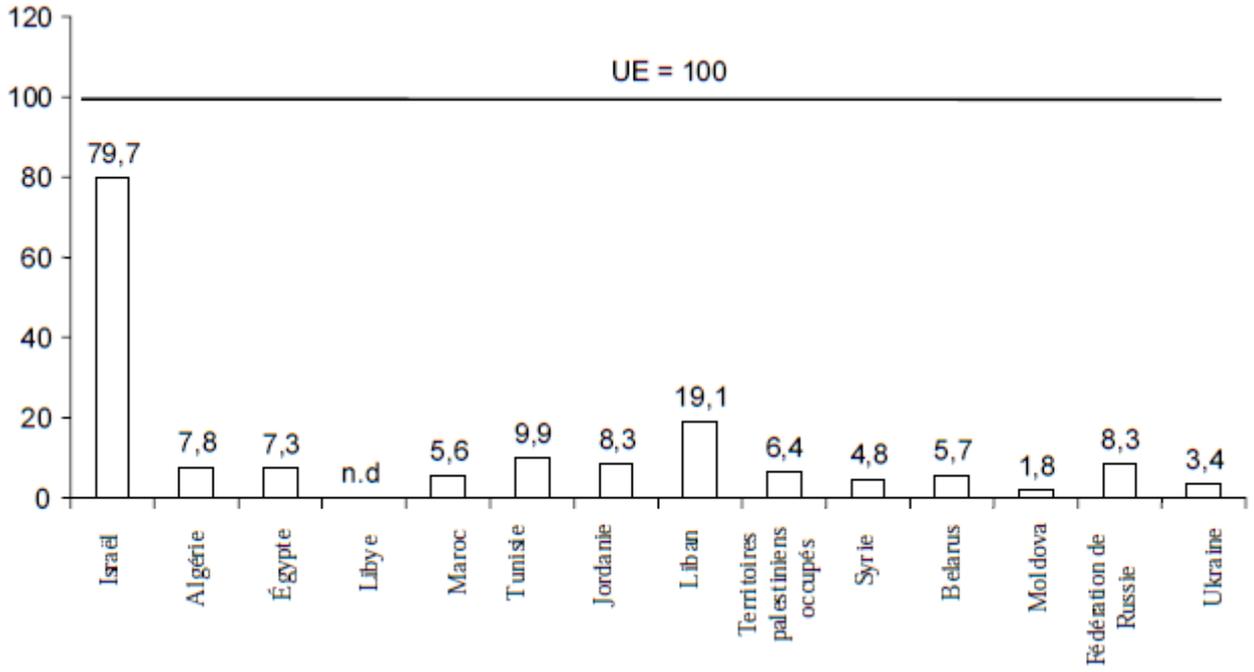
3/ درجات الاعتماد المتبادل بين الإتحاد الأوروبي و دول الجوار



4/ مجموع تدفقات استثمارات الإتحاد الأوروبي الخارجية



5/ شكل يمثل النسب السنوية للدخل الفردي لدول الجوار بالنسبة للإتحاد الأوروبي.



المصدر: L'Europe élargie : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud. Commission des communautés européennes. Bruxelles.2003 COM(2003)104 final.

ملحق رقم 7: مجموع المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي لدول الجوار في إطار برامج الـ TACIS و MEDA للفترة الممتدة ما بين 2003/2000.

<u>Pays</u>	<u>Montant 2000-2003 M€</u>
<i>Pays couverts par Tacis</i>	
Russie	599,6
Ukraine	435,6
Moldavie	46
Biélorussie	10
Programmes plurinationaux	241
<i>Total Tacis</i>	1332,2
<i>Pays couverts par Meda</i>	
Algérie	181,8
Égypte	194,5
Jordanie	169,4
Liban	55,7
Maroc	525,3
Syrie	82,7
Tunisie	306,6
<i>Total Meda</i>	2383,9
<i>Total pays partenaires PEV</i>	3716,1

المصدر: European Commission Communication, “Europe Neighbourhood Policy Strategy Paper”, COM(2004)373,12 May 2004.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1/ مازن خليل غرابيية، نظريات التكامل: دراسة نظرية تحليلية، مؤتة للبحوث و الدراسات (سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية) جامعة مؤتة، الأردن، المجلد السادس، العدد الثالث، 1991.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Les documents officiels:

1/ European Commission Communication, "Wider Europe-Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours", COM(2003)104, March 11, 2003.

2/ European Commission Communication, "Paving the way for a New Neighbourhood Instrument", COM(2003)393, 1 July 2003.

3/ European Commission Communication, "European Neighbourhood Policy Strategy Paper", COM(2004)373, 12 May 2004.

4/ European Commission Communication, "Implementing and promoting the European Neighbourhood Policy", SEC(2005)1521, 22 November 2005.

5/ European Commission Communication, "Financial Perspectives 2007-2013", COM(2004)487.

6/ European Commission Communication, "Black Sea Synergy - A New Regional Cooperation Initiative", COM(2007) 160 final, 11 April 2007.

7/ European Commission Communication on relations with Russia, COM(2004)106, 9 February 2004.

8/ European Commission Communication, "Commission Proposals for Action Plans under the European Neighbourhood Policy", COM(2004)795 final, 9 December 2004.

9/ European Commission, "A Northern Dimension for the Policies of the Union: An Inventory of Current Activities", Working Document, 1999.

10/ European Commission, "Wider Europe - Neighbourhood: Proposed New Framework for Relations with the EU's Eastern and Southern Neighbours", IP/03/358, 11 March 2003.

11/ European Commission, "European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI) Proposal", COM(2004)628 final.

12/ European Commission Strategy Paper, "Making a Success of Enlargement", 13 November 2001.

13/ European Council, "A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy", Brussels, 12 December 2003.

2/ Les ouvrages:

14/ Anderson. M and Bort. E, *The frontiers of the European Union*, New York: Palgrave, 2001.

15/ Benantar Abdenmour, "Politique European de voisinage et le Maghreb". In. Benantar Abdenmour (dir). *Europe et Maghreb: voisinage immédiate, distanciation stratégique*, Algiers: CREAD, 2010.

16/ Balzacq Thierry (ed). *The external dimension of EU justice and home affairs governance, neighbours, security*, New York: Palgrave Macmillan, 2009.

17/ Balzacq Thierry and Sergio Carrera, *Security versus freedom? A challenge for Europe's future*, England: Ashgate, 2006.

18/ Bretherton Charlotte and Vogler John, "*The European Union as a global actor*". 2nd. London, Routledge, 2006.

19/ Lucarelli S and Manners. I (eds). "*Values and principle in European Union foreign policy*", London: Routledge, 2006.

20/Biscop Sven, *The European security strategy: a global agenda for positive power*, Aldershot: Ashgate. 2005.

21/ Burchill Scott, Linklater Andrew, *Theories of international relations*, New York: Palgrave Macmillan, 2005.

21/ Bauman. Z, Beck. B, *Europe: An Unfinished Adventure*, London: Sage, 2004.

22/ Battistella Dario, *Théorie des relations internationales*, Paris, Presses de sciences politiques, 2003.

23/ Byrne. R, Noll. G and Vedsted-Hansen. J, *New asylum countries? migration control and refugee protection in an enlarged European union*, The Hague: Kluwer Law International. 2002.

24/ DeBardleben Joan , *The boundaries of EU enlargement: finding a place for neighbours*, New York: Palgrave Macmillan, 2008.

25/ Cederman L.-E, *Constructing Europe's identity: the external dimension*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000.

26/ Denza. E, *The intergovernmental pillars of the European Union*, Oxford: Oxford University Press, 2002.

27/Laïdi Zaki . *EU foreign policy in a globalized world*, London: Routledge, 2008.

28/ Griffiths Martin, *International relations theory for the twenty-first century: an introduction*, London: Routledge, 2007.

29/ Hill. C, 'The geopolitical implications of enlargement'. In. Zielonka. J (ed.), *Europe unbound: enlarging and reshaping the boundaries of the European Union*, London, 2002.

30/ Keukeleire Stephan and Macnaughtan Jennifer, *The foreign policy of the European Union*, Basingstoke: Palgrave-Macmillan, 2008.

31/Knodt. M and Princen. S, *Understanding the EU's external relations: the move from actors to processes*, London: Routledge, 2003.

32/ Warwick Armstrong and James Anderson. *Geopolitics of European Union enlargement : the fortress empire* , Routledge,London,2007.

33/ Christopher Hill and Karen E.Smith, *European foreign policy: key documents*, Routledge, London,2000.

34/ David J. Galbreath, *The Organization for Security and Co-operation in Europe*, Routledge,London,2007.

35/ Eiki Berg and Piret Ehin, *Identity and Foreign Policy Baltic-Russian Relations and European Integration*, Ashgate Publishing,England,2009.

36/ Gerd Nonneman, *ANALYZING MIDDLE EAST FOREIGN POLICIES AND THE RELATIONSHIP WITH EUROPE*, Routledge, London,2005.

37/ Giovanni Grevi, Damien Helly and Daniel Keohane, *European Security and Defence Policy: the first ten years (1999-2009)*, Institute for Security Studies, paris,2009.

38/ HELIO JAGUARIBE, THE EUROPEAN UNION, MERCOSUL AND THE NEW WORLDORDER,FRANKCASS PUBLISHERS,London ,2003.

39/ Henrik Larsen, Analysing the Foreign Policy of Small States in the EU The Case of Denmark, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2005.

40/ jeffrey t. checkel AND peter j. katzenstein, European Identity, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, CAMBRIDGE,2009.

41/ Marc Trachtenberg, America and Europe duringt heC oldW ar, ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, New York,2003.

42/ Michael Merlingen and Rasa Ostrauskaite, European Security and Defence Policy:An implementation perspective, Routledge, London,2008.

43/ Nicola Casarini, European Foreign Policy in an Evolving International System, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2007.

44/ Noel Parker, The Geopolitics of Europe’s Identity:Centers, Boundaries, and Margins, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2008.

45/ OCDE (2010), *Études économiques de l’OCDE : Zone euro 2010*, Éditions OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/eco_surveys-euz-2010-fr.

46/ Walter Carlsnaes, Helene Sjursen and Brian White, Contemporary European Foreign Policy, SAGE Publishers,London,2004.

47/ Richard G. Whitman, Stefan Wolff, The European Neighbourhood Policy in Perspective :Context, Implementation and Impact, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2010.

48/ Fulvio Attinà and Rosa Rossi, EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY: POLITICAL, ECONOMIC AND SOCIAL ISSUES, The Jean Monnet Centre “Euro-Med” Department of Political Studies, Catania, 2004.

49/ MILADA ANNA VACHUDOVA, Europe Undivided *Democracy, Leverage, and Integration After Communism*, Oxford university press,new York 2005.

50/ Hans Slomp, Europe, A Political Profile *An American Companion to European Politics, Volume1*, ABC-CLIO, LLC, California,2011.

- 51/** Slomp, Europe, A Political Profile *An American Companion to European Politics, Volume2*, ABC-CLIO, LLC, California,2011.
- 52/** Jan Zielonka, Europe as Empire:The Nature of the Enlarged European Union, Oxford university press,new York,2006.
- 53/** Michele Comelli, THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY AND THE SOUTHERN MEDITERRANEAN :Drawing from the Lessons of Enlargement, Midde East Technical University Press, TURKEY,2009.
- 54/** Zaki Laïdi, EU Foreign Policy in avGlobalized World :Normative power and social Preferences, Routledge, London,2008.
- 55/** Oksana Antonenko and Kathryn Pinnick, Russia and the European Union Prospects for a new relationship, Routledge, London,2005.
- 56/** Graham Avery and Yvonne Nasshoven, THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY: Challenges and Prospects, Trans European Policy Studies Association, Brussels,2008.
- 57/** Frank Schimmelfennig, The EU, NATO and the Integration of Europe *Rules and Rhetoric*, Cambridge University Press,2003.
- 58/** Federiga Bindi, The Foreign Policy of the European Union Assessing Europe's Role in the World, brookings institution press, *Washington, D.C.,2010*.
- 59/** Alan V. Deardorff, The Past, Present and Future of the European Union, PALGRAVE MACMILLAN, New York,2004.
- 60/** Antonio Missiroli, “The EU and its changing neighbourhood: stabilization, integration and partnership”, *European Union Foreign and Security Policy: Towards a Neighbourhood Strategy*, London, Routledge, 2004.
- 61/** Brian White, *Understanding European Foreign Policy*, New York: Palgrave, 2001.

62/ Frank Schimmelfennig and Ulrich Sedelmeier (eds), *The Europeanization of Central and Eastern Europe*, Ithaca: New York , Cornell University Press, 2005.

63/ MARTIN GRIFFITS, 50 key thinkers in international relations, routledge, London,1999.

64/ Bauman. Z, Beck. B, *Europe: An Unfinished Adventure*, London: Sage, 2004.

65/ Battistella Dario, *Théorie des relations internationales*, Paris, *Presses de sciences politiques*, 2003.

66/ Bretherton Charlotte and Vogler John, *The European Union as a global actor*, London: Routledge, 1999.

67/ Lodge, J., 'From civilian power to speaking with a common voice: the transition in to a CFSP', *The European Community and the challenges of the Future*, Pinter, 2nd. Ed., 1993.

68/ Laurent beurdeley, *l'union européenne et ses espace de proximité*, bruylant, Bruxelles.2007.

69/ marie françoise labouz, *l'union européenne élargie aux nouvelle frontieres et a la recherche d'une politique de voisinage*, bruylant, Bruxelles.2007.

3/ Périodiques :

70/ *Amichai Magen*, THE SHADOW OF ENLARGEMENT: CAN THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY ACHIEVE COMPLIANCE? THE COLUMBIA JOURNAL OF EUROPEAN LAW, Vol. 12, No. 2, Spring 2006.

71/ Antonio Missiroli, The European Union and Its Changing Periphery: Stabilisation, Integration, Partnership, Occasional Paper Series, No. 32, EU Institute for Security Studies, Paris.

72/ Mahjoub Azzam , « La politique européenne de voisinage : un dépassement du partenariat euro-méditerranéen » , *Politique étrangère*, 2005/3 Automne.

73/ MARIUS VAHL, JUST GOOD FRIENDS? THE EU-RUSSIAN “STRATEGIC PARTNERSHIP” AND THE NORTHERN DIMENSION, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, WORKING DOCUMENT NO. 166 MARCH 2001.

74/ Michael Emerson and Gergana Noutcheva, From Barcelona Process to Neighbourhood Policy: Assessments and Open Issues, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, ceps WORKING DOCUMENT NO. 220/March 2005.

75/ sevilay kahraman, the European Neighbourhood Policy: a critical assessment, Ankara review of European studies, vol05:n 03 , spring2006.

76/ Michael Emerson, European Neighbourhood Policy: Strategy or Placebo? CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, ceps WORKING DOCUMENT NO. 215/November 2004.

77/ Fabrizio Tassinari, Security and Integration in the EU Neighbourhood The Case for Regionalism, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, ceps WORKING DOCUMENT NO. 226/July 2005.

87/ Fraser Cameron, The European Neighbourhood Policy as a conflict prevention tool, European Policy Centre Issue Paper No.47, June 2006.

79/ *Clive Archer / Tobias Etzold*, The EU's Northern Dimension: Blurring Frontiers between Russia and the EU North? *NORDEUROPAforum* 1/2008.

80/ Gilles Lepesant, La politique européenne de voisinage : une intégration par les normes de l'Ukraine à l'espace européen ? Revue d'études comparatives Est Ouest. Volume 37, 2006, N°4.

81/ Julien Jeandesboz, Définir le voisin. La genèse de la Politique européenne de voisinage, *Cultures & Conflits*, Numéro 66, Construire le voisin. Pratiques européennes ,été 2007.

82/ Thierry Balzacq, La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable, *Cultures & Conflits*, Numéro 66, Construire le voisin. Pratiques européennes ,été 2007.

83/ Thierry Balzacq, Editorial. Construire le voisin. Pratiques européennes, *Cultures & Conflits*, Numéro 66, Construire le voisin. Pratiques européennes,été 2007.

84/ Dimitrakopoulos Dionyssid G. et Kassim Hussein, « Quel avenir pour l'Europe ? » Les préférences des États membres et de la Commission européenne, et leurs déterminants, *Critique internationale*, 2005/4 no 29.

85/ Dimitrakopoulos Dionyssid G. et Kassim Hussein, « La Commission européenne et le débat sur l'avenir de l'Europe », *Critique internationale*, 2005/4 no 29.

86/ Jacobs Dirk, « Immigration and Politics in the New Europe: Reinventing Borders », *Critique internationale*, 2006/1 no 30.

87/ ROLAND DANNREUTHER, Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighbourhood Policy, *European Foreign Affairs Review* 11: 183–201, 2006.

88/ Fraser Cameron and Eberhard Rhein, Promoting Political and Economic Reform in the Mediterranean and Middle East, European Policy Centre Issue Paper No. 33 ,18 May 2005.

89/ Dov Lynch, THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY, *European Union Institute for Security Studies, Eurojournal.org, June 2004.*

90/ Andreas Marchetti, The European Neighbourhood Policy Foreign Policy at the EU's Periphery, Center for European Integration Studies, Germany, C158,2006.

91/ Emanuel Adler and Beverly Crawford, *Normative Power: The European Practice of Region Building and the Case of the Euro-Mediterranean Partnership (EMP)*, Institute of European Studies Working Paper AY0404, April 2004.

92/ Michael Smith, UNDERSTANDING EUROPE'S NEW COMMON FOREIGN AND SECURITY POLICY: A PRIMER FOR OUTSIDERS, Institute on Global Conflict and Cooperation, UC Berkeley, California, IGCC Policy Paper # 52 March 2000.

93/ Fulvio Attinà, The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region, Institute of European Studies Working Paper AY0405-8, May 2004.

94/ Alexandra Goujon, Les nouveaux voisins de l'Union européenne : Stratégies identitaires et politiques en Ukraine, Biélorussie et Moldavie, Centre d'études et de recherches internationales Sciences Po, L e s É t u d e s d u C E R I N° 109 - septembre 2004.

95/ Christopher S. Browning and Pertti Joenniemi, Geostrategies of the European Neighbourhood Policy, *European Journal of International Relations* 2008 14: 519.

96/ Frank Schimmelfennig and Hanno Scholtz, EU Democracy Promotion in the European Neighbourhood: Political Conditionality, Economic Development and Transnational Exchange, *European Union Politics*, SAGE Publications, Volume 9 (2): 187–215, 2008.

97/ Cosmina Tanasoiu and Constantin Colonescu, Determinants of Support for European Integration The Case of Bulgaria, *European Union Politics*, SAGE Publications, Volume 9 (3): 363–377, 2008.

98/ Maribel Casas-Cortes, Sebastian Cobarrubias and John Pickles, Re-bordering the neighbourhood: Europe's emerging geographies of non-accession integration, *European Urban and Regional Studie*, SAGE Publications, May 2012.

99/ J.L. FUGUET, B. GUILHON, N. ROUX, Les Pays Méditerranéens face à la politique européenne de voisinage (PEV), Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Université de la Méditerranée, CEFI, EA 3782, 2007.

100/ János Martonyi, New hopes for the European Neighbourhood Policy: A view from Hungary, European View, Centre for European Studies 2011.

101/ Damien Helly, EU's Influence in Its Eastern Neighbourhood: The Case of Crisis Management in the Southern Caucasus, *European Political Economy Review* ISSN 1742-5697 No. 7 (Summer 2007).

102/ Michele Comelli, THE APPROACH OF THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY (ENP): DISTINCTIVE FEATURES AND DIFFERENCES WITH THE EUROMEDITERRANEAN PARTNERSHIP, Paper presented at the IGC Net conference "The European Union as an International Actor Challenges and Options for the Future", organized by the European Network of Jean Monnet Centers of Excellence (IGC Net) in cooperation with IEP Paris and TEPSA *Brussels*, 17 November 2005.

103/ KAREN E. SMITH, The outsiders: the European neighbourhood policy, *International Affairs* **81**, 4(2005).

104/ Elena A. Korosteleva, Change or Continuity : Is the Eastern Partnership an Adequate Tool for the European Neighbourhood? *International Relations*, SAGE Publications, 2011 25: 243.

105/ Christine Gomez Delonca, La « politique européenne de voisinage » offerte au pays nouveaux voisins de l'Europe élargie. Relation avec les pays voisins du Sud. *Intervention à SGAE le 10 mai 07 à Cités Unies France*.

106/ Andrey Makarychev & Andrey Deviatkov, Eastern Partnership: Still a missing link in EU strategy? CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, ceps WORKING DOCUMENT, January 2012.

107/ Bernard Brunet, Cécile Abadie et Cécile Abadie, La politique européenne de voisinage : bilan d'étape ,Synthèse de l'atelier-débat du 1er décembre 2006, maiso de l'europe de paris.

108/ Michael Emerson, The Ukraine Question, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES, ceps WORKING DOCUMENT, April 2012.

109/ Andreas Marchetti, La politique européenne de voisinage : l'impact de la présidence allemande sur l'élaboration d'une politique stratégique, Comité d'études des relations franco-allemandes (Cerfa), *Juillet 2007*.

110/ Ghislaine Glasson Deschaumes, LA POLITIQUE EUROPEENNE DE VOISINAGE : MODE D'EMPLOI, Document préparatoire au Forum civil Euromed 2006 et révisé le 21.10.06.

111/ Eneko Landaburu, From Neighbourhood to Integration Policy Are there concrete alternatives to enlargement? Centre for European Policy Studies, CEPS Policy Brief No. 95/March 2006.

112/ Schmid Dorothée , « Le partenariat, une méthode européenne de démocratisation en Méditerranée ? » , *Politique étrangère*, 2005/3 Automne.

113/ Lippert Barbara , « La Politique européenne de voisinage » Perspectives internes et externes, *Politique étrangère*, 2008/1 Printemps.

114/ Jean-Paul PELLISSIER, *La politique européenne de voisinage : nouvelles ambitions et nouveaux instruments*, *Options Méditerranéennes*, Sér. A / n°71, 2006.

115/ Goujon Alexandra , « L'Europe élargie en quête d 'identité » , *Politique européenne*, 2005/1 n° 15.

116/ Heather Grabbe, How the EU should help its Neighbours, Centre for European Reform, London, *June 2004*.

117/ William WALLACE, LOOKING AFTER THE NEIGHBOURHOOD: RESPONSIBILITIES FOR THE EU-25, groupement d'étude de recherches,notre europe, *Policy Papers N°4 July 2003*.

118/ Emmanuelle ARMANDON, Relations Ukraine-Union européenne : quelles évolutions depuis l'élection de Viktor Ianoukovitch ? FONDATION ROBERT SCHUMAN / QUESTION D'EUROPE N°214 / 26 SEPTEMBR2011.

119/ Oana Mihaela Mocanu, EVOLUTION OF THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY –INSTRUMENTS, LIMITS AND

CONDITIONALITIES, Romanian Economic and Business Review – Vol. 2, No. 4.

120/ Nathaniel Copsey and Alan Mayhew, European Neighbourhood Policy: the Case of Ukraine, SEI Seminar Papers Series No 1, Sussex European Institute, 2006.

121/ Sevilay Kahraman, THE EUROPEAN NEIGHBOURHOOD POLICY: THE EUROPEAN UNION'S NEW ENGAGEMENT TOWARDS WIDER EUROPE, Middle East Technical University, PERCEPTIONS • Winter 2005.

122/ Mark Curley, The Common Foreign and Security Policy of the European Union: can it survive in the twenty first century? *Government and Politics Review* 2012.

123/ Patricia Kennett and Ray Forrest, The Neighbourhood in a European Context, *Urban Studies*, Vol. 43, No. 4, 713–718, April 2006.

124/ Elena Gnedina and Evghenia Sleptsova, Eschewing Choice: Ukraine's Strategy on Russia and the EU, CEPS Working Documents, No. 360, January 2012.

125/ Claire Gordon and Gwendolyn Sasse, The European Neighbourhood Policy: Effective Instrument for Conflict Management and Democratic Change in the Union's Eastern Neighbourhood? London School of Economics and Political Science July 2008.

127/ Eneko Landaburu, From Neighbourhood to Integration Policy: are there concrete alternatives to enlargement? CEPS Conference "Revitalising Europe" Brussels, 23 January 2006.

128/ Giuliano AMATO, THE LONG-TERM IMPLICATIONS OF EU ENLARGEMENT: THE NATURE OF THE NEW BORDER, Final Report of the Reflection Group, ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES EUROPEAN UNIVERSITY INSTITUTE, FLORENCE, April 1999.

129/ Mette Sicard Filtenborg, Stefan Gänzle and Elisabeth Johansson, "An Alternative Theoretical Approach to EU Foreign Policy: 'Network

Governance’ and the Case of the Northern Dimension”, *Cooperation and Conflict* 37:4 (2002).

130/ Lykke Friis and Anna Murphy, “The European Union and Central and Eastern Europe: Governance and Boundaries,” *Journal of Common Market Studies* 37: 2 (1999).

131/ Romano Prodi, “A Wider Europe - A Proximity Policy as the Key to Stability”, Sixth ECSA-World Conference, “Peace, Security and Stability International Dialogue and the Role of the EU”, Brussels, 5-6 December 2002.

132/ Michael Smith, Negotiating New Europes: The Roles of the European Union, in: *Journal of European Public Policy* 7:5 (2000).

133/ Linjakumpu, Aini, “The European Union Meets the South and the North – the Limits of the Union”, Paper presented at the 41st International Studies Association Annual Convention. Los Angeles, 14–18 March 2000.

134/ Christophe Hillion, ‘Partnership and Cooperation Agreements between the European Union and the New Independent States of the Ex-Soviet Union’, *European Foreign Affairs Review*, 3 (1998).

135/ Frank Schimmelfennig, ‘European Neighborhood Policy: Political Conditionality and its Impact on Democracy in Non-Candidate Neighboring Countries’, paper prepared for the EUSA Ninth Biennial International Conference, Austin, 31 March–2 April 2005.

136/ Ferrero-Waldner, Benita. 2007. “The European Neighbourhood Policy and the Regions”, Speech Structured Dialogue - Committee of the Regions, Brussels, December 18, SPEECH/07/829.

137/ Meloni, Gabriella, Is the Same Toolkit used during Enlargement still Applicable to the Countries of the New Neighbourhood? A Problem of Mismatching between Objectives and Instruments” in Cremona, Marise and Meloni, Gabriella (eds). 2007.

138/ Aliboni, Roberto, “The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy”, *European Foreign Affairs Review*, Vol.1, No. 16 (2005).

139/ Balfour, Rosa, and Missiroli, Antonio, “Reassessing the European Neighbourhood Policy”, EPC Issue Paper No. 54, June 2007.

140/ Ortega, “A New EU Policy on the Mediterranean?”.
our neighbours”, *Conference of Foreign Affairs Committee Speech/05/658*, London, 31 October 2005.

141/ Nicola Catellani, ‘Short and long-term Dynamics in the EU’s Northern Dimension’, Copenhagen Peace Research Institute, December 2001.

142/ Michele Comelli, Ettore Greco and Nathalie Tocci, “From Boundary to Borderland: Transforming the Meaning of Borders through the European Neighbourhood Policy”, *European Foreign Affairs Review* 12: 203- 218, 2007.

143/ Margot Wallström, “The European Neighbourhood Policy and the Euro Mediterranean Partnership”, *Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly*, Speech 05/171, Cairo, 14 March 2005.

144/ Jacobs Dirk, « Immigration and Politics in the New Europe: Reinventing Borders », *Critique internationale*, 2006/1 no 30.

145/ Michael Baun, “The United States and European Neighborhood Policy ”, paper prepared for the European Consortium for Political Research, 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Bilgi University, Istanbul, 21-23 September 2006.

146/ Jan Orbie, ‘Everything but Arms: A Civilian power Europe at Work’, *European Consortium for Political Research Joint Possessions of Workshop*, Uppsala 13th-18th April 2004.

3/ les sites internet consultés:

147/ <http://www.consilium.europa.eu/showpage.aspx?lang=en> : conseil de l’eu section PESC.

148/ <http://www.cer.org.uk/> : centre for European reform UK.

149/ http://eeas.europa.eu/enp/index_fr.htm

150/ http://europa.eu/index_fr.htm site officiel de l’union européenne.

151/ http://europa.eu/legislation_summaries/foreign_and_security_policy/cfsp_and_esdp_implementation/index_fr.htm site officiel de la PESC ,PESD

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء.....	/.....
شكر وعران.....	/.....
ملخص باللغة العربية.....	/.....
ملخص باللغة الفرنسية.....	/.....
ملخص باللغة الانجليزية.....	/.....
خطة الدراسة.....	/.....
مقدمة.....	01.....
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لسياسة الجوار الأوروبية.....	16.....
المبحث الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية.....	16.....
المطلب الأول : تطور سياسة الجوار الأوروبية.....	16.....
المطلب الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية.....	23.....
المطلب الثالث: الوثائق الرسمية لنشأة سياسة الجوار الأوروبية.....	25.....
وثيقة أوروبا الموسعة وسياسة الجوار الأوروبية.....	25.....
الورقة الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية.....	27.....
المطلب الرابع: البعد الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية.....	28.....
شركاء أوروبا الشرقية.....	28.....
شركاء جنوب المتوسط.....	30.....
شركاء جنوب القوقاز.....	31.....
المبحث الثاني: المرجعية الفكرية و النظرية لسياسة الجوار الأوروبية.....	32.....

33.....	المطلب الأول: الفيدرالية.....
36.....	المطلب الثاني: الوظيفية.....
39.....	المطلب الثالث: الوظيفية الجديدة.....
41.....	المطلب الرابع: الفوق قومية.....
45.....	المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية و السياسات الجوارية السابقة.....
45.....	المطلب الأول: أوروبا الموسعة و سياسة الجوار الأوروبية.....
49.....	المطلب الثاني : الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية.....
52.....	المطلب الثالث: البعد الشمالي و سياسة الجوار الأوروبية.....
59.....	الفصل الثاني: الهيكلة التقنية و العملية لسياسة الجوار الأوروبية.....
59.....	المبحث الأول: الشق العملي لسياسة الجوار الأوروبية.....
59.....	المطلب الأول: أهداف سياسة الجوار.....
62.....	المطلب الثاني: حوافز سياسة الجوار الأوروبية المقدمة.....
65.....	المطلب الثالث: شروط ونتائج سياسة الجوار المتوقعة.....
68.....	المبحث الثاني: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية: خطط العمل.....
70.....	المطلب الأول: محتوى خطط العمل.....
72.....	المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لخطط العمل.....
76.....	المطلب الثالث: تنفيذ رصد و مراقبة خطط العمل.....
82.....	المبحث الثالث: قيود و معوقات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.....
82.....	المطلب الأول: فاعلية مبدأ المشروطية.....
86.....	المطلب الثاني: اختلال التوافق ما بين الإمكانيات و التوقعات.....
89.....	المطلب الثالث: نهج التشكيك لدى الدول الشريكة في فاعلية سياسة الجوار الأوروبية.....

94	الفصل الثالث : سياسة الجوار الأوروبية و السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.
95	المبحث الأول :حدود سياسة الجوار على المستوى الداخلي.....
95	المطلب الأول: فشل الدستورية و تراجع شرعية الاتحاد الأوروبي.....
98	المطلب الثاني: جمود عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي.....
102	المبحث الثاني: حدود سياسة الجوار على المستوى الخارجي.....
102	المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي الموسع و الجوار المقرب.....
107	المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية /الروسية.....
110	المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية/ الأمريكية.....
113	المبحث الثالث: أثر سياسة الجوار على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.
113	المطلب الأول: دور سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي.....
118	المطلب الثاني: مكانة سياسة الجوار الأوروبية في الهيكل المؤسساتي للإتحاد الأوروبي..
119	المطلب الثالث: سياسة الجوار و تحديات الاتحاد الأوروبي في إقامة هوية أوروبية فعالة...119
119	الإتحاد الأوروبي كقوة مدنية.....
126	الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية.....
128	سياسة الجوار و الهوية الدولية للإتحاد الأوروبي.....
131	خاتمة.....
137	قائمة الملاحق.....
147	قائمة المراجع.....
162	فهرس المحتويات.....